الإثنين 31 كانون الأول 2018
العدد 3652 السنة الثالثة عشرة
lundi 31 Décembre 2018 no 3652 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

عودة إلى صيغة الـ32 وزيراً... وترميم المبادرة الرئاسية

حل لـ«التشاوري» على طريقة الطاشناق؟ [2]

شخصية العام
نائل البرغوثي
[12 ـ 13]

بدخله اقدم اسير سياسيّ في العالم، نائل البرغوثي، عاصف الناسم والثلاثين في سجون العدو الإسرائيلي (أي بي ايه)

اليمن

حكومة هادي ترفض تطبيق اتفاق الحديدة

16

قضية

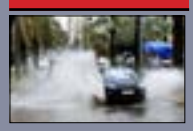

كيف يستعد لبنان لضربة الكربون؟

6

المقابلة

المؤرخ الأميركي سيث أنزيسكا:
«الدولة الفلسطينية» لم تعد مطروحة للتفاوض

18

المشهد السياسي

عودة إلى صيغة الـ32 وزيراً... وترميم المبادرة الرئاسية:

ممثّل لـ«التشاوري»... في حصة عون

أعيد إحياء المبادرات الهادفة إلى تشكيل الحكومة، إذ يجري العمل على ترميم المبادرة السابقة لرئيس الجمهورية، في محاولة لاستنساخ طريقة تمثيل حزب الطاشناق داخل تكتل «لبنان القوي»

تودّع البلاد عام 2018 بفراغ حكومي وأزمة سياسية وشلل شبه كامل يصيب الدولة اللبنانية، أو ما تبقى منها. وإن كانت الانتخابات النيابية على أساس القانون النسبي تُعدّ الإنجاز السياسي الوحيد في البلاد طوال سنة كاملة بعد نحو عامين على تسوية الرئاسة وانتخاب الرئيس ميشال عون، فإن خطاب المحاصصة العلني واستعار الخطاب الطائفي والمذهبي والأزمة الحكومية المستفحلة، وضعت أزمة النظام السياسي اللبناني بأكمله على طاولة البحث، وإن كانت القوى لا تزال تحاول النجاة من الاستحقاق التاريخي، عبر تسويات مصلحية مرحلية. فالصراع اليوم على تشكيل

باسيل يشترط ان يشارك ممثل «التشاوري» في اجتماعات «لبنان القوي»

تبقى ازمة توزيع الحقائب الوزارية لا سيما البينة عقبة رئيسية امام عملية التشكيل

الحكومة لا مبرّر منطقياً له، لا على المستوى الإقليمي الذي يشهد تحوّلات جذرية في العلاقات السورية ــ العربية وانعكاساتها على لبنان، ولا على المستوى الداخلي الذي يفرض تشكيل حكومة، أي حكومة، علّها تسعى (وهو مستبعد) إلى وضع خطط لإنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي، ريثما تؤجّل أمد الانفجار أو الانهيار الحتمي للنظام السياسي. ومع كل التبريرات التي تقدّمها القوى السياسية المختلفة حول حسن نيّتها في عملية التشكيل، إلّا أن الصراع اليوم يختصر بالليلهات خلف الحقائب وعلى النفوذ

الحريري لم يقبل بعد بتوزير علوي ولو كان من حصته خوفاً من تحويل الامر الى عرف (هيثم الموسوي)

داخل الحكومة، ذلك النفوذ الذي لا يمكن أن يُصرف إلّا إذا انفضّ توافق الحدّ الأدنى السائد اليوم، وباتت البلاد أمام افتراقات حدّية بين القوى السياسية المتحالفة، لا سيّما بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله أو بين التيار الوطني الحرّ وتيار المستقبل، وهو ما يصعب تخيّل حدوثه.

منذ ما بعد الانتخابات النيابية، وعملية التشكيل الحكومي مرتهنة في كل مراحلها لتوزيع الحقائب والنفوذ والتمثيل داخل مجلس الوزراء. في الأشهر الأربع الأولى، احتلّت عقدة تمثيل حزب القوات اللبنانية الحيّز الأكبر من المفاوضات والمماطلة والتراشق الإعلامي مع التيار الوطني الحرّ، وسعي القوات للحصول على خمسة وزراء مع حقائب وازنة، من ضمنها حقيبة العدل، مع رفض الوزير جبران باسيل لهذه المطالب. العقدتين المسيحية والدرزية، بقيت العقدة السنّية، المرتبطة بتمثيل نواب اللقاء التشاوري، الذي أطلّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بخطاب ليقول إن الحزب يدعم مطالب هؤلاء بالتمثيل، وإنه يقبل بما يقبلون به ولا يودع أسماء وزرائه لدى الرئيس المكلف ما لم تُحلّ أزمة تمثيل اللقاء التشاوري مع اللقاء.

وفيما تصلّب الحريري في موقفه برفض التنازل عن أي وزير سنّي من حصته ورفضه توزير أي نائب من اللقاء وتمثيل «سنّة 8 آذار»، في مقابل تشدّد حزب الله في تسمية الوزير الدرزي الثالث من ضمن مجموعة أسماء يطرحها النائب طلال ارسلان. ومع انتهاء العقدتين المسيحية والدرزية، بقيت العقدة السنّية، المرتبطة بتمثيل نواب اللقاء التشاوري، الذي أطلّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بخطاب ليقول إن الحزب يدعم مطالب هؤلاء بالتمثيل، وإنه يقبل بما يقبلون به ولا يودع أسماء وزرائه لدى الرئيس المكلف ما لم تُحلّ أزمة تمثيل اللقاء التشاوري مع اللقاء.

وفيما تصلّب الحريري في موقفه برفض التنازل عن أي وزير سنّي من حصته ورفضه توزير أي نائب من اللقاء وتمثيل «سنّة 8 آذار»، في مقابل تشدّد حزب الله في دعم مطلب التشاوري بالتمثيل، ورفض باسيل حلّ الأزمة عبر توزير اللقاء بوزير سنّي يطالب رئيس التيار الوطني الحرّ بأن يكون من حصتّه من ضمن 11 وزيراً هي حصّة التيار وعون مجتمعين، تقدّم رئيس الجمهورية خطوة إلى الوسط، معرباً عن قبوله تمثيل اللقاء التشاوري من حصّته. وعلى هذا الأساس، قاد المدير العام للأمن العام اللواء عبّاس إبراهيم مبادرة لإيجاد مخرج للتسوية، إذ إن الحريري تراجع عن رفضه تمثيل «سنّة 8 آذار»، وتراجع اللقاء التشاوري عن مطلبه تمثيله بأحد النواب الستة، فيما تراجع باسيل عن رفضه تمثيل اللقاء من حصّة التيار والعهد. إلّا أن مبادرة ابراهيم اصطدمت بشياطين التفاصيل. وفيما كان من المفترض أن يختار عون اسماً من بين أسماء يقترحها النواب الستة ليكون وزيراً ممثلاً لهم في الحكومة، توقّفت المبادرة عند إصرار باسيل على أن يكون الوزير المختار، أي جواد عدره، ضمن تكتل «لبنان القوي»، وهو ما رفضه اللقاء التشاوري الذي أصرّ على أن يكون عدره ممثلاً حصرياً له. بالنتيجة، لم تراوِ المبادرة لا شكلاً ولا مضموناً، قبل أن تطلّ من جديد أزمة توزيع الحقائب، لا سيّما الخلاف على وزارة البيئة بين باسيل والرئيس نبيه برّي.

وفي غضون أسبوع، انعكس فشل التأليف توتّراً على مواقع التواصل الاجتماعي بين جمهور حزب الله وحركة أمل من جهة، وجمهور التيار الوطني الحرّ، قبل أن تتحرّك قيادة الطرفين واللواء إبراهيم للعمل على التهدئة، وإعادة إطلاق مبادرة جديدة والسعي للتأليف الحكومي.

المبادرة الجديدة بدأت حين كلّف عون، قبل أيام، المدير العام للأمن العام بمعاودة الاتصالات، مانحاً الأخير ورقة تفاوضية مع تأكيده القبول بأن يكون الوزير ممثّلاً حصرياً للقاء التشاوري في حصّة رئيس الجمهورية، لكن الاقتراح الأخير لا يحلّ أزمة بقاء الخلاف حول الجهة التي سيصطفّ إلى جانبها الوزير المفترض في حال التصويت في مجلس الوزراء، إذ لا يزال باسيل مصرّاً على أن يكون الوزير من ضمن تكتل «لبنان القوي» وأن يشارك في اجتماعاته، في استنساخ لتجربة حزب الطاشناق في التكتل. وبعد إجازة رأس السنة، ستُبحث تفاصيل هذه المبادرة مع أعضاء «اللقاء التشاوري». في المقابل، يؤكّد مصدر معنيّ بالمفاوضات أن «الصيغة القديمة انتهت، وعدنا إلى البحث في صيغ تتضمن توسيع الحكومة إلى 32 وزيراً». غير أن صيغة الـ32 وزيراً، التي يطرحها باسيل منذ البداية، والتي تتضمّن إضافة وزير علوي ووزير للأقليات (سرياني)، ويوافق عليها حزب الله، لا تزال حتى الآن تصطدم بعدم قبول الحريري لها. فالأخير يرى أن إضافة وزير علوي الآن إلى الحكومة من حصّته مقابل تخليه عن وزير سنّي، تسمح لسوريا في المرة المقبلة بتسمية هذا الوزير وتحويل توزير العلويين إلى عُرف. ومع أن أصحاب المبادرة ابتدعوا حلاً للحريري، عبر تبديل المقعد الوزاري الذي منحه للرئيس نجيب ميقاتي من سنّي إلى علوي، وإعطاء المقعد السنّي إلى ممثّل عن اللقاء التشاوري، إلّا أن الحريري لم يعلن موافقته بعد.

(الأخبار)

شكوى لبنانية جديدة ضد إسرائيل: هدّدت الطائرات المدنية بكارثة

بعد العدوان الذي استهدف سوريا من الأجواء اللبنانية منتصف الأسبوع الماضي، أعطت وزارة الخارجية والمغتربين تعليماتها إلى مندوبة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة للتقدّم بشكوى أمام مجلس الأمن بالخروقات الإسرائيلية الخطيرة التي تهدّد الاستقرار في المنطقة وتشكل خرقاً سافراً للقرار 1701. كذلك أعطى وزير الخارجية جبران باسيل التعليمات إلى قنصلية لبنان العامة في مونتريال، لإيداع المنظمة الدولية للطيران المدني ICAO شكوى تم إعدادها بالتعاون مع وزارة العدل، وذلك ضد ممارسات إسرائيل التي شكلت خطراً على حركة الطائرات المدنية وكادت تتسبب في كارثة بشرية كبيرة. وبحسب بيان صادر عن الخارجية، فإن الوزارة تؤكّد أنها تقوم بكل ما يلزم لردع اسرائيل عن خروقاتها الفاضحة وتعريضها حياة اللبنانيين للخطر، الأمر الذي يجب ألا يخيف المواطنين والسياح والزوار من أخطار أمنية على حياتهم لدى توجّههم من لبنان واليه.

وكان باسيل قد أدان «الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت الجمهورية العربية السورية من الأجواء اللبنانية، والتي عرّضت سلامة الطيران المدني للخطر بسبب تحليق المقاتلات الإسرائيلية بشكل مخالف للقواعد الدولية المعمول بها، وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه طائرات مدنية بالهبوط والإقلاع من المطار أو التوجه باتجاهه، ما وضع هذه الطائرات في دائرة الخطر نتيجة تبادل إطلاق الصواريخ بين المقاتلات المعادية والدفاعات الجوية السورية، بالإضافة إلى تعرض أنظمة الأقمار الصناعية اللبنانية، التي تستخدمها الطائرات المدنية، للتشويش».

(الأخبار)

أسود يحرّك «الجبهات» بين التيار وأمل

بعد هدوء ملحوظ ساد وسائل التواصل الاجتماعي بين مناصري حزب الله وحركة أمل من جهة والتيار الوطني الحرّ من جهة ثانية، عطفاً على قرار التهدئة الذي عملت عليه قيادات الأحزاب الأسبوع الماضي، أعاد النائب زياد أسود التوتّر إلى موقع «تويتر» بعد هجوم عنيف شنّه على وزارة المالية. وفي حين اتهم أسود وزارة المال بأن مراقبيها يتعمّدون ملاحقة «الشركات المسيحية»، أعلن الوزير علي حسن خليل اللجوء إلى القضاء ووزير العدل سليم جريصاتي في وجه اتهامات أسود. وبعد أن ردّ جريصاتي مرحّباً بخطوة خليل، وأكد انتظاره أسود «تزويد القضاء بالمستندات والأدلّة الحسية لينطلق في تحريك الدعوى العامة»، عاد أسود وردّ على جريصاتي، مشيراً إلى أن «التوسّط شيء وحماية الشركات شيء آخر»، وقال مخاطباً جريصاتي: «الواقع أنكم لا تستطيعون ردع وزارة المالية عن الكيدية والانتقام...». حركة أسود، ولّدت سجالاً جديداً على مواقع التواصل الاجتماعي، وأعادت التوتّر بين مناصري التيار الوطني الحرّ وحركة أمل إلى المربّع الأول.

(الأخبار)

مقال

«درع شمالي» في الميزان: نجاح في تل أبيب... وقلق من المجهول

علي حيدر

بعد مضي نحو أربعة أسابيع على بدء عملية «درع شمالي» التي تهدف الى كشف وتعطيل أنفاق قالت اسرائيل أنها تجاوزت الحدود اللبنانية باتجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة، بات بالامكان تسجيل أكثر من ملاحظة تتصل بالصورة التي تبلورت حول رسائل ونتائج هذه «العملية» ببعديها السياسي والعملاني.

على يومين متتاليين تعمد رئيس اركان جيش العدو غادي ايزنكوت ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الايحاء بأن هذه العملية باتت في نهاياتها. لكن يبدو أن الاعتبارات السياسية والرمزية كانت عاملا أساسياً ـ الى جانب أبعاد عملانية ومهنية ـ في بلورة هذا الموقف وتوقيته. بالنسبة إلى ايزنكوت يبدو واضحاً أن همه الرئيسي يتركز على أن يختم حقبته التي تنتهي منتصف الشهر المقبل (كانون الثاني) بما سيسجل في رصيده على أنه إنجاز عملاني يؤدي مستقبلاً الى حماية المنطقة الشمالية. أما اعتبارات نتنياهو فهي متصلة بالاجواء الانتخابية التي دخلت فيها اسرائيل.

من الواضح أن اختيار اسم «درع شمالي» تحديداً، يعود الى قرار مدروس يهدف الى تقديم العملية على أنها اجراء وقائي، على مستوى الاهداف والخيار في مواجهة تهديد محدق بالمنطقة الشمالية. وبصرف النظر عن مدى صحة كل ما تقوله اسرائيل ودقته، فقد حرصت بشدة على توجيه رسالة مفادها أن حزب الله هو في موقع الهجوم، وانها لم تتجاوز في خيارها المضاد إلا على الاجراءات الوقائية، وفي «الاراضي الاسرائيلية» (الاراضي الفلسطينية المحتلة). لكن هذا الحرص الاسرائيلي على عدم تجاوز الخط الازرق في معالجة «الانفاق»، ما كان ليتجلى في صورته الحادة التي بدا عليها، لولا معادلة الردع التي فرضها حزب الله. وهو ما دفع العديد من المعلقين العسكريين في اسرائيل الى التندر على اداء الجيش والقيادة السياسية الذي رأوا فيه تجسيداً فعلياً صريحاً لقوة ردع حزب الله.

وللمقارنة، أطلقت اسرائيل على المناطق اللبنانية التي كانت تحتلها (1985 ـ 2000) تسمية «الحزام الامني». وهدفت من وراء ذلك الى الايحاء بأنه يهدف الى حماية أمن الشمال (ولا يتعارض هذا الشعار مع أطماعها التوسعية) وقد كان هذا المفهوم ضروريا في الساحة الداخلية الاسرائيلية كونه كان يمنح القيادة السياسية مشروعية استمرار الاحتلال في ظل الضربات والخسائر التي كان يتلقاها باعتبارها جزءاً من عمل دفاعي عن أمن الشمال (خلاصة السردية الاسرائيلية أمام جمهورها).

في المقابل، ومن أجل حماية أمن الشمال، عام 2018، تجد اسرائيل نفسها مضطرة إلى بلورة حزام من الاجراءات الامنية، لكن داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة نفسها، فتقجر أنفاقاً...وتملأ أخرى بالإسمنت، وتحرف مساحات منعاً للتسلل. وهو ما يكشف عن حجم التكيف والتسليم مع المعادلات التي فرضتها المقاومة.

التوظيف الدولي والداخلي

مع أن تل ابيب تجنّبت أي استفزاز على الحدود مع لبنان، تفادياً لأي ارباك يحول دون استكمال المهمة، إلا أنها عمدت على خط موازٍ إلى استغلال ما قالت إنه أنفاق على المستوى الدولي. وجندت لهذه الغاية أجهزتها الاعلامية والسياسية والدبلوماسية. لكن في النهاية لم تحقق ما كانت تطمح اليه على مستوى القرار الذي دفعت إلى انتزاعه دولياً. وهو ما يُسجل على أنه فشل اسرائيلي له أسبابه وسياقاته ورسائله.

على المستوى اللبناني، حاولت اسرائيل أن تحوّل قضية الأنفاق الى مادة سجالية وخلافية في الداخل اللبناني، استناداً الى رهانات وسيناريوات مُحدَّدة، إلا أن ما طمحت اليه لم يتحقق حتى بصيغة الحد الادنى، وما يُسجل على أنه قصور اسرائيلي في مواجهة بيئة المقاومة. ويعود ذلك الى إدراك معظم الجمهور اللبناني أن واجب المقاومة ـ وليس فقط حقها ـ ألا توفر أداة أو وسيلة أو تكتيكاً لحماية لبنان... وأنه لولا المخاوف الاسرائيلية المتعاظمة من تعاظم قدرات المقاومة وتطور تكتيكاتها، لكنا شهدنا وضعاً أمنياً مغايراً لما يشهده لبنان.

أما في ما يتعلق بالتوظيف الداخلي الاسرائيلي، فقد بات واضحاً أنه كان يحتل مرتبة متقدمة في خلفية الخطوات العملانية التي واكبها بحملات اعلامية وسياسية، من دون أن يتعارض ذلك مع الأبعاد المهنية التي يُعبِّر عنها الجيش. ونجح المستويان السياسي والعسكري في الترويج لإنجاز عملاني في الوسط الداخلي الاسرائيلي.

على المستوى العملاني

أياً ما كان عدد الانفاق التي تقول اسرائيل أنها اكتشفتها، إلا أن اعلان نتنياهو أن العملية باتت وراءنا، واعلان ايزنكوت تحديد أغلب الانفاق، يعنيان أنهما يريدان التسليم بالنتيجة التي تحققت من ناحية فعلية. وهو موقف ينطوي في أحد جوانبه على إقرار بتعذر كشف المزيد ـ على افتراض وجودها. وبحسب الرواية الاسرائيلية، تكون تل ابيب كشفت عما تعرفه، واكتشف حزب الله ما تعرفه وما لا تعرفه اسرائيل... ولعل هذه النتيجة هي التي دفعت بقسم البحوث في الاستخبارات الاسرائيلية الى معارضة المبادرة الى الكشف عن الانفاق. وفي جميع الاحوال، لكل من الطرفين خططه البديلة في الاستعدادات التي ترتكز في جوهرها على عناصر المفاجأة.

وبالاجمال، يمكن التقدير أن من أهم الرسائل التي باتت مسلمة لدى المستويين الرسمي والشعبي (المستوطنين) في الكيان الاسرائيلي، أن حزب الله لديه كامل الحزم والارادة، اضافة الى الخطط الجدية، لتنفيذ كل ما توعّد به الأمين العام لحزب الله في مواجهة أي عدوان اسرائيلي على لبنان. ولم يعد هذا السيناريو مجرد تقدير نظري مُرجّح، بل أصبح حقيقة مسلماً بها، وبالتأكيد سيكون من الآن فصاعداً أكثر حضوراً في وعي مُتّخذي القرار السياسي والامني.

ويدرك أصحاب القرار في تل أبيب حجم الخطورة الكامنة في ما لا تعلم اسرائيل عنه شيئاً، وفي ما لا تعلم أنها لا تعرفه. لكنهم يدركون أيضاً حجم الخطورة الكامنة في ما تعتقد أنها متأكدة منه، ثم يتبين خطأه لاحقاً. لكن بعدما تكون بنّت عليه تقديراتها وخططها وخياراتها. وخطورة هذا السيناريو الاخير، أنه في السابق كانت نتائج الاخطاء في التقدير قابلة للاحتواء بفعل موازين القوى، أما الآن فلم يعد الامر كذلك. ونتيجةً لذلك، باتت اسرائيل مضطرة إلى أن تأخذ في الحسبان خطورة المحتمَل حتى لو كانت درجة احتماله ـ بنظرها ـ متدنية أو حتى متوسطة. وهو ما تجلى في اقرار قيادة المؤسسة العسكرية بحقيقة أنه «يوجد دائماً عدم يقين إزاء أداء حزب الله..»، وتجلى ايضاً في السيناريوات الكارثية ـ بحسب وصف صحيفة هآرتس ـ التي قدمتها قيادة المنطقة الشمالية إلى المستوى السياسي، الامر الذي أثار الرعب لديهم، ودفعهم للمبادرة الى عملية «درع شمالي». ويعني ذلك ايضاً، أنهم يجدون أنفسهم ـ في بعض الاحيان ـ مضطرين إلى عدم الوثوق التام بما يملكونه من معلومات ولا يركنون الى ما يتبنّونه من تقديرات، تفادياً لمخاطر أشد ولأثمان أكثر ايلاماً، ولتداعيات غير محسوبة قد تغيّر المشهد الاقليمي خارج اطار حساباتهم ورهاناتهم.

رسائل إلى المحرر

ردٌ من يعقوب

ردّاً على ما نُشر في «الأخبار» يوم السبت الفائت، تحت عنوان «هنيبعل القذافي... أوقفوا هذا التعسف»، جاءنا من النائب السابق حسن يعقوب تعقيب ورد فيه:
(...)
نربأ بـ«الأخبار» السقوط في الدفاع عن الظالمين تحت قناع الإنسانية (...)
إن البعض (...) سقط في فخ سوء التقدير وانغمس في التزلف الرخيص لسوريا ورئيسها الدكتور بشار الأسد، وهذا البعض نافق ولعب على وتر الحماية المفترضة لهنيبعل القذافي، وقد ارتكب هذا البعض خطيئة التملق فاعتدى من حيث لا يدري على سوريا (...).
والتاريخ يشهد أننا قد نصحنا كبار المسؤولين السوريين عند بداية الثورة الليبية بضرورة الفصل بين دكتاتورية القذافي وسوريا المقاومة، وقلنا لهم إياكم أن تحملوا لعنة ليبيا القذافي...
واليوم ننصح العقلاء أن ينتبهوا أن عين الحق لا تغفل كل موقف أو حركة في قضية العصر، وأن التاريخ لن يرحم، فإن يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم.
أما في موضوع هنيبعل القذافي فإنه الخرق الوحيد في جدار مؤامرة التغييب. فقد كشف نفسه عندما امتنع بعد إقراره الادلاء بالمعلومات فهو عضو اللجنة الامنية العليا في نظام والده البائد، وهو ابن الأسرة الحاكمة التي لا يخفى عنها شيء.
وقد أعلنا منذ البداية أن الهدف ليس الثأر أو الانتقام، إنما الافراج عن المعلومات التي يمتلكها هنيبعل قطعاً (...).
وإذ نخاطب الحس الأخلاقي والانساني أمام قضية الوطن الاسمى رغم فضائح العقود الاربعة وازدادوا شهوراً فإن مفتاحها الاساس اليوم هو هنيبعل القذافي، الممر الاجباري للوصول لعبد السلام جلود وموسى كوسى وغيرهما، فإن الدولة اللبنانية العارية سياسياً وقضائياً لا يستر عورتها الا ورقة توت اعترافات هنيبعل، والمتعسف الوحيد هو الذي لا يميز الحق من الباطل
(...)
ومن يريد غسل عار سكوته عليه الاجهار بالوقوف مع مظلومية الامام الصدر واخوته والابتعاد عن الجلادين والمتاجرين (...)

تقرير

لبنان «يتفرّج» على عودة العرب إلى سوريا

تُقابل الدولة اللبنانية الانفتاح العربي على سوريا ببرودة سياسية وكأنّ الأمر لا يعنيها. لبنان هو أكثر الدول المحتاجة إلى وجود علاقة طبيعية مع سوريا، ولكنّه مع ذلك يبقى «مُكبلاً» غير قادر على أن يخطو أي خطوة باتجاه دمشق. طالما أنّ الحظر العربي لم يُرفع رسمياً عنها. ومقابل إعادة تنشيط العلاقات الخليجية والعربية مع سوريا، يمتنع لبنان عن دعوتها إلى حضور القمة الاقتصادية

ليا القزي

فَشل مُخطّط إسقاط الدولة السورية وتغيير النظام فيها، دفع الدول العربية التي كانت مُشاركة في الحرب ضدّها إلى تبديل استراتيجيتها، والتسليم ببقاء الرئيس بشار الأسد على رأس السلطة، وبالتالي البحث عن موقع لها ضمن هذا الواقع. بعد سبع سنوات من العداء ومن الاستثمار المُباشر، أو عبر الوكالة، في الحرب السورية، قرّرت الدول العربية الحليفة للسعودية التقدّم خطوات باتجاه دمشق، والعودة إليها. إلا أنّ «الكبرياء» يرفض التسليم بأنّ ميزان القوى الذي يميل لمصلحة سوريا وحلفائها، فرض عليهم هذه الحسابات، فيبدون مُضطرين إلى رفع عنوان «إعادة سوريا إلى المحور العربي» من أجل «تبرير» عودتهم بالسعي إلى إبعادها عن إيران. محطات كثيرة حصلت في سياق عودة حلفاء السعودية إلى سوريا: المصافحة بين وزيري خارجية سوريا والبحرين في أيلول الماضي خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. والكلام داخل البرلمان العربي، في 11 الشهر الجاري الذي يرأسه السعودي مشعل السلمي، حول «أن تكون المصالحة العربية العربية شعار المرحلة المقبلة، وأن يتمّ رفع الحظر عن سوريا». ثمّ، في منتصف كانون الأول، حطّ الرئيس السوداني عمر البشير في سوريا. وقبل يومين، أُعيد افتتاح سفارة الإمارات في دمشق، بالتزامن مع انطلاق رحلة جوية سورية إلى تونس، قبل أن يصدر بيانٌ عن وزارة الخارجية في البحرين يؤكد استمرار العمل الدبلوماسي بينها وبين سوريا، أي عدم انقطاعه طيلة سنوات الأزمة، وذكر البيان أيضاً أنّ الرحلات الجوية «قائمة من دون انقطاع». تأتي هذه المحطات من ضمن سياق سياسي واسع لإعادة الاعتبار إلى دور سوريا وموقعها في الإقليم، ويُضاف إليها زيارات رئيس مكتب الأمن القومي السوري علي مملوك إلى مصر («الأخبار»، 24 كانون الأول) والسعودية وعُمان، التي زارها أيضاً وزير الخارجية وليد المعلّم. فضلاً عن الجهود الروسية المبذولة، من أجل عقد لقاء بين الرئيسين بشار الأسد وعبد الفتاح السيسي، في خطوة «معنوية» كبيرة، تُعبّد تعبيد طريق سوريا إلى جامعة الدول العربية. وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» من مصادر رئاسية لبنانية تشكيل «لجنة مُصغرة، على صعيد وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية، مؤلفة من لبنان والأردن والسودان وتونس والجزائر، يُجرون اتصالات ومشاورات لتبيان ردود الفعل العربية من إعادة عضوية سوريا إلى الجامعة، ودرس النبات لبحث إمكانية طرح الأمر أيضاً خلال القمة الاقتصادية».

> شكّلت لجنة عربية مُصغرة، لبنان جزء منها، لبحث عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية

جميع الدول الأساسية في العالم العربي، تقرأ المشهد السوري «بهدوء»، مُحاولةً حجز مكان لنفسها في مرحلة ما بعد الدمار، إلا لبنان حيث تستمر الدولة في تطبيق سياسة دفن الرأس في الرمال، نائية بنفسها عن التطورات. في 20 كانون الثاني، ستنعقد القمة العربية الاقتصادية في بيروت، التي كانت ستُشكّل المُناسبة الأمثل لتصحيح العلاقات الثنائية مع سوريا، ولكنّ لبنان لن يُوجه دعوة إلى دمشق لحضور القمّة، تحت حجة تعليق عضويتها في الجامعة العربية. يُصرّ لبنان على انتظار «كلمة السرّ»، قبل أن يستعيد علاقاته رسمياً مع سوريا، على رغم إدراكه أنّ مصلحته تفرض عكس ذلك. هناك ملّف النازحين السوريين ومواجهة مُخطط «المجتمع الدولي» لتوطينهم في لبنان، والعلاقة الاقتصادية والاستفادة من المعابر السورية لتسويق المنتجات اللبنانية، والدعم السوري للبنان في مواجهة الخطرين الإسرائيلي والإرهابي. يريد لبنان حلّ كلّ هذه المسائل، و«الأوقح» أنه يسعى إلى أن يُثبّت نفسه محطة رئيسية في مشروع إعادة الإعمار، مُستفيداً من الأموال السورية، من دون أن يجد داعياً للحوار مع الدولة في الشام. كان يُمكن التذرع بالانقسامات الداخلية حول مقاربة الملفات الإقليمية، للهروب إلى الأمام نحو سياسة «النأي بالنفس». ولكن، حين تكون الإمارات والسعودية سباقتان إلى البحث عن موطئ قدم لهما في سوريا، تسقط النظريات والمزايدات اللبنانية. لماذا لا تؤخذ المواقف الخليجية والعربية «خيمةً» يتفيأ تحتها لبنان لاستعادة علاقته مع سوريا؟ ولماذا يسمح بأن تسبقه الدول التي شاركت في الحرب السورية إلى «تبييض صفحتها» مع الدولة هناك، عوض أن يكون مقداماً؟ ولماذا لا يُتوج وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل كلامه خلال توجيهه الدعوات لحضور القمة الاقتصادية بضرورة رفع الحظر عن سوريا، بتوجيه الدعوة لها للحضور الشهر المقبل؟

يقول مسؤولون في «الخارجية» إنه لا يُمكن دعوة سوريا من دون توافق عربي (مروان بوحيدر)

قرار تعليق عضوية سوريا في «الجامعة العربية»، عام 2011، اعترض عليه لبنان، وأتى مُخالفاً للميثاق والنظام الداخلي لـ«الجامعة»، لكونه لم يأتِ بالإجماع. بناءً عليه، «لا يُعتبر القرار مُلزماً للبنان، وبالإمكان تخطيه ودعوة سوريا إلى القمة»، بحسب مصدر رسمي لبناني. لكن مسؤولاً من وزارة الخارجية يقول العكس، مُعتبراً أنّه «حتى ولو لم يوافق لبنان على القرار، إلا أنّ مُجرّد اعتماده، يُصبح مُلزماً لكلّ الأعضاء. يُفترض أن يُعقد اجتماع جديد لوزراء الخارجية العرب ويُقرروا وقف تعليق عضوية سوريا، حتى نتمكن من دعوتها». وبما أنّ القمة الاقتصادية ستُعقد في كانون الثاني، «واجتماع وزراء الخارجية لن يحصل قبل آذار، بالتالي لا إمكانية لدعوة سوريا». الانقسام في الجواب حول إمكانية دعوة سوريا من عدمه، يُقابله «إجماع» داخل دوائر قصر بستّرس حول «عدم قدرة لبنان على استضافة سوريا في القمة، من دون وجود جوّ عربي موافق، يترافق مع إجماع داخلي بين الرئاسة الأولى وفريق رئاسة الحكومة وكلّ القوى الرئيسية، وتعديل سياسة النأي بالنفس، حتى لا تُشكّل عودة سوريا عامل شرخ في لبنان». ويعتبر المسؤولون في الخارجية أنّ «الموضوع أكبر من وزير الخارجية، وهو بحاجة إلى توافق سياسي. علماً أننا في الوزارة غير مُقصّرين على هذا المستوى، ونحاول أن نعمل على أكثر من مستوى من أجل الدفع لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية»، فضلاً عن وجود «أفكار عدّة لكيفية مقاربة مشاركة سوريا في القمة الاقتصادية، كتوجيه دعوة للمشاركة في نشاطات القطاع الخاص».

إضافةً إلى انكفاء لبنان عن المبادرة أمام عدم وجود غطاء عربي صريح، وفي ظلّ الانقسام الداخلي المُستمر، يتحدّث المسؤولون في «الخارجية» عن أنّه «في حال أراد لبنان توجيه الدعوة إلى سوريا، فلن يُسمح له عربياً بأن يأخذ المبادرة وتُصوّر عودة سوريا إلى الجامعة العربية وكأنّها تمّت من بيروت، بل سيُترك الأمر إلى آذار ليصدر قرار إنهاء الحظر من القاهرة، نظراً للدور المعنوي العربي الذي تملكه مصر».

تقرير

«عام السقوط»: من يدفع فاتورة التصحيح؟

في ختام عام 2018، يبدو الوضع الاقتصادي في لبنان خطراً للغاية. وكالات التصنيف خفضت رؤيتها المستقبلية من «مستقر» إلى «سلبي». «غولدمان ساكس» محذّراً: «إلى متى يمكن تمويل العجز؟». على المسار نفسه، كانت هناك مقالات في «ذي إيكونومست»، «فايننشال تايمز»، «بلومبرغ» و«رويترز». الكل يرى أن لبنان على شفير السقوط. قد يكون 2019 عام السقوط. التصحيح واجب. لكن من يدفع الفاتورة؟

محمد وهبة

ثمة من يمكن تتويجه بتاج الوقاحة عام 2018: المستفيدون من النظام اللبناني الفاسد، الذين راكموا الثروات وضاعفوا رؤوس أموالهم مئات المرّات، ويطالبون اليوم بـ«التصحيح». عن أي تصحيح يتحدثون؟ مرّة يريدون تصحيحاً على حساب رواتب موظفي القطاع العام. إذ نجحت خطتهم فستكون رواتب العاملين في القطاع الخاص وكل من يتقاضى دخلاً بالليرة اللبنانية، فريسة لهذا التصحيح أيضاً. ومرة أخرى يتحدثون عن تصحيح في الاقتصاد الحقيقي. يغفلون عمداً الحديث عمن سيدفع كلفة التصحيح. يتناسون أن التصحيح يجب أن يبدأ فوراً بالدين العام ليعيد بعضاً من الأموال المنهوبة، ثم ينتقل إلى الاقتصاد الحقيقي. عليهم أن يدفعوا الحصّة الأكبر من هذه الفاتورة قبل أي حديث عن رواتب اللبنانيين في القطاعين العام والخاص.

الاستقرار النقدي مهدّد

في مقالته الشهرية الواردة في «الموجز الاقتصادي الشهري» الصادر عن جمعية المصارف، يقول الأمين العام للجمعية مكرم صادر الآتي: «إن تثبيت سعر صرف الليرة على مدى عقدين ونيّف أعطى اللبنانيّين قوة شرائية لعملتهم الوطنية جعلت الاستيراد بأحجام غير مبرّرة اقتصادياً أو اجتماعياً ممكناً. فإذا أردنا الإبقاء على الاستقرار النقدي، بات ضرورياً، بل ملحّاً، خفض فاتورة الاستيراد. قبل الحرب اللبنانية في مطلع سبعينيّات القرن الماضي، كنا نغطّي ما بين 50% إلى 70% من الاستيراد بالتصدير، وبتنا اليوم نغطّي فقط 14,5%. المعالجة النقدية بالفوائد والهندسات لاستجلاب العملة الصعبة لم تعد كافية. والمطلوب تصحيح في الاقتصاد الحقيقي، أي في ما ننتج وفي ما نستهلك كبلد. فعسى أن تجرؤ الحكومة العتيدة على اعتماد سياسات وإجراءات تتناسب مع مخاطر الواقع الذي وصلنا إليه». المعطيات التي استند إليها صادر ترد في تقرير لإدارة الإحصاء المركزي عن تقديراتها للحسابات القومية لعام 2017. تخلص الإدارة إلى أن النموّ بلغ 0,6% في 2017 مقابل 1,6% في 2016 مقارنة مع متوسط سنوي بين 2011 و2017 يبلغ 1,7%. كذلك يستنبش من هذه الحسابات أن الدخل القومي الإجمالي (GNI) في 2017 يعادل الناتج المحلي الإجمالي، أي أن تحويلات اللبنانيين المغتربين تتباطأ. كانت هذه التحويلات أعلى من تحويلات الأجانب العاملين في لبنان بقيمة 2,45 مليار دولار في 2016، لكنها انخفضت إلى 1,2 مليار دولار، ما يعني أن «هناك عملية استبدال للعمالة اللبنانية بعمالة أجنبية»، فيما «القدرة على تصدير العمالة اللبنانية مقابل التحويلات المالية إلى البلد تتقلّص عاماً بعد عام، وربما وصلت بدورها إلى حدودها القصوى».

نموذج للتهجير والإثراء

في الواقع، إن خلاصة صادر التي تربط بين الاستقرار النقدي والتصحيح في الاقتصاد الحقيقي، تجتزئ ما حصل فعلاً منذ عقدين ونيّف. تظهر الأمر وكان النموذج الاقتصادي اللبناني صُمّم من أجل رفع مستوى رفاهية اللبنانيين الذين أصابتهم شراهة الاستهلاك، لا من أجل تهجير 800 ألف لبناني منذ 1990 حتى 2015 بحثاً عن عمل. كان زيادة رؤوس أموال المصارف من 140 مليون دولار في عام 1992، كما ورد في كتاب البير منصور بعنوان «الانقلاب على اتفاق الطائف»، حتى بلغت اليوم نحو 21 مليار دولار، بحسب تصريحات رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، كان هذه الزيادة الفلكية أمر عادي. بالتزامن مع ذلك، ارتفع الدين العام من أقل من 3 مليارات دولار ليصبح اليوم أكثر من 80 مليار دولار، وإذا احتسبنا ديون مصرف لبنان المملوك من الدولة، فإن الدين العام الإجمالي يفوق 130 مليار دولار. المربح أن أكثر من 60% من أرباح المصارف تأتي من توظيف أموالها في الدين العام.

هذا النموذج الاقتصادي، الذي لم يعد خافياً على أحد أنه لم يعد قابلاً للحياة أكثر، يقوم على استقطاب العملات الأجنبية من الخارج عبر رفع أسعار الفائدة المحلية مقارنة مع الفائدة العالمية بأكثر من ست نقاط مئوية. تأتي هذه الأموال إلى لبنان، فيمتصّها مصرف لبنان ويحتفظ بالدولارات ليتمكن من القيام بتثبيت سعر الليرة مقابل الدولار من خلال الإمساك بالعرض والطلب في سوق القطع، ولخلق الثقة التي تجذب المزيد من الدولارات من الخارج، ولتمويل حاجات الخزينة للاستدانة بالدولار. أما الاستدانة بالليرة، فقد أمسك بها مصرف لبنان أيضاً وطبع النقود للاكتتاب بسندات الخزينة، في مقابل إصدار شهادات إيداع بالليرة بفوائد أعلى تكتتب بها المصارف.

ولكي يستمرّ هذا النموذج، كان لا بدّ من أن تتوافر ظروف إقليمية ودولية تحفّز تدفّق الأموال إلى لبنان، أي أن الثقة المحلية ليست كافية أصلاً لاستقطاب الدولارات من الخارج، بل تحتاج إلى عوامل خارجية تدعمها أيضاً. وهذا ما حصل تحديداً في نهاية 2008 بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، إذ تدفقت مليارات الدولارات إلى لبنان هرباً من الأزمة وطمعاً في جني عائدات الفوائد المرتفعة.

تداعي «اسطورة» المناعة

هذه الظروف لم تكن دوماً متوافرة للبنان، ما دفع «النموذج» نحو الانهيار أكثر من مرّة. الذاكرة القصيرة لدى اللبنانيين، فرضت التغاضي عن أهداف انعقاد مؤتمرات الدعم من «باريس 1» و«باريس 2» و«باريس 3» وأخيراً «باريس 4» المعروف باسم «سيدر»، كان الهدف إنقاذ النموذج الاقتصادي اللبناني من الانهيار. حتى صمود هذا «النموذج» في وجه الأزمات السياسية والأمنية، مثل اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، وحرب تموز 2006، كان «مدعوماً» من دول خليجية وأجنبية. محلياً، آلة الدعاية السياسية ــ الطائفية صوّرته بأنه «أسطوري».

> ازدادت رؤوس أموال المصارف من 140 مليون دولار إلى 21 مليار دولار

فمن بعد ما كان رفيق الحريري منقذ لبنان (بسبب مؤتمرات الدعم)، جرى التمجيد بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. عومل الرجل كأنه «إله» يعلم ما في الغيب وقادر على القيام بمعجزات تُخمد الأزمات قبل أن تولد. حتى الأمس، كان سلامة هو الذي يحرّك الاقتصاد بسبب دعم القروض، أما اليوم فقد تبيّن أنه «مزروق»، وأن سياساته النقدية تدفعه إلى تجفيف دعم القروض (القروض السكنية تشكّل القسم الأكبر منها). هكذا بدأت تتداعى أسطورة الصمود والمناعة المالية التي روّج لها على مدى العقود الماضية. هذا الكلام تدعمه مؤشرات مالية؛ أبرزها عجز ميزان المدفوعات الفارق بين الأموال التي تخرج من لبنان وتلك التي تدخله) للسنة السابعة على التوالي. فبحسب جمعية المصارف، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً في نهاية تشرين الأول بقيمة 3 مليارات دولار (هذا الرقم يأتي بعد «تلاعب» مصرف لبنان بمكوّنات ميزان المدفوعات)، وهو عجز يسجّل منذ 2011 إلى اليوم باستثناء عام 2016 حين نفّذ مصرف لبنان هندسات مالية لاجتذاب الدولارات من الخارج، وأمّن ـ نتيجة لها ـ للمصارف أرباحاً استثنائية فاقت الـ 5,5 مليارات دولار، قبل أن يضطر إلى رفع أسعار الفائدة وإيقاء الهندسات «شغالة». أسعار الفائدة الفعلية اليوم، تتجاوز 20% على الودائع بالليرة، وتتجاوز 9% على الودائع بالدولار. هذا المستوى الخيالي من الفوائد كاف وحده للإشارة إلى حقيقة الأزمة وطبيعتها.

التصحيح: شامل وعادل؟

السؤال الذي لا يمكن التغاضي عنه اليوم هو: أين ذهبت كل هذه الأموال، من مساعدات دولية وتحويلات المغتربين، والودائع...؟ في الواقع، منذ 1993 تدفقت إلى لبنان رؤوس أموال تقدّر قيمتها بنحو 280 مليار دولار، استعملت لتمويل العجز التجاري المقدّر بنحو 261 مليار دولار، وغذّت مضاربات عقارية (المبيعات العقارية يقدّر حجمها بأكثر من 170 مليار دولار، ورتّبت مديونية عامّة وخاصّة تبلغ 4 أضعاف مجمل الناتج المحلّي السنوي، وهذه المديونية تضخّمت أكثر من 36 مرّة حتى باتت حصّة الفرد الواحد تبلغ 41 ألف دولار، منها 17 ألف دولار نتجت من الدين العام الحكومي، و12 ألف دولار من الدين على مصرف لبنان، و5 آلاف دولار تقريباً من القروض السكنية والاستهلاكية للأسر والأفراد، و7 آلاف دولار من دين القطاع الخاص.

هذه قطعاً ليست رفاهية. بل هي كارثة تستوجب التصحيح. من أين يبدأ هذا التصحيح؟ هذا هو السؤال المطروح اليوم لا غيره. التصحيح يجب أن يكون شاملاً وعادلاً. وبرأي الوزير السابق شربل نحاس أن ديناميكية الأزمة في لبنان لا تزال قابلة للتصحيح الطوعي، وإن كان الوقت ينفد. عند انفجار الأزمة، لن يكون بالمقدور السيطرة على النتائج. التصحيح الطوعي يفترض أو يوجب توزيع الأعباء الناجمة عنه، أو كلفته، بشكل عادل بين اللبنانيين وضمن خطّة واضحة.

في المقابل، لم يرَ صادر من هذه الخطّة سوى التصحيح المتّصل بالاستهلاك. هو يبرّر لمصرف لبنان قيامه بخنق القروض التي سينجم عنها خنق الاستيراد في بيئة اقتصادية استهلاكية. هو أصلاً يغفل عمداً، الحديث عن التصحيح المالي ـ النقدي، وهو الأمر الطارئ اليوم الذي يجب أن يستكمل بتصحيح اقتصادي ينفّذ على المدى القصير. ولم يأت على ذكر كلفة الاستقرار النقدي على الاقتصاد، وأسواها تم تجميد الأجور في لبنان لفترات طويلة، سواء في القطاعين العام والخاص، وتكبيد اللبنانيين فاتورة هائلة من الدين العام وخدمته من دون مردود اقتصادي. هذا هو جانبه من الحقيقة، حيث يتم التهويل على اللبنانيين بربط الاستقرار النقدي باستهلاكهم المموّل بالدين من المصارف. التصحيح يجب أن يبدأ من خدمة الدين العام، كما كرّرها رئيس المركز الاستشاري للدراسات عبد الحليم فضل الله. هكذا فقط يبدأ إصدار فاتورة التصحيح. أي كلام آخر، مثل كلام صادر، يعني أن السقوط سيكون مزدوجاً. سقوط النموذج، وسقوط اللبنانيين في فخّ تحالف السلطة والمال.

النموذج الاقتصادي اللبناني مصمم للتهجير والإثراء غير المشروع (هيثم الموسوي)

قضية

لم تعد قضية تغير المناخ تدور في دائرة التوقّعات والتكهنات والترجيحات. مناخ العالم يتغير، وهذه حقيقة علمية. والأضرار التي ستنجم عن ذلك كبيرة جداً، إلى درجة قد تطيح بكل مكتسبات التنمية التي نعرفها. المدخل الى مواجهة هذه الظاهرة هو فرض «ضريبة الكربون»، فكيف يستعد بلد نامٍ، مثل لبنان، للتعامل مع هذا النوع من الأضرار والضرائب الجديدة؟

ضريبة الكربون... حتماً
كيف يستعد لبنان؟

حبيب معلوف

لم يعد هناك شكّ في أن الوقود الأحفوري هو المسؤول الأول عن الانبعاثات المسبّبة لظاهرة تغير المناخ العالمي، وأن المدخل إلى التخفيف من هذه الانبعاثات هو اللجوء إلى «ضريبة الكربون» (تسعير الكربون المؤثّر على تغير المناخ، بحيث يدفع كلفته كل من يتسبّب بانبعاثاته). ولكن، كيف يتم وضع هذه الضريبة، وكيف تكون عادلة وشاملة، ومن يتوجّب عليه دفعها؟ مع الأخذ في الاعتبار أن متطلبات هذه الضريبة تعني تغييراً عميقاً في النظام الضرائبي عامة، وفي الأنظمة الاقتصادية المسيطرة حتماً.

لتكون هذه الضريبة عادلة وفاعلة ومؤثرة - أو مخففة من فداحة المشكلة - يُفترض أن تكون من طبيعة المشكلة نفسها. والمعيار الرئيسي الذي لا يرقى إليه الشك لقياس مدى العدالة، هو: الواقع كما هو. بمعنى أن طبيعة هذه الظاهرة هي التي تحدد طبيعة المعالجات. فإذا كانت طبيعة ظاهرة تغير المناخ تراكمية، أي أن الانبعاثات تراكمت في الغلاف الجوي منذ الثورة الصناعية وبدء استخراج الفحم والنفط والغاز لتوليد الطاقة مع ما تسبّبه من انبعاثات... على الضريبة أن تكون تراكمية وتصاعدية أيضاً. وأن يتحملها، على المستوى الدولي، من صنّع أكثر ممن استهلك. كما يفترض أن توضع الضريبة الأعلى على الثروات التي تراكمت (مع الانبعاثات) خلال السنوات الماضية.

الطبيعة التراكمية

وبما أن الانبعاثات تراكمية، تكدّست منذ الثورة الصناعية في البلدان المصنفة صناعية وغنية، يرتّب ذلك مسؤولية تاريخية على تلك البلدان لمساعدة البلدان الأخرى على التخلّي عن نموذجها الحضاري الكارثي أولاً (بدل تقليدها)، وعدم الاحتيال في نقل هذا النموذج إلى البلدان النامية، وذلك قبل الحديث عن المساعدات والهبات التي سرعان ما يتبيّن أنها استثمارات جديدة. كما أن عليها إعادة النظر في قواعد نقل التكنولوجيا - كونها حقاً من حقوق الإنسان العالمي بالوصول إلى المعرفة - المتراكمة أيضاً عبر السنين من كيس دافعي الضرائب أجمعين، أو من كيس عائدات الموارد الأساسية التي كان يفترض أن تبقى تحت إدارة الدول ورعايتها.

...والعالمية

وإذ كانت هذه الظاهرة عالمية، بمعنى أن ضررها يشمل كل أنحاء العالم بغض النظر عمن أسهم فيها أكثر من غيره، على طبيعة المعالجات أن تكون من نفس المستوى أيضاً. وهذا يعني أن كل الدول يفترض أن تدفع ضريبة الكربون، بشكل أو بآخر، وذلك بقدر إسهامها فيه مراكمة انبعاثاته، تاريخياً ومرحلياً. وهذا ما يمكن أن يفسّر مبدأ «المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة» بين الدول، الذي أقرّ في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ عام 1992.

ومن المهمّ أن تكون الضريبة شاملة وعالمية أيضاً، كي لا يتمكّن أصحاب الثروات من التهرب منها بالخروج من بلد إلى آخر. فقد أقرّ في مؤتمرات المناخ أن يتم تجميع قسم من هذه الضرائب في صندوق المناخ (الفارغ حتى الآن)، للمساعدة في التخفيف من الانبعاثات والتكيّف مع ظاهرة تغير المناخ، بمعنى تمويل إجراءات الحماية والتعويض عن الأضرار التي ستنجم حتماً عن الكوارث المناخية (كالفيضانات وذوبان الجليد وارتفاع منسوب البحار ونقص الغذاء وزيادة الأمراض... إلخ). لكن شيئاً من ذلك لم يحصل بعد، رغم انعقاد 24 اجتماعاً دولياً للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ منذ عام 1992... الخ المطالبة بالعطل والضرر على الحكومة الجديدة ووزارة البيئة اذا أن تعدّا العدة للمطالبة بالعطل والضرر على المستوى الدولي والمحلي معاً، ضمن قواعد محددة. كما أن على هذه الحكومة أن تجيب على سؤال: هل «التمويل» المطلوب هو من أجل التكيّف مع تغير المناخ، أم من أجل التكيف مع العيش من دون نفط، أو من دون كل هذا النفط ومشتقاته؟ إذ تؤكد التقارير الدولية أنه لتثبيت حرارة الأرض والحؤول دون ارتفاعها أكثر من درجتين، علينا أن نترك أكثر من 80% من الوقود الأحفوري تحت الأرض ونتوقف فوراً عن التنقيب.

تؤكد التقارير الدولية انه لتثبيت حرارة الارض يجب ان نتوقف فورا عن التنقيب (حروات بوحيدر)

بصمة الكربون للمنتجات

تبحث منظمة المواصفات العالمية (ISO) اصدار مواصفة جديدة تحمل اسم «بصمة الكربون للمنتجات»، اي قياس آثار الانبعاثات التي تنتج من انتاج السلع والتي تتسبب بتغير المناخ. وتقترح بعض الدول المتقدمة ادخال ملصق بيئي جديد باسم «بصمة الكربون» تلصق على كل منتج تطبيقا للمبدأ العالمي الذي اقر في قمة ريو العام 1992 «الملوث يدفع». يأتي هذا الملصق من ضمن الملصقات المتداولة مؤخرا تحت عنوان «الجودة البيئية». والهدف من وضعه ان يترك للمستهلك حرية ان يختار بعد ان يعرف البصمة البيئية الاقل بين المنتجات والضريبة التي يفترض دفعها.

تحسب بصمة المنتج في دورة حياته كلها التي تمتد من مرحلة الاستخراج (المواد الخام اللازمة للانتاج) حتى مرحلة التصنيع والاستخدام والمعالجة والتخلص النهائي بعد الاستخدام. لكن هذه المواصفة تواجه مشاكل عدة. بينها ان تصبح مقبولة على مستوى عالمي وان لا تتحول الى نوع من الحواجز الجمركية بين بلدان متقدمة واخرى نامية لن تستطيع ان تستوفي شروطها. بالاضافة الى مشكلة كيفية احتسابها كضريبة. كما ان هذه المواصفة تتناول جانبا واحدا من الاثر البيئي هو الكربون والتغير المناخي، ولا تشمل الاثر على التنوع البيولوجي وتلوث المياه والتربة.

تعهدات شكلية

كيف سيتعامل بلد مثل لبنان مع هذه المعطيات، بعدما قدم مساهمته المحددة وطنياً ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ عام 2015 (يفترض أن يبدأ تطبيقها عام 2020)، وبعدما تعهد من خلال خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (2016 - 2020) الوصول إلى هدف إنتاج 12% من الطاقة من مصادر متجددة بحلول 2020، وهي النسبة التي سبق أن التزم بها في ورقة سياسة قطاع الطاقة عام 2010، قبل أن تتعهّد وزارة الطاقة (وتبنّى ذلك رئيس الحكومة سعد الحريري في منتدى الطاقة في بيروت عام 2018) إنتاج 30% طاقة متجددة بحلول عام 2030... كل ذلك، من دون التراجع عن خيار التنقيب عن النفط والغ

ضريبة الكربون

للحديث عن ضريبة كربون عادلة، علينا أن نعرف ماذا نريد أولاً، وأي استراتيجيات وسياسات للطاقة سنعتمد، وأن نخرج من المزايدات غير المرتبطة بالواقع، والتي تجعل من خطاباتنا وسياساتنا متناقضة ومتضاربة وفي حالة تخبّط دائم.

ولكي تكون الضريبة عادلة أيضاً، علينا تحديد السعر الحقيقي للمنتجات، لأن ما يحدد هذا السعر، بعد اعتماد ضريبة الكربون، لن يعود السوق واقتصاده، بل دورة حياة كل منتج، وما يتطلبه من مواد أولية، وما إذا كانت هذه المواد ناضبة أم لا، وكيفية استخراجها وآثارها وكيفية التصنيع ومتطلباته من طاقة ومياه، إضافة إلى طرق الاستخدام وطرق التخلص الآمن بعد الاستخدام... إلخ.

ضمن هذا الإطار لم تعد مشكلة العدالة المناخية مرتبطة بمدى تامينها لأسس العدالة الاجتماعية فقط، بل بمدى تحقيقها لمتطلبات العدالة الأشمل التي تحافظ على ديمومة الموارد وعلى حقوق الأجيال القادمة أيضاً.

انطلاقاً من كل هذه المبادئ والإشكاليات، على الحكومة الجديدة، لا سيما وزير البيئة الجديد، أن تتحضّر لإعداد الاستراتيجيات اللازمة ومشاريع القوانين لترجمة مبادئ العدالة المناخية التي لا مفرّ من فتح بابها المغلق حتى الآن ومناقشتها على أوسع نطاق، استباقاً للكوارث المناخية المقبلة، وكيفية التكيف معها، وتحديد الجهات الدولية والمحلية التي ستتحمل دفع أكلاف معالجة أضرارها الكبيرة.

رقم اليوم

2,6 مليون
دولار

قيمة 81 ألفاً و832 طناً من الملح استوردها لبنان العام الفائت، وفق أرقام الجمارك اللبنانية. فيما صدّر في المقابل، 846 طناً من الملح بقيمة 198 ألف دولار. وتشمل كميات الملح المستوردة ملح الطعام والملح المعطّل وكلورور صوديوم نقي وماء البحر والملح الخشن وغيرها. وتتصدّر مصر قائمة الدول المصدّرة للملح الى لبنان (79 ألفاً و263 طناً)، بما نسبته نحو 96% من مجمل الكميات المستوردة، بقيمة مليون و714 ألف دولار.

(تصوير علي حشيشو)

متابعة

ناجحو مجلس الخدمة: أفرجوا عن مراسيم تعييننا!

تخطي نتائج مباريات مجلس الخدمة المدنية مقابل مراعاة التوازن الطائفي في التوظيف لا يزال يُبقي مئات من الناجحين خارج وظائفهم، ولم تشفع كل قرارات المجلس بحفظ حقوق الذين مضى على نجاحهم أكثر من سنتين. الناجحون ينفذون اعتصاماً، الأحد المقبل، احتجاجاً على استمرار تعطيل التعيين والتخلف في تنفيذ الوعود واحتجاز بعض المراسيم في القصر الجمهوري، وبعضها الآخر في وزارة الخارجية. ويقولون إنهم يعودون إلى التحرك، مستفيدين من التحركات الشعبية والمطلبية وما سموه اللحظة السياسية المناسبة «لإعادة تسليط الضوء على الظلم الذي نتعرض له، وكل ذنبنا أننا نجحنا بكفاءتنا في مباريات نزيهة». ويؤكد الناجحون «أننا نتحرك لندافع عن حقنا الضائع ونضع حداً لكل الاتهامات والتهجمات والتصريحات السياسية السلبية التي ترد في هذا الإطار والحملات الممنهجة عبر مواقع التواصل الاجتماعي».

الناجحون يتساءلون عن إدخال 5000 مياوم عام 2018 إلى الإدارات العامة، مقابل «حرماننا من حقنا بالتوظيف، فيما لا تتجاوز أعدادنا الـ 900 في كل الوظائف، ومنها حراس أحراج في وزارة الزراعة (فئة رابعة)، محاسبون (فئة رابعة في ملاك الإدارات العامة)، ناجحون لمصلحة مديرية الطيران المدني ووزارة المال ووزارة العمل والاتصالات ومصلحة مياه لبنان الشمالي ومساعدون قضائيون».

وكان مجلس الخدمة المدنية قد أورد في تقريره السنوي الأخير الذي سلمه لرئيس الجمهورية ميشال عون «أنّ الحل لقضية المئات من الناجحين في مباريات أجراها المجلس، والمعلقة أمالهم على التعيين، هو في تطبيق الأحكام القانونية والدستورية تطبيقاً صحيحاً، فالمادة 96 من المرسوم الاشتراعي 59/112 أوجبت مراعاة أحكام المادة 95 من الدستور في تعيين الموظفين، والمادة 95 التي أحيل إليها ألغت قاعدة التمثيل الطائفي ونصت على اعتماد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة، باستثناء وظائف الفئة الأولى، فتكون قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف التي أجريت مباريات لإشغالها في الفئات الثالثة والرابعة والخامسة قد ألغيت، ويقتضي إصدار المراسيم والقرارات ذات الصلة تجنباً لمخالفة الأحكام القانونية والدستورية لعلة تجاوز حد السلطة».

> **مجلس الخدمة: عدم صدور مراسيم التعيين تجاوز حد السلطة**

وفي تقريره، ذكّر المجلس بالتدابير التي تتيح وتسهل ممارسة حق الترشح للوظيفة بما يتوافق والقاعدة الدستورية التي تضمن حق اللبنانيين في تولي الوظائف العامة من دون تمييز بينهم، مشيراً إلى أنّ «مراسيم تعيين وقرارات استخدام المرشحين الناجحين في هذه المباريات لم تصدر لأسباب معزوة إلى عدم التوازن الطائفي بين الناجحين، فانضمت إلى «سابقات» لها لم تقترن بدورها بالتعيين للعلة ذاتها، ما أثّر سلباً على حقوق الناجحين في التعيين ضمن المهل المحددة للعمل باللوائح، وعلى مصلحة الإدارة في تلبية حاجتها لملء الشغور الذي تعانيه، كما على المصلحة العامة وواجب الدولة في تأمين فرص العمل لمواطنيها».

(الأخبار)

تقرير

«خطيبة القاضي» احتالت بعشرات آلاف الدولارات

رضوان مرتضى

عشرات آلاف الدولارات جنتها جنان ش.، نصباً واحتيالاً، عبر انتحالها صفة «خطيبة» قاضي الأمور المستعجلة في النبطية أحمد مزهر. أكثر من ذلك، استغانت جنان ش. بـ«صديق»، هو حسين أ.، انتحل هو الآخر صفة القاضي مزهر نفسه للإيقاع بضحاياهما.

بدأت القصة عندما نشر أحد أصدقاء المحامي فراس كنج صورة لمزهر على صفحته على «فايسبوك». اتصل كنج بصديقه لسؤاله عن القاضي، وفي سياق الحديث أخبره أن «خطيبة» مزهر طلبت مالاً من أحد موكّليه لمساعدته في دعوى في العدلية، فكانت المفاجأة عندما أكد الصديق للمحامي أنه يعرف القاضي مزهر تماماً، وأن الأخير لا يزال أعزب! عندها تواصل كنج مع مزهر، وأبلغه أن سيدة تدعى أنها خطيبته احتالت على موكلته ج.م.، وتقاضت منها 48 ألف دولار بحجة الحصول على مساعدته، وأبلغه أن «الخطيبة» تصطحب معها شاباً تعرّف عنه بأنه مزهر نفسه، وأن الاثنين يعرضان على ضحاياهما مساعدتهم في دعاواهم أمام المحاكم لقاء الحصول على الأموال. القاضي الذي يشغل منصب رئيس دائرة التنفيذ وقاضي الأمور المستعجلة والقاضي العقاري في النبطية قدم إخباراً إلى المدعي العام للتمييز سمير حمود، أبلغه فيه بوجود شخص ينتحل هويته بصفة ويبتز الأموال في نطاق مدينة بيروت. وطالب مزهر في الإخبار بفتح تحقيق حرصاً على سمعته وسمعة القضاء، ولكشف هوية المتورطين والمحرضين، وسوقهم أمام العدالة.

أحيل الإخبار على القوى الأمنية لتبدأ التحريات والاستقصاءات. وعلمت «الأخبار» أن قوى الأمن أوقفت المشتبه فيها التي اعترفت بما نُسب إليها، فيما تمكن شريكها «القاضي» من التواري عن الأنظار. وبنتيجة التحقيقات، تبيّن أن حسين أ. وجنان ش. يلعبان دور «القاضي» و«خطيبته» منذ نحو عام، وأنهما أوقعا بكثيرين في شراكهما. وقد ادعى أحد الضحايا أنه دفع للثنائي 100 ألف دولار، فيما ادعى آخر أنهما تقاضيا منه مبلغ عشرين ألف دولار. وتبيّن أن «الثنائي» أوقع بمعظم ضحاياه داخل أروقة العدلية نفسها. وبناءً على إشارة المدعي العام في بيروت زياد بو حيدر، صدرت مذكرة توقيف بحق جنان التي ادّعت أنها تعاني من مرض نفسي!

أحداث ومفاجآت

فوتبول ليكس يتصدّر الأحداث

اعداد **حسن رمضان**

هو موقع «فوتبول ليكس»، الذي انتشر منذ أربع سنوات، وباتت الأخبار التي ينقلها إلى وسائل الإعلام أخباراً تجلب الأنظار وتثير الكثير من الجدل في أوساط لعبة كرة القدم. تتبنّى الصحيفة الألمانية المشهورة «دير شبيغل» الكثير من أخبار هذا الموقع، وتنشرها على صفحاتها، ما يزيد من منسوب الاحتجاجات على مثل هذه الأخبار التي يتم نشرها من قبل «فوتبول ليكس». كيف لا، حيث تعتبر الأخبار التي ينشرها من فترة إلى أخرى موقع «فوتبول ليكس»، أخباراً «رسمية»، وتمس بنزاهة الاتحاد الأوروبي وحتّى بالنزاهة والعقلية الاحترافية التي يتمتّع بها اللاعبون في أوروبا. ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى الصحف الأوروبية، بسؤال واحد: من وراء «فوتبول ليكس»؟ ومن لديه الجرأة لتسريب هكذا نوع من الأخبار؟ في بادئ الأمر، ظهرت بعض الشائعات التي تقول بأن من يقف خلف كل هذه الأخبار، رجل برتغالي لديه علاقة وطيدة بأحد العاملين في صحيفة «دير شبيغل». العمليّة بسيطة، الشخص «المجهول» البرتغالي، يجلب الأخبار ويرسلها إلى الصحافي الذي يدوره يتولّى مهمّة نشرها في الصحيفة الألمانية (تعتبر دير شبيغل الواجهة الأكبر إعلامياً التي تتبنّى أخبار «فوتبول ليكس»). تم إنشاء الموقع في أيلول/ سبتمبر عام 2015. ويكشف «فوتبول ليكس» بشكل أساسي عن فضائح رسوم التحويل ومعلومات عن الأجور والعقود للاعبي كرة القدم المشهورين. وفي الحديث عن أبرز «الفضائح» التي نشرها الموقع، تتصدر قضية اغتصاب المهاجم البرتغالي ولاعب يوفنتوس الإيطالي الحالي كريستيانو رونالدو للسيدة الأميركية كاثرين مايورغا الحدث. وفي حادثة لا تقلّ أهميّة عن قضيّة كريستيانو، ولا تبتعد كثيراً عن الـ«دون»، تتعلّق بزميله السابق في ريال مدريد سيرجيو راموس. حيث كشف الموقع أن راموس فشل في فحص المنشطات قبل المباراة النهائية أمام أتلتيكو مدريد في دوري الأبطال، إلا أن الاتحاد الأوروبي «تغاضى» عن الفضيحة وشارك راموس في النهائي بشكل اعتيادي.

كان التسريب الأول للموقع عن اتفاقيات بين فريق تفينتي الهولندي و«دوين سبورتس»، الأمر الذي أدّى إلى حظر الاتحاد الهولندي لكرة القدم نادي تفينتي من المشاركة في كرة القدم الأوروبية لمدة ثلاث سنوات. ومن الفضائح أيضاً، أن نادي الإمارة الفرنسية موناكو دفع 43 مليون يورو لنادي أتلتيكو مدريد بدلاً من حوالى 60 مليون يورو كما كان معلناً. ولم تغب الفضائح التي تمس بخفايا الأندية الأوروبية الكبرى عن برشلونة الإسباني، حيث كشف «فوتبول ليكس» أنه عندما وقّع النجم البرازيلي نيمار عقداً مع برشلونة، حصل اللاعب على رسم توقيع بقيمة 8,5 ملايين يورو، مع شرط جزائي قيمته 190 مليون يورو، وليس 222 مليوناً (قيمة الصفقة التي انتقل فيها نيمار إلى باريس سان جرمان). وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، أعلن موقع «فوتبول ليكس»، بالتعاون مع صحيفة «دير شبيغل»، أنه كانت هناك محادثات سرّية حول إنشاء بطولة جديدة للأندية الأوروبية الأكبر (الدوري الأوروبي الممتاز)، بدءاً من 2021.

إذاً، هكذا تصدّرت قضيّة موقع «فوتبول ليكس» والصحيفة الألمانية «دير شبيغل» عناوين الصحف الأوروبية الأخرى في هذه السنة، وفي الحديث عن غيرها من الأحداث، تستعرض أبرز عشرة شهدتها سنة 2018.

مودريتش كسرها!

تمكّن نجم فريق ريال مدريد الإسباني وقائد المنتخب الكرواتي لوكا مودريتش، من وضع حد لاحتكار كل من الثنائي كريستيانو رونالدو وليونيل ميسي على جائزة أفضل لاعب في العالم. وبفضل موسمه المميّز وأدائه الكبير في 2018، والفوز بلقب دوري الأبطال مع النادي الملكي، إضافة إلى بلوغ نهائي كأس العالم، حصد لوكا ثمار جهده. حيث فاز بجوائز فرديّة عدّة: أفضل لاعب في العالم «ذا بست»، الكرة الذهبية، أفضل لاعب في أوروبا وأفضل لاعب في بطولة كأس العالم.

سنة للنسيان

عاش المنتخب الألماني سنة لن يتمنّى بأن تتكرر مرّة أخرى. ست خسارات خلال عام 2018، وهي الحصيلة الأكبر من الهزائم خلال سنة واحدة في تاريخ «المانشافت». أضف إلى ذلك، الأداء المخيّب الـ«ريدز» أنفيلد الكثير من الألقاب الفردية، منها إحرازه مرّتين جائزة أفضل لاعب في الشهر، إضافة إلى أفضل لاعب في الدوري الإنكليزي. كما لم تغب الأرقام القياسية عن فترة صلاح في ليفربول، فأصبح صلاح أول لاعب في تاريخ الدوري الإنكليزي يسجّل 32 هدفاً خلال موسم واحد.

الحركة غير المتوقّعة

في خطوة لم يكن ليتوقّعها أكثر المتشائمين من مشجعي ريال مدريد، أعلن الناديان الإيطالي والإسباني يوفنتوس وريال مدريد، عن توصّلهما الى اتفاق. هذا الاتفاق يقضي بانتقال النجم الأول لـ«الميرينغي» والهداف التاريخي كريستيانو رونالدو إلى صفوف فريق السيدة العجوز يوفنتوس. حدث كبير شهدته سنة 2018، فبعد تسع سنوات متتالية في معقله السانتياغو بيرنابيو، ها هو «الدون» يخوض تحدياً جديداً في إيطاليا. وكل ذلك يعود إلى الخلاف الذي حصل بين كريستيانو ورئيس النادي الملكي فلورنتينو بيريز.

صلاح إلى العالمية

تعاقدت إدارة نادي ليفربول الانكليزي مع النجم المصري لإلاعب روما الإيطالي السابق محمد صلاح، خلال فترة الانتقالات الصيفية من الموسم الماضي. حصد صلاح منذ مجيئه إلى قلعة «أنفيلد» الكثير من الألقاب الفردية، منها إحرازه مرّتين جائزة أفضل لاعب في الدوري الإنكليزي، كما لم تغب الأرقام القياسية عن فترة صلاح في ليفربول، فأصبح صلاح أول لاعب في تاريخ الدوري الإنكليزي يسجّل 32 هدفاً خلال موسم واحد.

المفاجأة المونديالية

لا يمكن عدم ذكر الإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب الكرواتي في بطولة كأس العالم الأخيرة في روسيا، عند الحديث عن أهم أحداث عام 2018. وبعكس كل التوقعات من المنتقدين والمحللين، تمكّن المنتخب الكرواتي، بقيادة أفضل لاعب في البطولة وقائد المنتخب لوكا مودريتش، من بلوغ نهائي كأس العالم لأوّل مرّة في تاريخ المنتخب.

انجاز تاريخي يحسب للمدرب الكرواتي الذي قاد منتخب بلاده زلاتكو دالیتش، عبر توليفة مميّزة من أهم اللاعبين الكروات في الفرق الأوروبية الكبرى.

لمن ينتمي كوفاتش؟

خلال مسيرته مع فريقه السابق أينتراخت فرانكفورت، وتحديداً قبل مباراة نهائي كأس ألمانيا امام بايرن ميونيخ، وقّع المدرب الكرواتي كوفاتش عقداً مع النادي البافاري. في مباراة الكأس، تمكّن كوفاتش بقيادة فريقه فرانكفورت من الفوز على الفريق الذي وقّع عقداً جديداً معه البايرن بنتيجة 3-1. وهذا الفوز هو الأول لفرانكفورت منذ 1988 (30 عاماً).

وعاد كوفاتش، ولكن هذه المرّة بقيادته لبايرن ميونيخ وهزم فريقه السابق فرانكفورت في مباراة كأس السوبر الألماني.

هامبورغ إلى الثانية

في حادثة تاريخية من عام 2018، هبط فريق هامبورغ الألماني لأوّل مرة في تاريخه من دوري الدرجة الأولى الألماني «بوندسليغا». وأنهى هامبورغ الموسم الماضي في المركز قبل الأخير برصيد 31 نقطة. الجدير بالذكر أن هامبورغ هو الفريق الوحيد الذي شارك في جميع نسخ الدوري منذ انطلاقه في 1963. وسينضم هامبورغ بطل ألمانيا ست مرات وأوروبا في عام 1983 إلى كولونيا في الدرجة الثانية الموسم المقبل.

وفاة رئيس ليستر

لقي مالك ليستر سيتي حتفه بعدما تحطمت طائرته المروحية الخاصة بعد دقائق من إقلاعها من أرضية ملعب «كينغ باور». وكان رجل الأعمال التايلاندي فيتشاي سريفادانابرابا واثنان من طاقمه، إضافة إلى قائد الطائرة على متن المروحية عند سقوطها. ويعتبر هذا الحادث من أبرز الأحداث التي شهدتها سنة 2018، حيث لمالك ليستر السابق مكانة كبيرة لدى مشجعي الفريق الأزرق ولدى لاعبي الفريق أيضاً. إذاً، إن الإنجاز التاريخي بتحقيق لقب الدوري الإنكليزي الممتاز في 2016 كان في عهد المالك التايلاندي لفريق ليستر سيتي.

نهائي أرجنتيني

في سابقة تاريخية، جمع نهائي أكبر بطولة لكرة القدم في قارة أميركا اللاتينية «كوبا ليبرتادوريس» الفريقين الأرجنتينيين بوكا جونيورز وريفر بلايت. الأخير تمكّن من رفع الكأس الغالية بعدما تمكّن من الفوز بمباراة الإياب التي احتضنها ملعب «سانتياغو بيرنابيو» في مدريد بنتيجة 3-1. وقد شهد النهائي عدّة أحداث لم يكن أحد ليتمناها، منها تعرّض حافلة فريق «البوكا» لأعمال شغب من قبل جمهور فريق الـ«ريفر»، ما أدّى إلى إصابة عدد من اللاعبين وعلى رأسهم قائد الفريق بابلو بيريز.

كأس العالم في روسيا

لا يمكن الحديث عن أهم الأحداث في 2018، من دون ذكر العرس الكروي الأكبر على مرّ التاريخ، بطولة كأس العالم. استضافت روسيا المونديال في نسخته الحادية والعشرين. استطاعت روسيا الفوز بشرف استضافة البطولة بعدما تغلّبت على 3 ترشيحات (ترشيح مشترك بين إسبانيا والبرتغال، ترشيح مشترك أيضاً بين هولندا وبلجيكا، وترشيح وحيد لإنكلترا). وشهد المونديال تحطيم الكثير من الأرقام القياسية، ورفع المنتخب الفرنسي اللقب الثاني في تاريخه على الأراضي الروسية.

أرقام العام

المونديال الروسي ملكُ الأرقام القياسية لعام 2018

اعداد **زهراء رمال**

لا شكّ أنّ عام 2018 كان حافلاً بالمفاجآت والأرقام غير المتوقعة، إن كان على صعيد نتائج الأندية، جداول ترتيب الدوريات الكبرى أو حتى صفقات انتقال اللاعبين. إلا أنّ الحدث الأكبر والذي شهد ولادة أرقام قياسية جديدة كان المونديال الروسي، الذي كان مزدانا بأجمل اللقطات واللحظات التاريخية. إلى جانب نجاح البطولة العالمية من الجانب التنظيمي، إلا أنّ أبرز ما اتسم به المونديال الروسي هو كونه أقل البطولات خشونةً، مقارنةً مع النسَخ السابقة. ولا شكّ أنّ استخدام تقنية الفيديو VAR خلال كأس العالم خلق جدلاً واسعاً وكان له أثر كبير على سير المباريات، إلا أنّه بفضلها عرف المونديال واحدةً من أقل البطولات خشونةً، إذ سجل 4 حالات طرد فقط، لم تأتِ أي منها بعد دور الستة عشر. وتجعل هذه الحالات الأربع مونديال روسيا الأكثر «نظافة» منذ كأس العالم 1978 التي جرت في الأرجنتين، حيث تم إشهار ثلاث بطاقات حمر فقط. ويبقى الرقم القياسي من نصيب مونديال ألمانيا 2006، الذي شهد 28 حالة طرد. كما منح الحكام 28 ركلة جزاء خلال 51 مباراة، وهو رقم قياسي كان لتقنية إعادة الفيديو دور كبير في تحقيقه أيضاً، وبفارقٍ كبير عن الرقم القياسي في نسخ 1998 و2002 و1990 بـ 18 ركلة محتسبة. إلى جانب ذلك، فقد عرفت كأس العالم الروسية أهدافاً كثيرة في اللحظات الأخيرة، إذ استمتعت منتخبات عديدة كإيران، انكلترا، البرتغال، الأرجنتين وغيرها بموجة من السعادة في رمق المباراة الأخير، ما ساهم في زيادة الإثارة في البطولة. إلا أنّ الرقم القياسي لصاحب الهدف الأكثر تأخراً كان من نصيب توني كروس، الذي سجل الهدف الأكثر تأخراً في عمر كأس العالم، إذ تمكن الدولي الألماني من تسجيل هدف فوز منتخب بلاده في الدقيقة 94 و36 ثانية في شباك السويد، متفوقاً على الإيطالي توتي صاحب هدف منتخب بلاده في شباك أوستراليا في الدقيقة 94:26 في مونديال 2006. وعلى غير العادة وللمرة الأولى منذ عام 1982، لم يتأهل أي فريق أفريقي إلى الدور الثاني. لم تقترب مصر أو تونس من الصعود، ولم يكن المغرب محظوظاً، فيما كانت نيجيريا والسنغال على بعد دقائق من التأهل، لكن عندما حسمت الأمور، حلّت خيبة أمل كبيرة على القارة السمراء. إلا أنّ الأخيرة تمكنت من دخول التاريخ عبر أحد أعمدة المنتخب المصري، إذ حقق حارس مرمى منتخب مصر عصام الحضري إنجازاً كبيراً بعد مشاركته في مباراة المنتخب الوطني أمام السعودية في مباراة الجولة الثالثة الأخيرة من دور المجموعات. الحضري دخل التاريخ بعدما أصبح أكبر لاعب يشارك في تاريخ بطولات كأس العالم عن عمر 45 عاماً و161 يوماً، وتفوق بهذا على حارس المرمى الكولومبي فاريد موندراغون الذي كان أكبر لاعب سناً يشارك في أي مباراة في بطولات كأس العالم، وذلك عندما شارك في مونديال 2014 بالبرازيل وعمره 43 عاماً و3 أيام. إلى جانب ذلك، شهدت النسخة الروسية أسرع بطاقة صفراء في تاريخ المونديال، وكانت من نصيب المكسيكي خيسوس غايارادو، إذ حصل عليها بعد 15 ثانية فقط من انطلاق مباراة منتخب بلاده أمام السويد. كما أنّ المونديال كان مشتعلاً بالنيران الصديقة، إذ حطم الرقم القياسي أيضاً للأهداف المسجلة بالخطأ من قبل المدافعين. فقد تم تسجيل 11 هدفاً بالنيران الصديقة، ليتم كسر الرقم القياسي السابق الذي كان من حصة مونديال 1998 (9 أهداف). يضاف إلى ذلك أرقام قياسية كثيرة كُسرت، لكن لا مجال لحصرها هنا. هكذا، أُسدل الستار على إحدى أكثر البطولات العالمية إثارةً ومفاجأةً. منتخبات عريقة ونجوم من الصف الأول غادروها باكراً، فيما تألق آخرون لم يتوقع أحد عبورهم دور المجموعات. وبعيداً عن كأس العالم، تجدون هنا أبرز الأرقام الكروية التي كانت لافتة عام 2018 في الدوريات الأوروبية الخمس الكبرى.

60 مليوناً في 24 ساعة

بعد 9 سنوات داخل أسوار القلعة البيضاء، فجر كريستيانو رونالدو مفاجأةً من العيار الثقيل بانتقاله إلى يوفنتوس في صفقة تخطت قيمتها المئة مليون يورو. أثارت قيمة الصفقة دهشةً لدى الكثيرين بسبب ارتفاعها بالنسبة إلى لاعب في عمر رونالدو، إلا أنّ وصول البرتغالي إلى النادي الايطالي لم يحقق نجاحاً على المستوى الفني فقط، بل كذلك من الناحية الاقتصادية. فقد باع يوفنتوس نحو 520 ألف قميص تحمل اسم كريستيانو في غضون 24 ساعة فقط من إطلاقها للبيع، وتمكن من تحقيق أرباح قياسية بلغت 62,4 مليون دولار، أي تقريباً نصف ما دفعه النادي من أجل التعاقد معه.

100 نقطة في موسم واحد

توج نادي مانشستر سيتي مسيرته المثالية في الدوري الإنكليزي بحسم لقب البطولة قبل أسابيع والوصول إلى مئة نقطة لأول مرة في التاريخ، محطماً رقم تشيلسي برصيد 95 نقطة الذي حققه موسم 2004 - 2005. أصبح السيتي أول فريق في تاريخ «البريميرليغ» يصل إلى هذا الرقم، ولم يكتفِ النادي الأزرق بلقب الدوري، بل حصد أيضاً عدداً من الأرقام القياسية أبرزها، النادي الأكثر فوزاً بـ 32 انتصاراً، الأكثر تسجيلاً للأهداف، أكبر سلسلة انتصارات متتالية بـ 18 فوزاً، أكبر فارق نقاط عن اللاحق بـ 19 نقطة، وأكبر فارق أهداف بـ 79.

توتنهام في الميركاتو: صفر!

لم يكن إجمالي ما أنفقته الأندية الانكليزية في فترة الانتقالات الصيفية مرتفعاً مقارنةً مع السنوات الماضية، في الوقت الذي كانت فيه أبواب الميركاتو مفتوحة لمدة أقصر من السابق. ونجحت جميع الأندية في إتمام الصفقات، ما عدا نادي توتنهام هوتسبير الذي لم يبرم أي صفقة طوال فترة الانتقالات، وهو ما يعدّ سابقة في تاريخ الدوري الانكليزي منذ بداية العمل بفترة الانتقالات الصيفية عام 2003. مدرب الفريق ماوريسيو بوكيتينو أشار إلى أنه غير نادم على هذه الخطوة، مؤكداً سعادته بالتشكيلة الحالية للفريق. هكذا، فضّل النادي تحجيم إنفاقاته، في ظل الاكتفاء بالأسماء الموجودة في صفوف «السبيرز».

80 مليوناً للحارس الأغلى

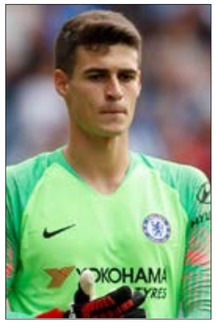

لم يتمكن الحارس البرازيلي اليسون بيكر من الحفاظ طويلاً على لقب أغلى حارس مرمى في العالم بعد انتقاله من صفوف نادي روما إلى ليفربول الانكليزي مقابل 74 مليون يورو، إذ تمكن الاسباني كيبا أريزابالاغا من خطف اللقب سريعاً بعد رحيله عن أتلتيكو بلباو. دفع نادي تشيلسي قيمة الشرط الجزائي في تعاقده والبالغة قيمته 80 مليون يورو، أي أكثر من 93 مليون دولار، لفسخ تعاقده ومن ثم الانتقال إلى نادي العاصمة الانكليزية لمدة 7 مواسم. وتفوقت هاتان الصفقتان على صفقة انتقال الحارس جيانلويجي بوفون عام 2001 إلى يوفنتوس قادماً من بارما مقابل 42 مليون يورو.

مليار دولار لبرشلونة

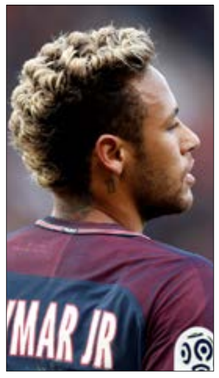

حقق نادي برشلونة إنجازاً تاريخياً على صعيد الأندية، بعدما أصبح أول نادٍ يتمكن من بلوغ سقف المليار دولار كإيرادات سنوية. وكشف برشلونة عن قيمة الإيرادات البالغة ملياراً وخمسة ملايين دولار عن الموسم الماضي، مشيراً إلى أنّ النادي تمكن من تحقيق هذا الرقم قبل الموعد المتوقع بأربعة أعوام. وساهم بيع عدد من اللاعبين الكبار في تحقيق برشلونة لهذا الإنجاز المالي، وعلى رأسهم نيمار دا سيلفا، بالإضافة إلى العائدات الضخمة التي حققها النادي من حقوق البث التلفزيوني وشركات الرعاية وعائدات مشاركة الفريق في دوري أبطال أوروبا.

إنخفاض قياسي في أوروبا

بلغ إجمالي ما أنفقته الأندية في البطولات الأوروبية الخمس الكبرى في الميركاتو الصيفي رقماً قياسياً جديداً قيمته 4,21 مليارات دولار، بحسب ما أكدته دراسة للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا». جاء هذا الرقم بعد ارتفاع المبلغ الإجمالي للانتقالات في البطولات الخمس (إنكلترا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا وإيطاليا) بنسبة 6,6% في 2018، إلى 4,21 مليارات دولار، مقابل 3,95 مليارات دولار في العام السابق، و 2,79 مليار دولار في عام 2016. وبعد الدوري الإنكليزي الممتاز الأكثر إنفاقاً، إذ دفعت أنديته الـ 20 ما قيمته 1,44 مليار دولار.

4 بطولات في 5 سنوات

أثبت نادي ريال مدريد من جديد هذا العام أنه سيد البطولة الأوروبية الكبرى، حين تُوّج بدوري أبطال أوروبا للمرة الثالثة عشرة في تاريخه، وللسنة الثالثة تواليا على حساب ليفربول الانكليزي. عزّز النادي الملكي رقمه القياسي، محرزاً لقبه الرابع في آخر خمس سنوات، فيما تجمد رصيد ليفربول عند 5 ألقاب؛ آخرها في 2005، في مباراة شهدت خروج نجم ليفربول المصري محمد صلاح مصاباً، وأخطأ قادحة من حارسه الألماني لوريس كاريوس. وبهذا التتويج، تمكن الفريق بقيادة زين الدين زيدان من إنقاذ موسمه بعد خسارة لقبَي الدوري والكأس، ليصبح الفرنسي أول مدرب يحرز اللقب 3 مرات توالياً.

خسارة 126 مليوناً!

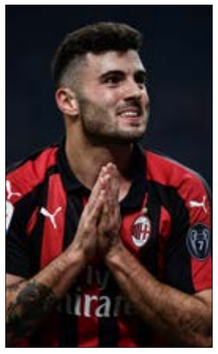

تعرض نادي ميلان الإيطالي لخسائر مادية وصلت إلى 126 مليون يورو خلال ميزانية العام الماضي المالية. جاء هذا خلال فترة امتلاك الصيني لي يونغ هونغ للنادي، وبعد عام كامل من الإنفاق على الصفقات. وأنفق المالك الصيني السابق للنادي 354 مليون يورو في العام الذي شهد توليه المسؤولية في ميلان. من ناحية أخرى، ارتفعت الإيرادات من 212 مليون يورو إلى 255 مليون يورو على الرغم من ارتفاع الإنفاق إلى 354 مليون يورو. وحصل هونغ على قرض من بنك إليوت وفشل في تسديده في الوقت المناسب، ما تسبب في استحواذ البنك على أسهم النادي في تموز/ يوليو الماضي.

ميسي يغيب بعد 12 عاماً

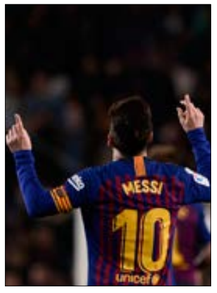

في واقعةٍ مفاجئة، غاب النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي عن القائمة النهائية المكونة من 3 لاعبين لجائزة أفضل لاعب «ذا بيست»، والكرة الذهبية في العالم، لعام 2018، اللتين فاز بكلتيهما الكرواتي لوكا مودريتش. وجاء غياب ميسي عن القائمة النهائية المرشحة للجائزة، لأول مرة منذ 12 عاماً، إذ تمكن خلالها من الفوز بالكرة الذهبية خمس مرات. ورغم تتويجه بالثلاثية المحلية واحتلاله المركز الأول في قائمة الهدافين برصيد 34 هدفاً، إلا أنه لم يتم ترشيحه في القائمة النهائية التي ضمت: محمد صلاح، كريستيانو رونالدو ولوكا مودريتش.

3 مدربين في عام

بعد الفرنسي زين الدين زيدان والاسباني جولين لوبيتيغي، تسلّم الأرجنتيني سانتياغو سولاري مهمة الإشراف على الكتيبة المدريدية، ليصبح المدرب الثالث للفريق هذا العام، والمدرب الثالث عشر خلال فترة رئاسة فلورنتينو بيريز للنادي الملكي. الضغوط الكبيرة التي تفرضها الإدارة، وعلى رأسها بيريز، إلى جانب الجمهور المتطلب الذي لا يرضى إلا بالفوز، تصعّب مهمة المدرب، وقد تنتهي إما برحيله كما حدث في حالة زيدان، أو إقالته كما في حالة لوبيتيغي. إلا أنّ الإدارة الحالية تراهن على الأرجنتيني، في الوقت الذي يتطلع فيه الجمهور إلى انفراج أزمة النتائج المخيبة التي يعانيها الفريق.

حصيلة 2018

35 لاعباً يحملون الحلم اللبناني: لولا فسحة الأمل

إعداد عبد القادر سعد

ما بين بيروت والإمارات العربية المتحدة خيطٌ رفيع من الأمل يربط الجمهور اللبناني بشقّيه الكروي والسلوي. عام 2018 شهد بداية الأمل مع منتخبي كرة القدم وكرة السلة. وفي عام 2019 يأمل الجمهور اللبناني أن يكتمل الحلم. حلم تأهّل منتخب السلة إلى نهائيات كأس العالم، وحلم اجتياز منتخب كرة القدم للدور الأول من نهائيات كأس آسيا في الإمارات. 35 لاعباً (23 مع منتخب كرة القدم و12 مع منتخب السلّة) سيحملون الحلم اللبناني بين كانون الثاني من عام 2019 وشباط منه. في هذين الشهرين سيكون الجمهور اللبناني على موعدين قد يكونان تاريخيين. البداية مع منتخب كرة القدم الذي سيلعب في المجموعة الخامسة إلى جانب قطر والسعودية وكوريا الشمالية. ثلاثة أيام في 9 و12 و17 كانون الثاني، قد ترسم مشاركة تاريخية للبنان في أهم حدث قاري. 23 لاعباً مع منتخب كرة القدم سيكون على عاتقهم تحقيق أول انجاز آسيوي لمنتخب لبنان. في الربع الأول من هذا العام تأهّل لبنان إلى نهائيات كأس آسيا. من الصعب معرفة كيف تأهّلت كرة لبنان لكي تكون ضمن أفضل 24 منتخباً في آسيا. كيف تأهلنا ونحن لا نملك أبسط مقومات التأهّل؟ نحن كرة بلا ملاعب ولا إنارة. نحن كرة هاوية باتحادها وأنديتها ولاعبيها. نحن كرة لا يستطيع منتخبها اللعب على أرضه. خاض لبنان ست مباريات ودية منذ تأهله إلى كأس آسيا. لعب مع الأردن وعُمان والكويت وأوستراليا وأوزبكستان والبحرين، وجميع هذه المباريات خارج أرضنا. هل سأل أحدٌ عن السبب؟ لأننا لا نملك ملعباً يليق باستضافة منتخب دولي. وإذا توافر ملعب لإقامة المباراة، فلا ملاعب كي يتدرّب المنتخب الضيف. أقصى ما نستطيع توفيره ملعب بَكر حسن بأرضه الاصطناعية. نحن بلدٌ لا يحضر إلى مباريات المنتخب أكثر من خمسة آلاف، سواء في لقاء كوريا الشمالية المصيري أو في لقاء ماليزيا الاحتفالي. جمهور أندية وليس جمهور منتخب.

نحن كرةٌ معظم لاعبيها «خبراء أركيلة وسهر». نحن كرةٌ معظم أنديتها هاوية بإداراتها وإداريّيها. ورغم ذلك تأهلنا. تأهلنا أملاً بغدٍ أفضل. تأهلنا لعلها تكون قيامة لكرة هاوية تعاني ما تعانيه من إهمال الدولة والقطاع الخاص. تأهلنا لعلّ كرتنا لا تعود قائمة على مباريات فردية لرؤساء أندية بعضهم يحب كرة القدم وبعضهم يحكمه حبّ الظهور. في كرة السلة أيضاً حلمٌ لبناني. حلم التأهل مرة جديدة إلى نهائيات كأس العالم. لبنان قريبٌ جداً من التأهّل. سيستضيف منتخبي نيوزيلندا في 22 شباط 2019 ومنتخب كوريا الجنوبية في 25 منه. 12 لاعباً سيبحثون عن فوز وحيد يضعهم في كأس العالم. هي ليست المرة الأولى، لكنها قد تكون الأصعب في ظل تراجع اللعبة وندرة النجوم، وغياب التمويل. أيضاً من الصعب أن تكون لعبتنا في كأس العالم، وربع أندية بطولة الدرجة الأولى منسحبة. كيف للعبة مشرذمة اتحادياً ومفلسة أن تتأهّل إلى نهائيات كأس العالم؟ إنها أيضاً من «المعجزات» اللبنانية. من اللاواقع وعكس التيار. رغم ذلك، الإنجاز وارد، والحلم مشروع.

لولا فسحة الأمل.

تجربة جاكرتا

كانت المشاركة اللبنانية في دورة الألعاب الآسيوية في العاصمة الإندونيسية جاكارتا هذا العام الأهم في تاريخ لبنان. إذ أحرزت البعثة اللبنانية أربع ميداليات ملوّنة مع إنجاز مميّز للرامية راي باسيل، بعد إحرازها الميداليّة الذهبية الأولى مع زميلها الآن موسى في منافسات فئة «ترّاب» للمنتخبات المختلطة. وأحرزت باسيل أيضاً برونزية منافسات الفردي في الـ«ترّاب»، مضافة إلى فضية المصارعة الحرة (وزن 86 كلغ) لدومينيك أبو نادر، وبرونزية في التايكواندو لليتيسيا عون (وزن دون 53 كلغ).

حجيج عائد

عودة أيقونة النجمة إلى ناديه. هذه هي خلاصة عام 2018 في نادي النجمة بعد عودة مدربه موسى حجيج إلى تسلّم مهمة الإدارة الفنية خلفاً للمدرب الصربي بوريس بونياك. حجيج الآتي بمهمة إنقاذية لمحاولة إحراز اللقب، رغم ابتعاد الفريق بخمس نقاط عن العهد المتصدر، سيسعى في الوقت عينه إلى استعادة لقب كأس لبنان، وتقديم النجمة لصورة مشرّفة في كأس الاتحاد الآسيوي. فالنجمة سيخوض منافسات المجموعة الأولى إلى جانب الجيش السوري والوحدات أو الفيصلي الأردنيين، والنصر العماني أو الهلال الفلسطيني.

بيروت الإكزوتيكي

رغم خسارته في نهائي بطولة الأندية العربية الـ31 في كرة السلة للرجال أمام الاتحاد السكندري المصري 70-74، إلا ان ما حققه نادي بيروت يُعَدّ إنجازاً. فالفريق الحديث العهد وصل إلى نهائي البطولة التي استضافها في أول مشاركة خارجية له. وقدم سلسلة نظيفة من المباريات دون خسارة حتى المباراة النهائية التي خسرها لمصلحة الفريق المصري العريق الذي أحرز اللقب للمرة الخامسة بعد أعوام 1978 و1991 و1995 و1996. علماً أنّ فريق بيروت فاز على الاتحاد السكندري في الدور الأول.

كرة اليد في الدوامة

لم تكن أحداث عام 2018 جميعها مضيئة. فبعض البطولات شهد أحداثاً مؤسفة. ولعل أسوأ ما يمكن أن يحصل، أن تنتهي بطولة ما بقرار اتحادي في المكاتب وليس على أرض الملعب. وهذا ما حصل في نهائي بطولة لبنان لكرة اليد مع إحراز الصداقة للقب بعد انسحاب فريق فوج الإطفاء في المباراة النهائية الثالثة. فبعد قرار لحكم المباراة حصل احتكاك بين لاعبي الفريقين، تطور إلى إشكال «كبير» بين اللاعبين، شهد تضارباً بالأيدي ورمياً لعبوات المياه، ودخل قسم من الجمهور أرض الملعب. لكن لاعبي «الإطفاء» انسحبوا من اللقاء، وكانت النتيجة تشير إلى تقدمهم 8-6.

استقالة صلاح وسعد

شهد عام 2018 دخول نادي النجمة مرحلة جديدة على الصعيد الإداري، مع استقالة عضوين أساسيين من اللجنة الإدارية للنادي. نائب الرئيس صلاح عسيران وأمين السر سعد الدين عتباني قدما استقالتيهما. فالرجلان اللذان حملا النادي على مدى سنوات قرار الابتعاد. الأول حمل النادي مادياً وأبعد عنه شبح الزوال، والثاني نجح في نهوض النادي إدارياً، خصوصاً بعد حقبة أمين سر النادي السابق عبد اللطيف فرشوخ. لكن في ظل الاختلاف في وجهات النظر مع الرئيس الحالي أسعد صقال، قرر الرجلان الابتعاد وتقديم استقالتيهما.

المضرب اللبناني

انسحاب السلة

انطلقت بطولة لبنان لكرة السلة عرجاء هذا الموسم، مع انسحاب ثلاثة أندية قبل انطلاق البطولة. وقد كان نادي أنترانيك آخر المنسحبين بعد أن سبقه الليوزة الزوق والأنطونية بعدما بسبب الوضع الاقتصادي الصعب. وعزت إدارة الأنترانيك الأسباب إلى الوضع الاقتصادي السيّئ وغياب الشركات الراعية. هذا الأمر، إضافة إلى الديون الكبيرة للاتحاد بعد استضافة كأس آسيا للعبة، أوصل إلى حدوث تغيير في الاتحاد مع استقالة الرئيس بيار كاخيا وحلول أكرم الحلبي بدلاً منه.

الدراجات الجبلية

كان الحضور اللبناني في الدراجات على الصعيد العربي مميزاً. فقد شارك لبنان في البطولة العربية للدراجة الجبلية التي اقيمت في سلطنة عمان الشهر الفائت، حيث أحرز الدرّاج عصام أبو جودة ميدالية ذهبية، ورفيق عيد ميدالية فضية، وروى الحاج ميدالية برونزية. وشارك لبنان في سباق الضاحية الذي حلّ فيه إميل ضو في المرتبة الرابعة، وزاهر الحاج في المرتبة الخامسة. هذا التألّق العربي سمح للبنان باحتلال المركز الأول عربياً والسادس آسيوياً والـ 53 عالمياً بـ 263 نقطة، متقدماً على المغرب (المركز 73 عالمياً بـ26 نقطة) وسوريا (المركز 75 عالمياً بـ17 نقطة) وتونس (المركز 77 عالمياً بـ 10 نقطة).

الأهلي في بيروت

حقق نادي النجمة إنجازاً عربياً في الدور التمهيدي لمسابقة كأس العرب للأندية الأبطال في كرة القدم بعد تأهله إلى دور الـ 32 بالعلامة الكاملة، محرزاً تسع نقاط. هذا التأهل سمح للجمهور اللبناني بأن يشاهد فريق الأهلي المصري العريق في لبنان حيث حضر «الأحمر» إلى ملعب المدينة الرياضية في إياب دور الـ 32. مواجهة الذهاب بين الأهلي والنجمة في الإسكندرية انتهت بالتعادل السلبي. أما الإياب، فحُلّل إلى نتيجة قاسية لمصلحة المصريين 4 - 1 وخروج النجمة من البطولة. لكن رغم النتيجة الثقيلة، إلا أن الجمهور اللبناني استمتع بوجود الأهلي في لبنان.

هومنتمن يسيطر

شرّفت سيدات هومنتمن كرة السلة اللبنانية، بإحرازهنّ لقب البطولة العربية للمرة الثانية في تاريخهن. وجاء إحراز اللقب بعد الفوز على الأهلي المصري بنتيجة (83 . 57) في المباراة النهائيّة في مدينة الإسكندرية المصريّة. وأضافت سيدات هومنتمن الإنجاز العربي إلى ما حققه فريق هومنتمن أنطلياس بإحرازه لقب بطولة لبنان بعد أن حسم السلسلة النهائية من البطولة لهذا الموسم بنتيجة (3-0)، بتخطيه في المباراة الثالثة فريق الرياضي بيروت بنتيجة (83-46).

خطا ليفربول خطوة إضافية نحو تحقيق «حلم» احراز لقب الدوري الإنكليزي للمرة الأولى منذ 1990، وذلك بابتعاده في الصدارة بفارق 9 نقاط عن توتنهام الثاني بعد اكتساحه ضيفه أرسنال 5-1 السبت على ملعب «أنفيلد» في المرحلة العشرين. وسجّل للفريق جميع لاعبي الخط الهجومي، من البرازيلي «بوبي» فرمينو، والسنغالي ساديو مانيه، إضافة إلى النجم المصري محمد صلاح. وبهذه النتيجة يكون ليفربول الفريق الوحيد الذي لم يذق طعم الهزيمة بعد 20 مرحلة (بول إيليس ـ أ ف ب)

NBA

واصل جيمس هاردن تألقه بوصوله إلى الأربعين نقطة للمباراة الثالثة توالياً، ليقود هيوستن روكتس إلى الفوز على نيو أورليانز بيليكانز 108-104 السبت في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين. وأنهى هاردن اللقاء بـ41 نقطة مع 6 تمريرات حاسمة، ليصبح أول لاعب منذ أوسكار روبرتسون عام 1967 يحقق أقله 35 نقطة و5 تمريرات حاسمة في 7 مباريات على التوالي. وعن مقارنته بروبرتسون الذي دافع عن ألوان سينسيناتي رويلز من 1960 حتى 1970، ثم ميلووكي باكس حتى 1974 (توج مع الأخير بلقب الدوري عام 1971)، أجاب هاردن: «هذا ما ألعب من أجله. لهذا السبب نلعب هذه اللعبة، من أجل أن يذكر اسمك بين العظماء».

وسجل هاردن 17 نقطة في الربع الأول من اللقاء، ونجح في جميع رمياته الحرة الـ14 خلال المباراة، وفي 7 من أصل 16 محاولة من خارج القوس.

كذلك، أنهى ديفيس اللقاء بـ22 نقطة، فيما سجل زميله جوليوس راندل 23 مع 11 متابعة، ليؤدي دوراً أساسياً في بقاء فريقه قريباً من ضيفه الذي دخل الربع الأخير وهو في المقدمة بفارق نقطة فقط 77-76، لكنه ضرب بقوة في بداية الربع

الأخير بتسجيله النقاط السبع الأولى، ثم وسّع الفارق إلى 15 نقطة 101-86 مع بقاء أقل من 6 دقائق على النهاية. إلا أن أصحاب الأرض لم يستسلموا، إذ سجلوا 13 نقطة مقابل نقطتين فقط لهيوستن، ما سمح لهم بتقليص الفارق إلى 4 نقاط 99-103. لكن رميتين حرتين من بي دجاي تاكر في آخر 12 ثانية كانتا كفيلتين بمنح الضيوف فوزهم العاشرين في 35 مباراة، فيما مني بيليكانز بهزيمته الـ21 في 37 مباراة.

وفي المباريات الأخرى، حقق اليوناني يانيس انتيتوكونمبو الـ«تريبل دابل» الثالث له هذا الموسم، ليقود ميلووكي باكس إلى فوزه الثالث توالياً على حساب بروكلين نتس 129-115. وأنهى انتيتوكونمبو اللقاء بـ31 نقطة مع 10 متابعات و10 تمريرات حاسمة، ليؤدي دوراً حاسماً في الفوز الـ25 لفريقه في 35 مباراة، على غرار كريس ميدلتون (29 نقطة مع 7 تمريرات حاسمة) وبروك لوبيز (24 نقطة، بينها 7 ثلاثيات من أصل 15 محاولة). وتألق جمال مورايي وقاد دنفر ناغتس، متصدر المنطقة الغربية، إلى الفوز على فينيكس صنز 122-118 بتسجيله 46 نقطة، بينها تسع ثلاثيات، مانحاً فريقه انتصاره الـ23 في 34 مباراة، ليبقى بذلك أمام غولدن ستايت ووريرز حامل اللقب الذي حقق فوزه الـ24 في 37 مباراة بعدما ثأر لخسارته الأسبوع الماضي أمام بورتلاند ترايل بلايزرز بتغلبه عليه 115-105. ويدين ووريرز بفوزه إلى الثلاثي كلاي طومسون (32 نقطة) وكيفن دورانت (25 مع 5 تمريرات حاسمة) وستيفن كوري (25 مع 5 متابعات و8 تمريرات حاسمة).

استراحة

كلمات متقاطعة 3053

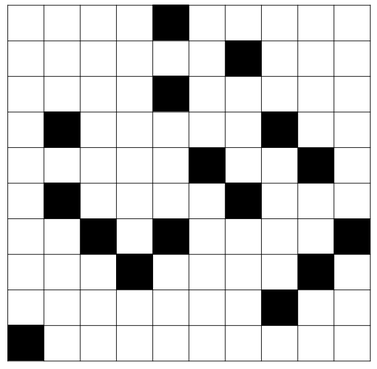

أفقيا

1- مادة تُستعمل لتجميل الوجه – حسن الوجه – 2- يعبر – ماركة سيارات رياضية – 3- جزيرة سياحية إيطالية فيها أطلال قصر تيباريوس – كانون النار – 4- امر قطيع – عائلة رئيس جمهورية افغانستاني سابق – 5- في الجسم – النيل مبعثرة – 6- ضعف – من تلاميذ المسيح حلّ محلّ يهوذا الاسخريوطي بعد إنتحاره – 7- جماعة من الناس – برق وتلألأ – 8- حركة وطنية فلسطينية تنادي بتحرير فلسطين من النهر الى البحر – حيوان زاحف يبلغ طوله من المتر الى الثلاثة امتار وهو نوع من انواع السحالي – 9- للنفي – من الحيوانات البرمائية – 10- عاصمة آسيوية

عمودياً

1- لقب امبراطور اليابان أو قصره – مدينة عربية تلقب بالشهباء – 2- ما تُصلح به الأرض من زبل ونحوه – سحق أو طعن بالرمح – للتفسير – 3- نزاع مسلح يندلع بين الدول – يصوّت الكلب – 4- نام – الة موسيقية – 5- خليّة النحل – كميّات من الدراهم – 6- أضاعت الطريق – جدّتي باللغة العامية – 7- منطقة في أوروبا الوسطى قديماً بين نهري الرين والفيستول سكنها الألمان – إسم موصول – 8- عاصمة آسيوية – نعاس وثقلة النوم – 9- ضد يغلظ ويخثن – عاصمة جمهورية التشيك وأكبر مدنها – 10- وزيرة صناعة لبنانية سابقة في عهد رئيس الجمهورية اميل لحود

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فرانز شوبرت – 2- جان قهوجي – 3- لد – باب – لار – 4- وا – داكوتا – 5- لك – نازان – 6- قرميد – را – 7- او – المغنّي – 8- قنّب – كناي – 9- يزعم – جرجير – 10- عادل عسيران

عمودياً

1- فجل – فقاقيع – 2- رادو – رونزا – 3- ان – الم – بُعد – 4- نقبَ – كبا – مل – 5- زُهّاد – دلك – 6- شوبان – منجّس – 7- وج – كالغاري – 8- بيلوز – نيجر – 9- اتاري – يا – 10- تيرانا – برن

sudoku 3053

5	2				3			
	1	6		8				7
8			7	5		1		6
3	8		9				7	
7					1	9		
		2		7			1	
			4					3
4						8	6	
		3	8	1	5			9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3052

1	7	4	3	9	8	5	6	2
5	2	8	1	6	4	7	3	9
3	9	6	2	7	5	4	1	8
8	3	2	5	1	6	9	7	4
4	5	7	9	3	2	6	8	1
6	1	9	8	4	7	3	2	5
9	6	3	4	8	1	2	5	7
2	4	1	7	5	3	8	9	6
7	8	5	6	2	9	1	4	3

مشاهير 3053

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب وروائي فرنسي (1850-1893) واحد آباء القصة القصيرة الحديثة. له روايات واقعية تصف حياة القرويين ومغامرات العشاق منها «الآنسة فيفي»

8+7+4+11+6+10+9 = شاعر عباسي ■ 2+1+6+2+5 = سحاب السماء ■ 3+9 = وضع خلسة

حل الشبكة الماضية: مايكل جاكسون

إعداد نعوم مسعود

على الغلاف

شخصية العام نائل البرغوثي: جنرال الصبر

بدأ عام جديد في حياة كل الناس، وعام آخر يقرّب نائل البرغوثي من السنة الأربعين في السجن. أكثر من نصف عمر القضية الفلسطينية قضاها «جنرال الصبر» أسيراً، ارتاح فيها ثلاث سنوات فقط، بين 2011 و2014. وهذا الأصعب: أن تتنشّق الحرية، أن تتعرّف إلى وجوه أصدقائك القدامى، أن تتعرّف إلى الحاسوب والإنترنت... وفجأة ينتهي الحلم. هذا الرجل تعلّم أن يتشبّث بحقوقه ويرفض المساومات. فمنذ الصغر، عندما حاول زميل الدراسة أخذ كتاب التاريخ منه، قاوم بكلّ ما يمكن للطفل أن يقاوم. كما رفض اقتراح المعلم تقسيم الكتاب إلى جزءين. اعتُقل وهو فتى، طالب في الثانوية العامة، لتمرّ عليه 34 عاماً. ثم سنوات الحرية الثلاث، ثم سبع سنوات من الأسر ليصير عمره الآن 62 عاماً. ولا يزال يواجه حكمه القديم: المؤبّد. ومع أنه يعلم تمام العلم أن لا حرية من القيد إلا بصفقة تبادل جديدة تشمله، فإن «جنرال الصبر» هو عنوان عائلته المُقاتِلة التي لا تستقيل من الأجداد إلى الأحفاد، منذ سجن نائل وعمر وفخري في 1978، إلى دم صالح في 2018. وبينهما أجيال من الشهداء والأسرى. آخرهم الشهيد صالح الذي شارك في تنفيذ إطلاق نار قرب مستوطنة «عوفرا»، وسط الضفة

رفض البرغوثي عرض الإبعاد عن فلسطين وقبل الإقامة الجبرية في رام الله (أي بي إيه)

سلفيت ــ **عبد القادر عقل**

«أتمنّى الاستلقاء ساعة فقط تحت شمس قريتي كوبر وفوق ربيعها»، سرٌّ صغير نقله الأسير الفلسطيني نائل البرغوثي، لوالدته، أثناء إحدى زياراتها إليه في سجون العدو. ومع أنه حقّق أمنيته بعد 34 عاماً، لم يكن أبوه أو أمه على قيد الحياة عندما خرج ليشهدا تلك اللحظة. ليت الوجع انتهى هنا، إذ لم يكمل ثلاث سنوات من «الحرية المشروطة»، حتى لاقى أسوأ مصير يمكن أن يتعرّض له أسير محرّر. فما إن تنفّس الصعداء عقب «صفقة شاليط» عام 2011، حتى أعاد العدو اعتقاله في 2014. هذا ملخّص سيرة «أقدم سجين (سياسي) في العالم»، يدخل عامه الـ 39 في السجن، فصلت ما بينها سنوات في «سجن أكبر، سماؤه بلا قضبان»، كما يصف. قبل سبع سنوات، في تبادل «وفاء الأحرار» الكبير، كان بإمكان نائل أن يتّخذ قرار الإبعاد، شأنه شأن عدد من الأسرى المُفرَج عنهم آنذاك، ويجنّب نفسه هذا المصير، لكنه كان سيحرم ذاته تحقيق أمنية الاستلقاء تحت شمس كوبر. لذلك قال: «اقتراح الاحتلال إبعادنا خارج فلسطين مرفوض، ولن نقبل إلا العودة إلى عائلاتنا». ما إن خرج في 2011/10/11، ولم يمرّ سوى اثني عشر يوماً، حتى حقّق أمنية والدته وعقد قرانه على الأسيرة المحررة إيمان نافع (من قرية نعلين غربي رام الله). وفي حفلة زفافه، قال لوسائل الإعلام: «كما ترون: عرس وطني، وإن شاء الله يكون امتداداً لعرس أكبر بتحرر (باقي) إخواننا الأسرى».

في لقاء آخر (2011/11/23)، يساله محاوره عبر التلفزيون: «كيف بدت لك قريتك، وما هي مشاعرك بعد 33 عاماً في السجون». ينسى «أبو النور» نفسه وهو يصف قريته التي رفض أن يُبعَد عنها، مسهباً في الحديث عن «سحر الطبيعة» الذي بدا أن له حصّة واسعة في شخصيته. يستدرك: «لم أتنسّم حريتي كلياً، فأبناء شعبي تنقصهم حقوقهم، وحياتهم ليست طبيعية كباقي العالم، إنني أعيش في سماء بلا قضبان، وحريتي منقوصة رغم أن الوضع مريح نوعاً ما». في ختام اللقاء، يصفه المذيع بـ«الأب الروحي للحركة الأسيرة»، لكنه يعترض بشدة: «عفواً، لست الأب الروحي، خلفنا وبعدنا جاء عشرات الجنود المجهولين، يجب تسليط الضوء على الأسرى كافة».

سنوات «الحرية»

مقابل رفض نائل الإبعاد، فُرضت عليه الإقامة الجبرية في محافظة رام الله والبيرة، وكان ممنوعاً عليه أن يخرج من حدودها. صحيح أنه لم ينل المساحة التي نالها مَن قبِل الإبعاد أو أُجبر عليه، لكنه نجح في نيل أمنيته بالاجتماع مع عائلته وتوأم روحه، قريته كوبر، وضريحَي والديه، كما نفّذ وصية والدته. استثمر البرغوثي سنوات الحرية المؤقتة في دراسة التاريخ في جامعة القدس المفتوحة، كما شارك شقيقه عمر الفرحة بزفاف نجل الأخير، الشهيد صالح (منفذ عملية فدائية قرب مستوطنة «عوفرا» الشهر الماضي).

رغم «حريته» المنقوصة، شارك في الفعاليات المتضامنة مع الأسرى في رام الله، كما بقي حريصاً على الحضور في المناسبات الاجتماعية، وزيارة ذوي الشهداء، ومنهم عائلة الشهيد عبد الحميد حامد في بلدة سلوان، شرقي رام الله، رغم مرور 28 عاماً على استشهاده. وبينما كانت الشمس في كبد السماء خلال تموز/ يوليو 2013، أضر نائل على أن يحمل على كتفيه جثمان رفيق أسره أحمد أبو السكر، طوال التشييع، إذ قال: «أبو السكر حمل قضية فلسطين 27 سنة في السجون، فلنحمله 27 دقيقة على الأكتاف». أيضاً، عاد نائل الشغوف بالأرض وطبيعتها الساحرة إلى تقاليد المزارع الريفي، ليحقّق أمنية من أمنيات السجن، فزرع عشرات الأشجار بيديه في حديقة أمام منزله واعتاد الاعتناء بها يومياً، كما التقط صحافيون صوراً له أثناء تربيته بعض الماشية. مرّت تلك الأيام كحلم جميل لم يتخيّل نائل، وعشرات المحرَرين، أن ينتهي بسرعة، عقب إعادة اعتقالهم عام 2014 في ردّ فعل واسع على قتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في الخليل. منذ ذلك الوقت، قضى «أبو النور» ثلاثين شهراً بتهمة «التحريض عبر إلقائه محاضرة»، وبعد انتهاء المدة، أعاد العدو إليه حكمه السابق بالمؤبد، بذريعة «ملف أو تهمة سرية».

خارج الزمن

على مدار 34 عاماً، رفض العدو الإفراج عن «جنرال الصبر» في صفقات التبادل كافة، فاكتفى «أبو اللّهب» بتقديم الفدائي إلى رفاقه المحرّرين الذين سبقوه، ومنهم شقيقه عمر الذي نال حريته أول مرة في 1985 خلال صفقة أبرمتها «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة». ولم يشهد التاريخ أن نائل البرغوثي تخلّف عن أي إضراب جماعي للحركة الأسيرة منذ اعتقاله في 1978، إذ بدأ إضرابه الأول عن الطعام لثلاثة أيام للمطالبة بتحسين جودة الطعام التي تقدمه إدارة السجون (يُعدّه الأسرى الجنائيون وغير الأمنيين). وجراء رفض الإدارة طلبهم، أضربوا عن الوجبات الغذائية المطهُوّة لنحو نصف عام، واكتفوا بالخبز واللبن والفواكه وما شابهها من الأصناف غير المطبوخة، ثم رضخ العدو في النهاية وسلّمهم المطبخ.

يقول مُقرّبون إن نائل بدأ حياته يافعاً مقبلاً على دراسة الفكر التقدمي اليساري، لكنه سرعان ما تحوّل إلى العسكرة منخرطاً في صفوف «الكتيبة الطلابية» التابعة لـ«فتح»، إذ وجد فيها ما يلبّي عنفوانه وحماسته، وبقي كذلك حتى 1992، عندما اتجه نحو الالتزام الديني، واختار أن يُكنّى بـ«أبو النور». مع توقيع اتفاق «أوسلو» وتسلّم السلطة الفلسطينية (1994)، نُقل نائل إلى سجن بئر السبع بعدما مكث أحد عشر عاماً في سجن جنيد في مدينة نابلس، قضى ثماني سنوات منها في زنزانة واحدة. بعد نقله بمدة قصيرة (1995)، قرّر العيش داخل أقسام حركة «حماس».

خلال أحد أيام 1997، فوجئ البرغوثي بعصفور يرتجف ويلتقط أنفاسه الأخيرة ولا يقوى على الطيران، محاولاً أن ينفض عن نفسه غبار سجن نفحة. أمسك الأسير الإنسان بالأسير العصفور ونفخ في منقاره، وأمدّه بقطرات الماء، ثم تنفّس العصفور وحلّق عالياً. يصف أسرى محرّرون نائل بـ«الرجل الوحدوي»، و«القارئ النهم»، و«واسع الاطلاع وكثير الإلمام في موضوعات شتى». ويقولون إن هذه الشخصية الأسرة للرجل الصابر تمتزج بالتواضع وتغلب عليها روح الفكاهة.

«المدرسة البرغوثية»

«درهم شرف خير من بيت مال». هذه المقولة كرّرتها أم نائل، فرحة، لابنيها على مدى سنوات، وقالتها في الزيارة الأخيرة لنائل. ولما بلّغتها أمنية ابنها في الاستلقاء على بساتين قريته وتحت شمسها، قالت لمراسل صحيفة «هآرتس» العبرية: «شو رأيك أخطفك، بس شوي، عشان أبادلك بنائل». بعدها، زرعت «الحجّة فرحة» شجرة ليمون باسم نائل في كوبر، وواظبت لسنوات على إحضار عبوات المياه لسقايتها من سجن نجلها، بل قطفت ثمرها ومرّرته إليه في السجن، قبل أن يمنع العدو إدخال الليمون. وما إن لحظ نائل تعبها من نقل المياه من السجن، والليمون إليه، حتى توقف عن طلبه سقاية الشجرة.

ذات مرة، تعمّد أحد جنود العدو تكرار المناداة على والدته محرّفاً اسمها: «فرخة! فرخة»، فردّت عليه: «فرخة! بس أنجبت ديوك يلعنوا أبوك». لم تعرف فرحة الكلل أو الملل، وجابت غالبية سجون العدو لزيارة ابنَيها نائل وعمر، كما خاضت معظم الإضرابات خارج السجون تزامناً مع إضراب ابنائها في الداخل. في 2005/10/18، انتظر الشقيقان نائل وعمر صوت والدتهما في برنامج الأسرى عبر إحدى الإذاعات. كانت وصاياها الأخيرة على الملأ: «درهم شرف ولا بيت مال يا حبايب قلبي... ليت إيمان نافع» تكون من نصيبك يا نائل». ثم بعد يوم توفيت الأم. قبلها بسنة، أي في 2004، كانت زيارة الأب، صالح، الأخيرة لنجله نائل بعد منع استمرّ سنوات. وبعدها توفّي الأب وتلقّى نائل وشقيقه عمر (المُعاد اعتقاله آنذاك) الخبر المفاجئ. آنذاك، ساق القدر الأخوين إلى الالتقاء في «معبار بئر السبع»، وبينما لهيب الشوق يتطفئ، عادت نار الفراق، إذ همس زميلٌ أسيرٌ في أذن الأخ: «المُسنّ بالثياب الزرقاء والعصا (صالح) لم يأتِ للزيارة... لقد مات». أما الشقيقة الوحيدة لنائل، وكان عمرها 12 عاماً عند اعتقاله، فتزوجت وصار لديها أولاد ثم أحفاد، قبل أن يتحرّر هو في «صفقة شاليط». والآن عاد عمر، «أبو

> أمنيته بالاجتماع مع عائلته وتوأم روحه، قريته كوبر، وضريحَي والديه، كما نفّذ وصية والدته. استثمر البرغوثي سنوات الحرية المؤقتة في دراسة التاريخ في جامعة القدس المفتوحة، كما شارك شقيقه عمر الفرحة بزفاف نجل الأخير، الشهيد صالح (منفذ عملية فدائية قرب مستوطنة «عوفرا» الشهر الماضي).

> اعتقُل نائل في 1978 وتحرّر في 2011 ثم اعتُقل في 2014

توفّي والده في 2004 ووالدته في 2005 وتزوّج بأسيرة محررة

> عاصف، إلى السجون مجدداً عقب استشهاد نجله صالح المحتجَز جثمانه.

في مؤتمر صحافي في التاسع عشر من الشهر الجاري، طالبت العائلة بالكشف عن تفاصيل ما حدث لنجلها صالح (استشهد في 12/12). ثم قرأ رئيس «هيئة شؤون الأسرى» السابق عيسى قراقع، رسالة «جنرال الصبر» لعائلته، إذ قال فيها: «نُعزيكم باستشهاد صالح البرغوثي فارساً مقاتلاً، وأسال الله الفرج لأخينا أبو عاصف وابنه، وستتشرّفون بأنكم كنتم من الذين قدموا أرواحهم فداء للحرية وللقدس، ونشدّ على أياديكم وسنبقى على عهد الشهداء».

* إيمان نافع: أسيرة تحرّرت عام 1997، وكانت قد اعتُقلت في 1987، وحوكمت بالسجن 15 عاماً ونصف عام، بتهمة التخطيط لعملية فدائية.

الطفولة والسجن: من «أبو اللهب» إلى «أبو النور»

المكان: قرية كوبر، شمال غرب رام الله، وسط الضفة المحتلة. الزمان: الثالث والعشرون من تشرين الأول/ أكتوبر 1957. الحدث: صالح البرغوثي وزوجته فَرْحة على موعدٍ مع قدوم المولود الثاني لهما، نائل. ما إن بلغ هذا الطفل الرابعة من عمره، حتى سافر لأول مرة في حياته إلى الأردن مع أمه، لزيارة خاله المريض علي. وفي العام نفسه، زار المملكة مجدداً لتهنئة خاله بالإفراج عنه من السجون الأردنية.

بدأ نائل دراسته الابتدائية في مدرسة كوبر، لكنه في المرحلة الثانوية انتقل إلى بلدة بيرزيت، شمال رام الله. هناك، طلب من أساتذته تحويل اسم مدرسته إلى «مدرسة الثورة»، في وقت كانت فيه أجواء «حرب حزيران» 1967، أو ما تُسمّى «النكسة»، تحفر عميقاً في وعي كل فلسطيني، كما كانت «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» (فتح) قد أعلنت انطلاقتها آنذاك.

في 1972، كانت أولى محطات العمل الثوري الفعلي للبرغوثي، إذ انخرط مبكراً في التظاهرات، ونجح في إنشاء علاقات مع الشباب الثوار الذين يكبرونه سناً في جامعة بيرزيت. ومن أبرز المسيرات الطلابية التي تقدّم صفوفها تظاهرة منددة باغتيال العدو «الكماليْن» وأبو يوسف النجار» في بيروت عام 1973، ثم مسيرات يوم الأرض في 1976.

«أبو اللهب» هو اللقب المؤقّت الذي لازم نائل منذ السبعينيات حتى بداية التسعينيات، وأُطلق عليه لشهرته في إشعال إطارات السيارات خلال المواجهات في بيرزيت، لكنه تمكن في وقت قياسي من تجاوز مرحلة التظاهر والعمل الجماهيري (خلال سنتين فقط) إلى الكفاح المسلح. اعتقله العدو أول مرة في كانون الثاني/ يناير 1978، وزُجّ به في سجن رام الله، لكن أُطلق سراحه بعد صموده، وجراء إخفاق المخابرات الإسرائيلية في توجيه لائحة اتهام إليه.

ثم في نيسان/أبريل التالي، وجد نائل نفسه في التحقيق مرة أخرى داخل السجن نفسه لأربعة أشهر. وبعد 12 يوماً، اعتقل العدو شقيقه الأكبر عمر وابن عمه فخري، وحُكم على ثلاثتهم بالسجن المؤبد بتهم «قتل ضابط إسرائيلي شمال رام الله، وحرق مصنع زيوت داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وتفجير مقهى في القدس المحتلة». داخل قاعة محاكمتهما، رفض الشقيقان وابن عمهما الاعتراف بشرعية محكمة العدو والإقرار بالذنب أو طلب الاستعطاف، فبدأ صراخ القاضي العسكري، وضرب بيديه على الطاولة مراراً: «مؤبد مؤبد مؤبد». في تلك اللحظة، وقف الثلاثة وغنّوا: «ما بنتحول ما بنتحول يا وطني المحتل... هذي طريقنا واخترناها وعرة بنتحمل»، لتعلو فوقها زغاريد أمّ «أبو النور» فَرْحة.

قالت الوالدة لابنها في وصيتها: «ليت إيمان نافع تكون من نصيبك يا نائل» (أي بي إيه)

«القسام» لنائل: ستعانف الحرية من جديد

في الثامن عشر من الشهر الماضي، أرسل نائل البرغوثي من داخل سجنه رسالة بمناسبة مرور 38 عاماً على اعتقاله، لم يفصل بينها سوى «الحرية غير المكتملة». يقول أبو النور: «أصدق التحيات والمحبة أبعثها لكم من خلف 38 جداراً هي سنوات الأسر التي لم تحجبني عنكم... نعيش الأمل الذي يظلّلنا بقبس من نور الشهداء»، مضيفاً: «من خلف 38 عاماً، أقول لكم إن الشعب الذي أراد الحياة لن ينال إلا النصر». وجاء في الرسالة أيضاً: «الاحتلال لن يستطيع زرع الخذلان في نفسنا، لأننا نستند إلى جدار الله أولاً، ثم جدار كلّ من سار بخطى واثقة على درب من صنع الكرامة والعزة لأمتنا من المحيط إلى الخليج».

بعد يومين من رسالته، ردت «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، عبر تغريدة للمتحدث باسمها أبو عبيدة: «التحية الجهادية لأسطورة السجون وأيقونة المقاومة والصمود نائل البرغوثي، ونقول له: كما كسرنا القيد في وفاء الأحرار، سنكسر أنف المحتل وستعانق الحرية من جديد بإذن الله».

سوريا

توتّر منبج مستمر بعد «لقاء موسكو»

بغداد ـ دمشق: لرفع التنسيق ضد «داعش»

في ظلّ وجود حشود عسكرية كبيرة على أطراف مدينة منبج، لم تغيّر ضبابية «لقاء موسكو» التركي ـ الروسي من حدّة التوتر على الأرض. ومع الأجواء التي خلّفها إعلان الانسحاب الأميركي المفترض، تعمل دمشق وبغداد على تعزيز التنسيق الأمني والعسكري، بما يتيح تعاوناً أوسع ضدّ «داعش» في المنطقة الحدودية بين البلدين

لم يُرشح عن زيارة الوفد التركي الرفيع المستوى، أول من أمس، لموسكو، ما قد يسهم في تخفيف التوتر الذي يسود أطراف مدينة منبج، بوجود حشودات عسكرية تركية تواجه خطوط الانتشار الأخير للجيش السوري في محيط المدينة. واكتفى وزيرا الخارجية الروسي والتركي، بعد الاجتماعات في موسكو، بحديث عام عن «توافق على استمرار وتعزيز التنسيق» بين الطرفين وجيشيهما، في مكافحة التنظيمات الإرهابية ودفع العملية السياسية في سوريا. هذه الضبابية التي لفّت اللقاء المهمّ، ترافقت وتصريحات رسمية تشير إلى دعم موسكو الخطط التركية في شمال شرق سوريا (من دون تحديد ماهية تلك الخطط)، صدر أبرزها من ممثل روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، غينادي غاتيلوف، في موازاة الإشارة إلى تعهّدات تركية متكرّرة بالتزام وحدة سوريا وسلامتها واستقلالها.

المواقف الروسية التي تراعي حساسية تركيا إزاء مستقبل التنظيمات الكردية على حدودها الجنوبية من جهة، وعودة سيادة الحكومة السورية على كامل جغرافيا البلاد من جهة ثانية، تُكمّل جهوداً غير معلنة للوساطة بين الجيش السوري و«وحدات حماية الشعب» الكردية. وهي جهودٌ أفضت إلى نشر وحدات عسكرية نظامية في محيط منبج الشمالي والغربي، تفصل بين مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية»، والفصائل التي تديرها أنقرة. ورغم الرعاية الروسية لمسار التفاوض هذا ومخرجاته، إلا أن التوتر على خطوط التماس لا يزال في أعلى درجاته، وسط استنفار وحدات الجيش السوري واستعدادها للردّ على أي «عمل عدائي» من جانب الفصائل المدعومة تركياً. وعلى الجانب الآخر، تتواصل حشود الفصائل من محيط مدينة الباب حتى نهر الساجور، فيما لم يطرأ أي تغيير على عمل الدوريات الأميركية العاملة داخل المدينة، رغم التقارير التي تحدّثت عن بدء انسحاب بعض القوات الأميركية من قواعد في مناطق شرق نهر الفرات.

أحد مواقع الجيش السوري في محيط منبج الجنوبي أمس (أ ف ب)

أنباء تلك الانسحابات التي نقلتها وكالة «الأناضول» التركية، جاءت بالتزامن مع معلومات أفاد بها أربعة مسؤولين أميركيين، تقول إن قادة عسكريين ممّن يخطّطون لانسحاب القوات من سوريا، أوصوا بأن تبقى الأسلحة التي قُدّمت لتشكيلات «قوات سوريا الديموقراطية» في عهدتها. وكشف هؤلاء المسؤولون لوكالة «رويترز» أن هذه التوصيات جزء من مناقشات تجري بشأن مسودة خطة للجيش الأميركي، مؤكدين أن وزارة الدفاع لم تتّخذ أيّ قرار بعد، وأنه سيتمّ عرض الخطة بعد ذلك على البيت الأبيض، كي يتخذ الرئيس دونالد ترامب القرار النهائي في شأنها. ويثير موضوع استرداد الأسلحة من عدمه، مخاوف أنقرة التي تحشد عسكرياً وتهدّد «الوحدات» الكردية. ومن شأن هذا الملف أن يؤثّر على التعاون المرتقب بين الجانبين التركي والأميركي لإنجاز «انسحاب منسّق وبطيء»، كما تتزامن تلك التسريبات مع جهود مستمرة لبعض القوى والشخصيات السياسية الأميركية لتجميد قرار الرئيس ترامب سحب القوات، إذ أكّد السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام أنه سيحاول إقناع ترامب بأن يعيد النظر في قراره، وأنه سيطلب منه «الجلوس مع قادة عسكريين وإعادة النظر في كيفية القيام بذلك، من خلال عدم التعجّل... وضمان عدم ظهور داعش مرة أخرى، وعدم تسليم سوريا للإيرانيين».

> تتواصل الجهود في واشنطن لثني ترامب عن قرار الانسحاب

وبينما تتواصل عمليات «قوات سوريا الديموقراطية» ضد «داعش» على ضفة الفرات الشرقية في ريف دير الزور، كان لافتاً ما تناقلته وسائل إعلام أمس عن مصادر عراقية، عن توافق سوري ـ عراقي جديد يتيح للقوات العراقية استهداف تنظيم «داعش» داخل الأراضي السورية، من دون الآلية السابقة المعتمدة للتنسيق، بما يتيح سرعة التحرك للجانب العراقي على الأرض. ورغم عدم صدور تأكيد رسمي، عراقي أو سوري، بمنح مثل هذا التفويض، إلا أن التصريحات التي رافقت الحديث عنه تُعزّز من احتمال وجوده، إذ جاءت الأنباء عنه في أعقاب زيارة قام بها مستشار الأمن الوطني العراقي فالح الفياض إلى دمشق، أول من أمس، حاملاً رسالة من رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي إلى الرئيس بشار الأسد. وركّز اللقاء بين الأسد والفياض، وفق الرئاسة السورية، على تطوير العلاقات واستمرار التنسيق، وخاصة «في محاربة الإرهاب والتعاون القائم في هذا الخصوص، لا سيما على الحدود بين البلدين». كذلك، أشار رئيس الوزراء العراقي، في حديث إلى الصحافيين أمس، إلى أن بلاده سعت إلى اتخاذ خطوة أخرى أوسع في إطار ترتيباتها الحالية مع سوريا، والتي شنّت بموجبها ضربات جوية ضد «داعش» ضمن الأراضي السورية، مؤكداً أن الوفد العراقي زار دمشق حتى «نمتلك المبادرة ولا نتلقّى النتائج فقط». ولفت في معرض ردّه على سؤال في شأن إمكانية تعزيز وجود القوات العراقية في سوريا، إلى أن «هناك مجامع (جماعات) ما زالت تعمل في سوريا، والعراق هو أفضل الطرق للتعامل مع هذه المجاميع».

(الأخبار)

الوزارات تطرح «وصفاتها»: طريق مكافحة الفساد طويل

لا يذكر السوريون من «مكافحة الفساد» سوى حدثين اثنين. الأول تمثّل في تأسيس لجنة للتحقيق في الكسب غير المشروع في بداية الثمانينيات، سرعان ما وُئدت في مهدها. والثاني كان مع إحالة أربعة وزراء من حكومة الدكتور عبد الرؤوف الكسم إلى القضاء بعد منتصف الثمانينيات، ومن ثم إقالة حكومة المهندس محمود الزعبي في عام 2000. وإحالة نائبه الاقتصادي ووزير نقله إلى محكمة الأمن الاقتصادي على خلفية اتهامات بالفساد

زياد غصن

لا تبدو مهمة أي حكومة سورية في مواجهة ظاهرة الفساد سهلة لسببين: الأول استشراء الظاهرة بفعل ظروف الحرب، وتحوّلها إلى ما يشبه أسلوب حياة. أما الثاني فيتمثّل في تورّط مسؤولين ورجال أعمال متنفّذين في أعمال فساد وصفقات مشبوهة، وهذا يطرح تساؤلات عن ماهية «الضربة القاصمة» التي يجب أن يتلقّاها الفساد وحدودها. بحسب ما تعتقد الدكتورة رشا سروب، فإن «الفساد أصبح في المستويات الإدارية الدنيا ظاهرة مقبولة ومبرّرة اجتماعياً، أما الفساد في المستويات الإدارية العليا فأصبح شرطاً للترفيع والتعيين، وهو يدلّ على تشابك ومتانة العلاقة بين كبار المسؤولين وكبار الفاسدين. لذلك فإنه لا يمكن محاربة الفساد بالاكتفاء بإصدار تشريع أو قانون أو تهديد ووعيد، وعليه فقد بات الأمر يتطلّب توافر قرار سياسي وإجراءات فورية على أعلى المستويات لمكافحة الفساد». وتضيف، في حديثها إلى «الأخبار»، أنه «إذا افترضنا توافر القرار والإرادة، فإنه يمكن تحديد بضع نقاط كي تظهر نتائج مكافحة الفساد بوضوح، وهذه النقاط هي: رفع أجور موظفي القطاع العام إلى مستوى يضمن حياة كريمة لهم ولعائلاتهم، إشراك المواطنين في الكشف أو الإشارة عن مكامن الفساد، تنشيط وتفعيل الإعلام الاستقصائي، محاسبة علنية للفساد والمفسدين، استخدام التكنولوجيا وإطلاق الحكومة الإلكترونية، وتغيير سياسات التعيين والترقية والمحاسبة وفقاً للأداء وليس للولاء».

حرصت معظم الوزارات على المطالبة بدور فاعل للإعلام في مكافحة الفساد (الأخبار)

قبل نحو ثلاثة أشهر ونيف، قرّرت حكومة المهندس عماد خميس خوض غمار مواجهة مباشرة مع الفساد الحكومي، مستندة في ذلك إلى الدعم الذي تلقّته في إدارة ملفّ القروض المصرفية المتعثّرة، واستردادها ما يقرب من 120 مليار ليرة، فضلاً عن إجبارها رجال أعمال معروفين على تسديد مبالغ كبيرة لقاء تسوية مخالفات وتجاوزات اتُّهموا بارتكابها، وهو ما أعقبه توجيه الرئيس بشار الأسد، الحكومة التي كان قد طرأ تعديل واسع عليها، بتنفيذ إجراءات محدّدة لمكافحة هذه الظاهرة. بداية المشروع الحكومي تمثّلت في محاولة بناء استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ولهذه الغاية طلبت الحكومة من وزاراتها تقديم اقتراحاتها وأفكارها لسبل مكافحة الفساد الحكومي بشكل مؤسساتي بـ«سقف مفتوح»، بعيداً عمّا سُمّي «فورة الحماسية».

التوصيات الحكومية

تتّفق آراء معظم الوزراء الحاليين على أولوية إصلاح الأجهزة الرقابية، المتمثّلة في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية، ودعمها، مقترحين لذلك إجراءات عديدة، منها إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية، وتوحيدها في جهاز رقابي واحد مستقل يسمّى «هيئة مكافحة الفساد»، كما اقترحت وزارة الإعلام، أو «المجلس الأعلى لمكافحة الفساد» وفق رؤية وزارة العدل، التي ربطت «تفعيل وتطوير دور الأجهزة الرقابية بمنحها الاستقلالية وتعزيز مستوى الشفافية في عملها، وذلك باتباع المعايير الدولية في مكافحة الفساد». وهذا أيضاً ما ذهبت إليه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية باقتراحها المتضمّن «تحديث التشريعات الناظمة لعمل واستقلالية الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، وتطوير هيكلتها ودمجها ومنحها صلاحيات واسعة، وتوفير الدعم المالي والفني».

لكن، في مقابل المطالبة بدعم الأجهزة الرقابية ومنحها صلاحيات واسعة، هناك من يقترح إجراءات مكمّلة لضمان موضوعية عمل هذه الأجهزة وحياديتها، بالنظر إلى الانحرافات والأخطاء الحاصلة في عمل بعض المفتّشين. فمثلاً، وزارة التربية اقترحت في رؤيتها «إحداث مفتشية خاصة تقوم بمراقبة للأجهزة المختصة»، أما وزارة السياحة فقالت بضرورة «تحصين المفتشين وتأمين كافة مستلزمات عملهم ومنحهم أعلى المزايا»، في حين رأت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أن من الضروري «التحول لنظام الرقابة المسبقة الوقائية»، معارضة فكرة دمج الأجهزة الرقابية بدت واضحة في الورقة المقدّمة من الجهاز المركزي للرقابة المالية، الذي طالب صراحة بتعديل بعض مواد قانونه «لناحية شمول المال العام بالرقابة واستقلالية عمله»، وبوضع «حدود فاصلة بين آلية عمل الجهاز والهيئة المركزية، منعاً لوجود تداخلات أو تشابكات بين عمل المؤسستين».

ولم يكن الإعلام أقلّ أهمية من عمل الأجهزة الرقابية، إذ حرص معظم الوزارات على المطالبة بدور فاعل للإعلام في مكافحة الفساد، وإن كان بعضها يضمر غير ما يعلن بالنظر إلى موقفه من عمل الإعلاميين وحقهم في الحصول على المعلومة وتحليلها ونشرها. وعدم التستّر على الفاسدين والتصريح عنهم مع الأدلة علناً»، كذلك فعلت وزارة التعليم العالي والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش؛ فالأولى طالبت «بإشراك الإعلام والمجتمع في مكافحة الفساد وإدماج مفاهيم مكافحة الفساد في أدبيات ومناهج التعليم في مراحله المختلفة»، والثانية شددت على أهمية «تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة الالتزام بالقانون وثقافة النزاهة والكفاءة».

المهمة الثانية المطلوبة من الإعلام تتمثّل في انخراطه المباشر في الكشف عن صفقات الفساد ومكامنه، وهي مهمة تربطها وزارة النفط والثروة المعدنية بالعمل على «تطوير الإعلام الاستقصائي»، وذلك من خلال «الكشف عن قضايا الفساد، وتشجيع التحقيقات الاستقصائية وحماية من يقومون بها» وفق آلية تنفيذية تتضمّن «برامج متخصصة»، والإعلان عن «جائزة سنوية لأفضل التحقيقات الاستقصائية التي أدت إلى الكشف عن ملفات الفساد وتفعيل الحصانة للإعلاميين».

> يرى محلّلون أن المعالجة يجب أن تكون تدريجية وأن تبدأ بإصلاح التعيينات

الصدمة المطلوبة

بين ما طرحته الوزارات من اقتراحات هدفها، في حال تنفيذها، توفير البيئة المؤسّساتية لملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم وتحصين العمل الحكومي، وبين ما ينتظره الرأي العام من إجراءات تشفي غليله حيال استشراء الفساد، لا يبدو أن «تعليق المشانق»، كما طالب وزير سابق، سيتمّ في القريب العاجل، من دون أن يعني ذلك عدم الحاجة إلى ما يقنع المواطن بجدية مشروع مكافحة الفساد، وهذا ما أشارت إليه وزارة العدل على «تعزيز ثقة المجتمع بأن الحكومة جادة وماضية في مكافحة الفساد من خلال البدء بإجراء صدمة إصلاحية...».

التأخّر في مكافحة الفساد خلال الحرب له ما يبرّره كما يذكر الدكتور سنان علي ديب، رئيس جمعية العلوم الاقتصادية في اللاذقية، والذي يشير في تصريح إلى «الأخبار» إلى «وجود قوانين خاصة واستثنائية في أوقات الأزمات، وقد يغلب البعد غير الاقتصادي على القرار، وربما يتمّ غضّ الطرف عن تجاوز القوانين، لأن الهدف الأكبر هو الحفاظ على الوطن، وهذا قد يكون مبرراً لتأخّر وصعوبة مواجهة الفساد. لكن مع وصول البلد إلى مرحلة التعافي، فإن الظروف باتت مواتية للسير بهذا المركب، والقراءة البنيوية الصحيحة تجعلنا نفكر في الإحاطة بالفساد للمعالجة التدريجية، وقد نصل إلى الحالة الصفرية. وبالتالي، فإن منع حصول الفساد هو الهدف الأول عبر التعيينات على أساس الكفاءة والنزاهة بعيداً عن الاعتبارات غير الوطنية، وإن كانت هناك حاجة ملحّة لتوازنات، فلْيكن الخيار للأكفأ والأكثر نزاهة».

تقرير

الانتخابات الإسرائيلية: تشظٍّ في أحزاب اليمين وتخوّف من غانتس

بينما اعلن نفتالي بينت، وإيليت شاكيد، تشكيل حزب يميني جديد يراه «الليكود» مهدّداً الاستقرار اليميني. يُتوقع أن يُحدث ترشّح بني غانتس، حتى الآن، تغييرات في الخريطة السياسية

قبل نحو مئة يوم على إجراء الانتخابات العامة في إسرائيل، في التاسع من نيسان/ أبريل المقبل، بدأت الساحة الحزبية تهتزّ على وقع انشقاق قيادات وتكتّل أخرى، وقد تحفل الأيام الفاصلة بالمزيد، بل قد يكون من الصحيح القول إن الحراك الذي تشهده الساحتان الحزبية والسياسية أمر مألوف في تاريخ الانتخابات، إذ تفرّخ أحزاب جديدة وكثيرة لا يصل منها إلا القليل. لكن ذلك لا يلغي ما يميز هذه المحطة الانتخابية عن الكثير مما سبقها، لجهة أنها تجري في ظروف استثنائية داخلية وإقليمية، وهو ما دفع معلّقين إسرائيليين إلى وصفها بأنها «الأهم منذ عقود». ولعلّ أبرز ميزة فيها أن إجراءها هو جزء من خطة بادر إليها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من أجل تحصين نفسه سياسياً وشعبياً في مواجهة لوائح اتهام تنتظره لتقديمه أمام المحاكمة بتهم فساد ورشوة.

أبرز المستجدات التي شهدتها الساحة الحزبية حتى الآن إعلان رئيس «البيت اليهودي»، نفتالي بينت، إلى جانب إيليت شاكيد، انشقاقهما عن تحالف «البيت» الذي يضمّ «المفدل» و«الاتحاد القومي»، من أجل تشكيل حزب جديد تحت اسم «اليمين الجديد». وما يسِمُ هذا الحزب أنه سيكون تكتّلاً للعلمانيين والمتديّنين الصهيانة، ويهدف إلى «منع إقامة دولة فلسطينية»، وإلى «ضمّ الضفة الغربية». وقالت مصادر في الحزب الجديد إن الأخير سيتكتّل بعد الانتخابات مع «البيت اليهودي»، لتشكيل كيان واحد خلال المفاوضات الائتلافية مع نتنياهو في حال انتخابه مجدداً. ولفتت إلى أن هدف الانشقاق الحالي السعي إلى أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين اليمينيين العلمانيين، فيما يجذب «البيت» ناخبي الصهيونية الدينية.

في المقابل، أعرب عدد من قيادات حزب «الليكود» عن خشيتهم من أن تؤدي هذه الانقسامات إلى إضعاف اليمين مقابل المعسكر المنافس. في هذا السياق، ذكرت القناة الثانية أن نتنياهو يسعى، بالتعاون مع شركاء، إلى خفض نسبة الحسم (العتبة الانتخابية)، تفادياً لسقوط تكتّلات يمينية في الانتخابات بما سيؤدي إلى رفع حصة معسكر الوسط ـ اليسار، وأيضاً من أجل منح جميع الأحزاب المحسوبة على اليمين فرصة تجاوز النسبة المطلوبة للدخول إلى الكنيست. ونتيجة المخاوف المشتركة بين العديد من الأحزاب في السلطة والمعارضة، يمكن التقدير أن هناك أرضية ما للتوافق على تخفيض هذه النسبة، لكن لا يزال أمامها تذليل بعض العقبات.

على خط آخر، من المقرّر أن يعلن رئيس أركان الجيش السابق بني غانتس، ووزير الأمن السابق موشيه يعلون، خوضهما الانتخابات في قائمة مشتركة، من دون أن يعني ذلك حلّاً للحزبين، لأن التحالف بينهما انتخابي فقط، إذ سيحافظ كل منهما على حزبه. وكان غانتس أعلن حزبه الجديد «مناعة لإسرائيل»، وهو يطمح مع يعلون إلى أن يؤدي الائتلاف بينهما إلى انضمام مزيد من الأحزاب لتشكيل تكتّل قوي يواجه نتنياهو. ووفق استطلاعات الرأي، من المتوقع ـ حتى الآن ـ أن يُحدث ترشّح غانتس تغييرات في الخريطة السياسية الإسرائيلية، التي ستظلّ قابلة للتغيّر كثيراً حتى موعد الانتخابات، من دون أن يمس ذلك بصدارة «الليكود» حالياً، وبتقدّم نتنياهو على كل منافسيه المحتملين في رئاسة الحكومة.

> دفعت ظروف الانتخابات معلّقين إلى وصفها بأنها «الأهمّ منذ عقود»

(الأخبار)

أعلن بينت (يمين) وشاكيد انشقاقهما عن «البيت اليهودي»، وتشكيل حزب «اليمين الجديد» (أ ف ب)

اليمن

مساعٍ لتعويض الخسائر: حكومة هادي ترفض تطبيق اتفاق الحديدة

في انتظار استئناف اجتماعات «لجنة تنسيق إعادة الانتشار»، تبدو تفاهمات السويد في وضع حرج، مع رفض الطرف الموالي للرياض الاعتراف بانسحاب الجيش واللجان الشعبية من ميناء الحديدة، وتسليمه إلى قوات خفر السواحل التي كانت تتولّى تأمينه منذ ما قبل اندلاع الحرب. وقالت وزارة الخارجية في تلك الحكومة إن القوات التي تسلّمت الميناء «هي عناصر تابعة للحوثيين تمّ إلباسها الزيّ الرسمي»، معتبرة ذلك «محاولة التفاف واضحة على ما تضمّنه اتفاق استوكهولم». وهو الموقف نفسه الذي كانت أعلنته حكومة هادي أول من أمس، معربة عن رفضها «أي إجراءات أو تصرّفات أحادية»، ومشددة على أن «أي قرار يجب أن يتمّ بالطرق الرسمية بقرار من لجنة إعادة الانتشار».

هذا التشكيك، الذي يجلّي مجدداً افتراق قراءة الطرف الموالي للرياض عن حقيقة تفاهمات السويد، حَمَل «أنصار الله» على إماطة اللثام عن مزيد من المعطيات، التي تدعم تفسيرها لما تمّ إعلانه في الـ13 من شهر كانون الأول/ ديسمبر، إذ كشف عضو وفد صنعاء التفاوضي، عبد الملك العجري، أمس، أن مشاورات السويد شهدت، ابتداءً، «طرح مشروع أوّلي، تنصّ البنود 5 و11 و12 منه على تسليم مدينة الحديدة للسلطة المعينة قبل سبتمبر (أيلول) 2014، وغيرها من المطالب التي كانت الإمارات تطرحها منذ بداية التصعيد»، مضيفاً أن «هذا المشروع استُبعد»، وأن تلك البنود «أُسقطت تماماً من الصيغة الأخيرة». وأشار العجري إلى أنه كان ثمة خيار لضمان وقف إطلاق النار في المدينة: أولهما «بقاء كل طرف حيث هو»، بما يجعل «احتمال عودة المواجهة كبيراً»، والثاني «انسحاب قوات العدوان من محيط

> اضطرت الأمم المتحدة إلى مسايرة الطرف الموالي للرياض رغم حضورها الانسحاب

> المتحدة بفعل هذا الرفض إلى اتخاذ مواقف من نوع المسايرة، بهدف اجتياز حقل الألغام الذي تعبره حالياً. هي نفسها حالة المكابرة والإصرار على انتزاع مكاسب في ربع الساعة الأخير لا تزال تهدّد اتفاق الحديدة، وتنذر بانهياره، مع ما يعنيه الأمر من احتمال انطلاق التصعيد العسكري مجدداً. احتمال لا يلغي سيناريوات أخرى من قبيل إعادة تفعيل الضغوط السعودية، التي قد تؤدّي إلى انقشاع الغيمة التي تظلّل تفاهمات استوكهولم.

وجدّدت الحكومة الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، أمس، رفضها إعلان الجيش اليمني واللجان الشعبية الانسحاب من ميناء الحديدة، وتسليمه إلى قوات خفر السواحل التي كانت تتولّى تأمينه منذ ما قبل اندلاع الحرب. وقالت وزارة الخارجية في تلك الحكومة إن القوات التي تسلّمت الميناء «هي عناصر تابعة للحوثيين تمّ إلباسها الزيّ الرسمي»، معتبرة ذلك «محاولة التفاف واضحة على ما تضمّنه اتفاق استوكهولم». وهو الموقف نفسه الذي كانت أعلنته حكومة هادي أول من أمس، معربة عن رفضها «أي إجراءات أو تصرّفات أحادية»، ومشددة على أن «أي قرار يجب أن يتمّ بالطرق الرسمية بقرار من لجنة إعادة الانتشار».

هذا التشكيك، الذي يجلّي مجدداً افتراق قراءة الطرف الموالي للرياض عن حقيقة تفاهمات السويد، حَمَل «أنصار الله» على إماطة اللثام عن مزيد من المعطيات، التي تدعم تفسيرها لما تمّ إعلانه في الـ13 من شهر كانون الأول/ ديسمبر، إذ كشف عضو وفد صنعاء التفاوضي، عبد الملك العجري، أمس، أن مشاورات السويد شهدت، ابتداءً، «طرح مشروع أوّلي، تنصّ البنود 5 و11 و12 منه على تسليم مدينة الحديدة للسلطة المعينة قبل سبتمبر (أيلول) 2014، وغيرها من المطالب التي كانت الإمارات تطرحها منذ بداية التصعيد»، مضيفاً أن «هذا المشروع استُبعد»، وأن تلك البنود «أُسقطت تماماً من الصيغة الأخيرة». وأشار العجري إلى أنه كان ثمة خيار لضمان وقف إطلاق النار في المدينة: أولهما «بقاء كل طرف حيث هو»، بما يجعل «احتمال عودة المواجهة كبيراً»، والثاني «انسحاب قوات العدوان من محيط

رفضت القوات الموالية لـ«التحالف» الانسحاب من مواقعها في «كيلو 16» (أ ف ب)

كيلو 16» في مقابل «قيام الجيش واللجان بالانسحاب من المدينة والموانئ، والاكتفاء بالسلطات الأمنية المختصة لحمايتها»، و«هو ما تمّ اعتماده». وسبق بيانَ العجري تصريحٌ لافت لمدير أمن ميناء الحديدة، العقيد سلمان الجماعي، أوضح فيه أن قوات خفر السواحل، التي أنشئت عام 2002، تسلّمت مهام تأمين ميناء الحديدة عام 2003، وهي تواصل القيام بها منذ ذلك الوقت، لافتاً إلى أن آخر دفعة تخرّجت من تلك القوات كانت عام 2007، لتنضمّ إلى الدفعات السابقة في العمل الأمني داخل الميناء.

ما كشفه العجري ينبئ بوضوح بأن الطرف الموالي للرياض كان، منذ ما قبل اختتام مشاورات السويد، على بيّنة مما ينطوي عليه الاتفاق. لكن محاولات التنصّل الجارية اليوم، والتلطّي خلف وجود تفسيرات مغايرة لظاهر بنود التفاهم، تشي بأن ثمة سعياً، مُغطًى سعودياً وإماراتياً، إلى إحداث التباس يُراد من خلاله تعويض الخسائر التي لحقت بالجبهة التابعة لـ«التحالف». ولعلّ ذلك ما يمكن استشفافه من حديث وزارة خارجية حكومة هادي أمس، عن أن «المسارات القانونية للسلطة التي نصّ الاتفاق على احترامها هي مسارات السلطة الشرعية للدولة اليمنية». مواقف تصعيدية متواصلة دفعت بالأمم المتحدة إلى إظهار قدر من المجاراة لاعتراضات «الشرعية» بقولها في بيان إن «أي عملية لإعادة الانتشار لن تكون مقنعة إلا إذا تمكّن كل الأطراف والأمم المتحدة من مراقبتها، والتحقّق من أنها تتماشى مع اتفاق استوكهولم»، على رغم أن رئيس «لجنة تنسيق إعادة الانتشار»، الجنرال الهولندي باتريك كاميرت، حضر بنفسه عملية انسحاب الجيش واللجان من ميناء الحديدة، والتي بدأت ليل الجمعة ـ السبت.

رفض حكومة هادي الاعتراف بانسحاب القوات الموالية لحكومة الإنقاذ من ميناء الحديدة ارتدّ سلباً على اتفاق فتح الطريق الرابطة بين محافظات صنعاء وتعز والحديدة، والمعروفة بـ«كيلو 16»، إذ كان يُفترض أن تُفتح هذه الطريق يوم السبت، لكن امتناع الطرف الموالي للرياض عن سحب قواته من الجهة التي يسيطر عليها حال دون مرور قوافل المساعدات الإنسانية التي كان مُقرّراً تسييرها عبر «كيلو 16». وترافق ذلك مع استمرار خروقات وقف إطلاق النار، والتي أفاد المتحدث باسم الجيش واللجان الشعبية، العميد يحيى سريع، أمس، بأنها بلغت «أكثر من 31 خرقاً خلال الـ24 ساعة الماضية». إزاء تلك المعطيات، يبدو اتفاق السويد في وضع حرج قد يؤدي إلى نسفه، لكن ارتباطه بتفاهمات أكبر مع السعودية يُفترض أن يشكّل مظلة حماية له، وهذا ما قد يتضح لدى عودة اجتماعات «لجنة التنسيق» التي ستستأنف لقاءاتها في الأول من كانون الثاني/ يناير.

(الأخبار)

تقرير

السعودية تركب «الموج الأحمر»: إلى البحر بحثاً عن موطئ قدم

بعد خيبة عسكرية في اليمن، وتعثّر في المشاريع الاستثمارية، تعود السعودية إلى منطقة البحر الأحمر بمشروعين سياسي واقتصادي. وذلك في محاولة لتثبيت موطئ قدم لها عند هذا الممر الحيوي

مع انطلاق العام الجديد، وفي ظلّ التحولات العسكرية والسياسية التي رافقت العام المنصرم في منطقة البحر الأحمر، تعتزم السعودية البدء بمشروع جديد في المنطقة الاستراتيجية وذات الأهمية الحيوية للملاحة العالمية، بمشاركة الدول المطلة على البحر الأحمر، وهي إلى جانب المملكة: الأردن ومصر والسودان وجيبوتي وحكومة عبد ربه منصور هادي في عدن، بالإضافة إلى مراقبين من الصومال. تتحرّك الرياض في سبيل البحث عن موطئ قدم في البحر الأحمر على مستويين: الأول سياسي يتمثل في إنشاء كيان للدول العربية والأفريقية المشاطئة له وخليج عدن، بدأت أمس أولى خطواته العملية، بانطلاق تمرين «الموج الأحمر 1» البحري المشترك في المملكة، والذي يستمرّ حتى الخميس المقبل. والثاني اقتصادي يتمثل في إطلاق مشروع «شركة البحر الأحمر للتطوير»، وهو مشروع سياحي عملاق، يستهدف جذب نحو مليون سائح سنوياً، وتتوقّع السعودية أن يضيف 22 مليار ريال إلى الناتج المحلي للبلاد، على أن ينتهي العمل به في عام 2022.

العودة السعودية إلى البحر الأحمر، الذي بات ساحة تنافس القوى الإقليمية والدولية، تأتي أولاً بعد فشل محاولات المملكة السيطرة على الساحل الغربي لليمن، المطل على البحر الأحمر، خلال ما يقارب أربع سنوات من العدوان المستمر. وثانياً، بعد تعثر أحد أهم مشاريعها الاقتصادية «نيوم»، الذي كانت تعتزم تنفيذه بنصف تريليون دولار، بالاشتراك مع مصر والأردن، بسبب هروب الاستثمارات الأجنبية، على خلفية جريمة اغتيال جمال خاشقجي، كما أعلن ولي العهد محمد بن سلمان، بنفسه، في تصريحات نقلتها صحيفة «فايننشيال تايمز» أخيراً، في ظل مقاطعة جهات دولية عديدة لمؤتمر «مستقبل مبادرة الاستثمار»، الذي كان من أهم أهدافه استقطاب المستثمرين الدوليين لإنجاز المشروع.

وبعيداً عن المشروع الاقتصادي، الذي لا يجد عوامل نجاح على الأرض في المرحلة الحالية، استعجلت الرياض في مشروعها السياسي إعلان إنشاء كيان للدول العربية والأفريقية، خلال اجتماع عُقد في العاصمة الرياض، في الـ11 من كانون الأول/ديسمبر، على أنه استكمال للاجتماع الأول الذي استضافته مصر في الشهر نفسه من العام الماضي. وعلى رغم أنه لا اتفاق نهائياً بعد، إلا أن وزير الخارجية السابق، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، عادل الجبير، اعتبر أن إنشاء تجمّع يسهم «في منع أي قوى خارجية من أن تلعب دوراً سلبياً في هذه المنطقة الحساسة»، في حين أصبحت المنطقة محل تنافس إقليمي كبير في السنوات الأخيرة، من دون أن تتمكن المملكة من تثبيت موطئ قدم لها فيها، طوال سنوات العدوان على اليمن، بخلاف الإمارات، الشريك الثاني في الحرب، والتي باتت تدير عدداً من أكبر وأهم الموانئ في القرن الأفريقي.

مع الإمارات على استقطاب الدول ذات الموقع الاستراتيجي في البحر الأحمر، يدخل المشروع السعودي في مواجهة منافسين تاريخيين كتركيا، التي امتدّت إلى المنطقة عبر جزيرة سواكن في السودان أخيراً، بعد تمدّدها في قاعدتين عسكريتين في كلّ من الصومال وقطر. وإلى جانب تركيا، إيران، ذات الحضور القوي عبر كلّ من اليمن وجيبوتي. وفيما يصعب على المملكة التحكم في القوى الموجودة في المنطقة، الصديقة وغير الصديقة، حيث توجد نحو 11 قاعدة عسكرية

> بدأت الرياض خطوة عملية بتمرين بحري مشترك واقتصادية بإطلاق مشروع

(واس)

(تتوزع بين عدة دول أبرزها أميركا والصين وروسيا وفرنسا واليابان وتركيا وإيران والاحتلال الإسرائيلي والإمارات)، يعتمد المشروع السياسي على ركنين أساسيين هما مصر والسعودية، أما باقي الدول المنضوية فيه فهي ضعيفة، وليس مضموناً أن تغلق أبوابها أمام الدول المنافسة للرياض كتركيا وقطر وإيران وحتى الإمارات، علماً بأن إعلان الاتفاق شهد غياب دولتين مؤثرتين في أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهما إريتريا المطلة مباشرة على البحر الأحمر، وإثيوبيا التي لا تطل على أي منافذ بحرية، لكنها الأكبر من حيث عدد السكان، إذ يمكن للدول ذات المصالح في البحر الأحمر، والمنافسة للرياض، اللجوء إلى إثيوبيا وإريتريا أو إنشاء كيان موازٍ يضمّها إليهما، خصوصاً أن السياسة الخارجية الإريترية، وفق مراقبين، تميل إلى الاتفاقيات الثنائية وغير المعلنة.

دولياً، في اتجاه آخر، تذهب تحليلات إلى أن المبادرة السعودية تأتي أولاً كردّ فعل على المبادرة التي قدمتها ألمانيا (ستدخل مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير المقبل) لإنشاء تجمع لأمن البحر الأحمر، وتبنّاها الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، حين اعتبرت الرياض والقاهرة أن أمن البحر الأحمر «شأن إقليمي» ولا علاقة للاتحاد الأوروبي به. وثانياً، كرسالة إلى أطراف منافسة لها داخل الولايات المتحدة، لا سيما الكونغرس، بأن لديها خيارات كثيرة لفك العزلة السعودية، وهنا ربما تسعى الرياض إلى تقوية موقفها في التفاوض مع الأطراف الدولية المهتمة بالمنطقة، بما فيها الصين التي تسعى إلى إحياء طريق الحرير التاريخي.

(الأخبار)

الجزائر

دعوات تدخّل الجيش تستنفر «الدفاع»: توعّد ضباط سابقين بالملاحقة

توعّدت المؤسسة العسكرية الجزائرية بملاحقة ضباط سابقين قضائياً، بعد دعوتهم رئيس أركان الجيش إلى التدخّل، لصنع «أي محاولة لخرق الدستور» عبر تمديد ولاية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مثلما يجري تداوله حالياً

الجزائر ـ **محمد العيد**

أصدرت وزارة الدفاع الجزائرية، أمس، بياناً وُصف بأنه شديد اللهجة ضدّ ضباط عسكريين سابقين لم تُسمّهم، كانوا قد نشروا في الفترة الأخيرة مقالات وأجروا لقاءات صحافية دعت رئيس أركان الجيش، الفريق أحمد قايد صالح، إلى التدخّل قبل الرئاسيات المقبلة المزمع إجراؤها في شهر نيسان/ أبريل المقبل. وورد في البيان أن «بعض الأشخاص، ممّن تحرّكهم الطموحات المفرطة والنوايا السيئة، يحاولون إصدار أحكام مسبقة إزاء مواقف المؤسسة العسكرية من الانتخابات الرئاسية، ويمنحون أنفسهم حق التحدّث باسمها، باستغلال كافة السبل، ولا سيما وسائل الإعلام». واتّهمت وزارة الدفاع هؤلاء الضباط المتقاعدين بمحاولة «التأثير في الرأي العام، وادعاء مصداقية تعوزهم»، وقالت إنهم «قد تم توجيههم لمخاطبة القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي كخيار أخير، بعدما لم تحقّق مداخلاتهم الكتابية المتكررة عبر وسائل الإعلام أي صدى».

يتّجه هذا الكلام رأساً إلى اللواء المتقاعد علي غديري، الذي اشتهر في الأسابيع الأخيرة عبر مساهمات مكتوبة في عدد من الصحف الجزائرية. لكن أكثر ما يبدو أنه أثار حفيظة قيادة الجيش الجزائري، هو الحوار الأخير الذي أجراه مع صحيفة «الوطن» الجزائرية الناطقة بالفرنسية، والذي دعا فيه صراحة، الفريق أحمد قايد صالح، إلى التدخّل، بعدما وصفه بالرجل الوطني الذي لا يرضى بانتهاك الدستور، وذلك على خلفية الدعوات الحالية في الجزائر إلى تمديد فترة حكم الرئيس بوتفليقة، نظراً إلى عدم قدرته على الترشّح من جديد في الانتخابات المقررة بعد 4 أشهر فقط. وقال اللواء غديري، الذي شغل منصب مسؤول الموارد البشرية السابق في وزارة الدفاع، في المقطع الذي أثار غضب قيادة الجيش في جريدة «الوطن»: «بحسب ما يُثار، فإن هناك من يطالب بتأجيل الرئاسيات، والبعض بالتمديد للرئيس، وهي كلها سيناريوات غير دستورية. بحكم معرفتي بالفريق أحمد قايد صالح، لا أعتقد بأنه سيسمح للمقامرين بالمضي في ذلك». وأضاف: «ربما يكون الفريق متسامحاً في بعض الأمور، لكن عندما يتعلق الأمر بالوطن وباستقراره، يتحوّل إلى المجاهد (عسكري في الثورة الجزائرية ضد الاستعمار)، ولا أظنه سينخرط في مساعي مَن تُحركهم دوافع لا وطنية». وفي ردها الذي ينطبق تماماً على ما قاله اللواء غديري، ذكرت وزارة الدفاع أن البعض أصبحوا «يخوضون دون حرج ولا ضمير في تزّهات وخرافات تنبع من نرجسية مرضية، تدفعهم إلى حد الادعاء بالمعرفة الجيدة للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، وبقدرتهم على استقراء موقفها تجاه الانتخابات الرئاسية، وهو ما يشكل انحرافاً جسيماً ينمّ عن درجة متقدمة وخطيرة من اللاوعي، الذي لا يُحدثه إلا الطموح الأعمى». وأشارت المؤسسة العسكرية إلى إمكانية ملاحقة الضباط السابقين الذي يخوضون في السياسة أمام القضاء، كون هذه التصرفات، بحسب ما اعتبرت، تجاوزت حداً لا يُمكن السكوت عنه.

> يمنع القانون الصادر في آب 2016 الضباط السابقين من خوض النقاش السياسي

اتهمت وزارة الدفاع الضباط المتقاعدين بمحاولة «التأثير في الرأي العام» (أ ف ب)

والمعروف في الجزائر أن الضباط السابقين في المؤسسة العسكرية ممنوعون من الخوض في النقاش السياسي، بعد صدور قانون في 3 آب/ أغسطس 2016 يلزمهم بواجب التحفظ، ويضعهم تحت طائلة المتابعة أمام العدالة. وكان لافتاً ورود عبارات في بيان وزارة الدفاع تحدث عن «دوائر ضيّقة وخفية»، و«عرّابين» يوجّهون الضباط السابقين، وهي إشارات فهم بعض المتابعين على أن المقصود بها رئيس المخابرات السابق، الجنرال توفيق، الذي يعود الحديث عنه دائماً في الجزائر، باعتباره يقود جناحاً داخل النظام، متأوئاً للرئاسة وأركان الجيش.

وعلى رغم الحديث المتكرّر عن إمكانية تمديد ولاية الرئيس بوتفليقة وعدم الذهاب إلى انتخابات رئاسية، إلا أن هذا الاحتمال بدأ يتراجع شيئاً فشيئاً في الأيام الأخيرة، بعد تصريحات الوزير الأول أحمد أويحيى، ومسؤول حزب الأغلبية، جبهة «التحرير الوطني»، معاذ بوشارب، أمس، عن أن الانتخابات ستجرى في موعدها. وأثار نقاش تأجيل الانتخابات والتمديد للرئيس بوتفليقة جدلاً واسعاً بين السياسيين والقانونيين، وخصوصاً أن الدستور الجزائري لا يجيز تمديد ولاية الرئيس إلا في حالة «الحرب» فقط. وكان رئيس حزب «تاج»، الوزير السابق عمار غول، المحسوب على الموالاة، قد خلط الأوراق بتصريحاته في الفترة الأخيرة، والتي دعا فيها إلى تأجيل الانتخابات، وتمديد حكم الرئيس بوتفليقة، وذلك بمبرّر «استكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد»، وهو ما عدّه البعض إشارة إلى أن ثمة مَن يدفع إلى خيار التمديد، بالنظر إلى ارتباط الوزير غول بدوائر القرار.

إيران

طهران بعد غياب شاهرودي: لاريجاني لـ«مجمّع التشخيص»... ورئيسي للقضاء؟

بغياب هاشمي شاهرودي، الأسبوع الماضي، خسر النظام الإيراني أحد أركان مؤسساته الدستورية والسياسية. وأمس، قرر المرشد الأعلى تعيين خلف لشاهرودي، هو صادق لاريجاني، الذي سيحتاج بدوره إلى خليفة في منصب رئاسة السلطة القضائية

تعيد طهران ترتيب هيكل السلطة في أعقاب غياب أحد أعمدة النظام: رئيس السلطة القضائية السابق ورئيس «مجلس تشخيص مصلحة النظام»، والمرجع الديني محمود هاشمي شاهرودي. الأخير، الذي أشير إليه كمرشّح لخلافة المرشد علي خامنئي، أعاد مع وفاته قبل أيام التكهّنات بشأن المرشحين وحظوظ الأقطاب من رجال الدين البارزين في خلافة «الولي الفقيه». وهي تكهّنات تظلّ حديث المراقبين في الداخل والخارج، نظراً إلى حساسية منصب المرشد في الجمهورية الإسلامية، علماً بأن الدستور الإيراني يحدّد آلية لاختيار صاحب السلطة العليا في البلاد الذي يجب أن يحوز مواصفات خاصة، عبر اختيار أعضاء «مجلس الخبراء» المنتخب بدوره بالاقتراع المباشر من الشعب.

وأمس، أصدر المرشد خامنئي قراراً بتعيين صادق لاريجاني رئيساً لـ«تشخيص مصلحة النظام»، وهو الذي يرأس حالياً السلطة القضائية في البلاد، ليُخلف الراحل شاهرودي في المنصب. لاريجاني المولود في مدينة النجف العراقية والمحسوب على تيار «المحافظين»، يُعرف بـ«آية الله آملي» نسبة إلى مدينة آمل في محافظة مازندران (شمال البلاد) حيث ينحدر. وهو الشقيق الأصغر لرئيس البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي) علي لاريجاني، متزوّج من ابنة المرجع الديني وحيد الخراساني، وينتمي إلى عائلة لاريجاني الدينية، النافذة في البلاد، والتي يتوزّع أبناؤها على مناصب إدارية في السلطة، علماً بأنه لم يشارك أي منهم في دور بارز إبان الثورة.

وتردّد أن صادق لاريجاني (58 عاماً) كان يودّ العودة إلى مدينة قم، ومتابعة إلقاء المحاضرات في الحوزة الدينية، قبل أشهر على موعد انتهاء ولايته في السلطة القضائية. لكن قرار تعيينه الجديد، الذي فرضه غياب شاهرودي، يعني أن لاريجاني، الذي يواجه معارضة شرسة من الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، لن ينسحب من الواجهة، بل سيبقى في دائرة أقطاب الحكم في طهران. وقد أصدر خامنئي أمس بياناً ضمّنه قرار تعيين لاريجاني، جاء فيه: «نظراً للدور الفريد لمجمع تشخيص مصلحة النظام في مجال إدارة وتكريس أسس النظام المقدس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونظراً لرحيل العالم المجاهد آية الله هاشمي شاهرودي... وضرورة التنظيم العاجل لأركان مجمع تشخيص مصلحة النظام، أعيّنكم رئيساً لهذا المجمع المهم والمؤثر». كذلك شمل القرار عضوية لاريجاني في «صيانة الدستور»، مع الإشارة إلى أنه عضو أيضاً في «مجلس الخبراء». يشار إلى أن «مجمع تشخيص مصلحة النظام» مؤسسة معيّنة من قِبَل المرشد، تتركّز مهامها بشكل رئيسي على فصل النزاع بين البرلمان و«مجلس صيانة الدستور»، الذي هو أقرب إلى محكمة دستورية تراقب سنّ قوانين البرلمان وعدم تعارضها مع الشريعة الإسلامية. كما يمكن أن يضطلع المجمع بدور استشاري للمرشد.

ويأتي القرار قبل أشهر من موعد انتهاء ولاية لاريجاني في رئاسة السلطة القضائية، ما يعني أن عملية ترميم هيكل النظام وتعبئة المواقع الشاغرة تنتظر قراراً لا يقلّ أهمية بملء الفراغ في السلطة القضائية. ويرجّح متابعون أن يختار خامنئي لهذا المنصب المرشّح الخاسر في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، إبراهيم رئيسي، على رأس السلطة القضائية خلفاً للاريجاني. ورئيسي، الذي هو الآن عضو في «الخبراء»، عمل في القضاء مدة طويلة حتى شغل منصب نائب الرئيس السلطة القضائية قبل سنوات، قبل أن يخوض غمار المنافسة الانتخابية عن معسكر تيار «المحافظين».

(الأخبار)

العالم

المقابلة

المؤرخ الأميركي
سيث أنزيسكا

- لم تسعَ واشنطن يوماً لتسوية القضية الفلسطينية
- لا وجود لصفقة القرن ولم تعد «الدولة» مطروحة للتفاوض
- قرار تراجع الانسحاب من سوريا بلا اعتبارات استراتيجية

أجراها: **وليد شرارة**

لقد تعرّض الفلسطينيون لعملية خداع مديدة من قِبَل الإدارات الاميركية المتعاقبة. توصّل سيث انزيسكا، استاذ التاريخ في جامعة لندن، الى هذه الخلاصة بعد مسيرة بحثية امتزجت فيها الدوافع العلمية بتلك الشخصية. فانزيسكا الاميركي المولد، ترعرع وسط عائلة يهودية متدينة وصهيونية ملتزمة. غرست في نفسه تعلّقاً دينياً وروحانياً بـ«ارض الميعاد». والتحق بعد نهاية دراسته الثانوية بالمدرسة الدينية في مستوطنة غوش لتزيون لمدة سنة. خلال هذه السنة، اكتشف انزيسكا الفلسطينيين ومعاناتهم المريرة. التصوّرات المثالية عن إسرائيل التوراتية التي تبلورت لديه في الولايات المتحدة تبدّدت تدريجياً امام واقع الاحتلال. «كيف لا نرى الفلسطينيين ومعاناتهم؟». لم تعد التفسيرات المنطلقة من «الضرورات الامنية» مقنعة بالنسبة إليه. «عندما استذكر اليوم تسلسل الاحداث، يزداد اقتناعي بان الشكوك التي ايقظها العيش لمدة سنة في غوش لتزيون شكّلت دافعاً قوياً لديّ للبحث في الجذور التاريخية لقيام إسرائيل. وفي مسبّبات تغييب فلسطين»، كما يقول في مقابلة مع «الاخبار»

لم يكن «حلّ» القضية الفلسطينية وارداً بالنسبة إلى هؤلاء يوماً، بل العمل على تصفيتها على المدى الطويل. عملية السلام كانت منذ انطلاقتها عملية خداع برأي أنزيسكا: «إذا عدنا إلى سياق ما بعد حرب 1973، وخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة عام 1974، واكتساب القضية الفلسطينية بعداً دولياً، والتحوّلات التي طرأت على استراتيجية الحركة الوطنية الفلسطينية، جميعها تطوّرات ساهمت في فتح نافذة لحلّ دبلوماسي للصراع... إعلان البندقية حول حلّ سياسي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، الصادر عن الدول الأوروبية عام 1980، مثال على ذلك. الرئيس جيمي كارتر، عندما وصل إلى السلطة سنة 1977، كانت لديه نية جدية في السعي لإشراك الفلسطينيين في عملية التسوية. لم يسمح هذا السعي بالوصول إلى النتيجة المرجوة لسببين: الأول هو نجاح كيسنجر في فرض الحظر على أيّ اتصال بمنظمة التحرير عام 1975، وأظن أن تحوّل عملية التسوية إلى عملية خداع للفلسطينيين هي من ثمرات قرار كيسنجر. وإذا عدنا إلى أبحاث سليم يعقوب، أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا، فسنجد أن الغاية الرئيسية لدبلوماسية الظلّ التي اعتمدها كيسنجر بعد حرب 1973 كانت الحؤول دون أي حل للقضية الفلسطينية. باتت هذه المقاربة، أي تجاهل القضية الفلسطينية، في صلب الاستراتيجية الدبلوماسية الأميركية في الفترة اللاحقة. حاول كارتر كسر الحظر الذي فرضه كيسنجر. هذا ما يفسّر التوسّط السري الذي قام به وليد الخالدي مع منظمة التحرير في السعودية عام 1977، ومحاولة إقناعها بالموافقة على القرار 242. شهدنا محاولة جدّية للاتّصال بالمنظمة تمّت عرقلتها من خلال وثيقة كيسنجر، وبفعل عوامل سياسية داخلية في الولايات المتحدة. لم يستطع كارتر تجاوز عداء الجالية اليهودية للمنظمة وللفلسطينيين بشكل عام، وواجه معارضة شديدة من قِبَل صقور الحرب الباردة. كان هؤلاء، رافضين تماماً لأي كلام عن حق تقرير المصير للفلسطينيين، ويريدون العودة إلى سياسات أكثر حزماً تجاه الاتحاد السوفياتي.

السبب الثاني مرتبط بالصراعات بين العرب، واستعداد السادات لتقديم تنازلات جوهرية في الموضوع الفلسطيني... إذا عدنا إلى الوثائق، فإن حديث السادات عن الفلسطينيين في جلساته الخاصة، ونظرته لعرفات باعتباره مجرد أداة سوفياتية، يظهران أن القضية الفلسطينية لم تكن تعني له الكثير، وأن أولوياته داخلية مصرية. أوضاع بلاده الاقتصادية كانت صعبة للغاية، والحصول على استثمارات أميركية كان مسألة حيوية. اضطر كارتر إلى أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار ومراجعة حساباته. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحنا أمام عملية تسوية لا شأن لها بالتطلعات الأساسية للشعب الفلسطيني، بل تهدف الى تحقيق غايات سياسية أخرى؛ بينها تقديم الولايات المتحدة على أنها وسيط نزيه. وقد ساءت الأمور بشكل ملحوظ مع وصول (الرئيس الأميركي رونالد) ريغان إلى السلطة، والذي كان يعتبر الفلسطينيين مجرد وكلاء للسوفيات. اضطر ريغان الى تعديل مقاربته مع انطلاق الانتفاضة الأولى. المباشرة الأميركية للحوار مع منظمة التحرير عام 1988 كانت نوعاً من الإقرار بضرورة التعامل سياسياً مع الفلسطينيين. ما أشرحه في الكتاب هو أن الفترة الممتدة بين محاولة كارتر الأولى وأواخر الثمانينيات، المعطى المستجدّ على الأرض فيها هو توسّع الاستيطان في أنحاء الأراضي المحتلة. استراتيجية إسرائيل زاوجت ما بين العمل على القضاء على فكرة حق الشعب الفلسطيني في

> **التقيت وزير الخارجية العماني، وما سمعت منه عن التطبيع امر مذهل**

تقرير المصير على المستوى السياسي عبر كامب ديفيد، ومن ثم اجتياح لبنان عام 1982 لتدمير منظمة التحرير من جهة، وعبر خلق وقائع على الأرض من خلال الاستيطان من جهة أخرى».

بعد نهاية الثنائية القطبية والانتصار المدوّي للولايات المتحدة، ساد اعتقاد بأن تسوية القضية الفلسطينية من مصلحتها لترسيخ هيمنتها على المنطقة. «انتشر هذا الاعتقاد بالفعل بعد حرب الكويت، ولكن لم يكن قيام دولة فلسطينية مستقلّة ضرورياً بالنسبة إلى بوش الأب أو لبقية المسؤولين الأميركيين. هذا هو لبّ الموضوع عند الحديث عن تسوية للقضية، ولكن بعضهم يعتقد أن الحل ممكن عبر إنشاء كانتونات أو عبر مبادرات اقتصادية كما يجري الحديث حالياً أو عبر كونفدرالية مع الأردن... صحيح أن الأميركيين، بعد نهاية الثنائية القطبية، بات لديهم دور حيوي في العملية التفاوضية، لكن هذا الدور لم يقطع مع الثوابت التي بدأ على أساسها في السبعينيات. وقد ساهم ضعف رد الفعل العربي والتعامل مع الولايات المتحدة وكأنها وسيط نزيه في استمرار هذه السياسة. إذا نظرنا إلى ما يجري اليوم، نرى اعترافاً أميركياً بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ووقف تمويل الأونروا لتصفية قضية اللاجئين، والعودة إلى فكرة السلام الاقتصادي التي يتحدث عنها ترامب وكوشنير، بالتزامن مع تحوّل جذري في السياسات العربية، التقيت أخيراً وزير خارجية عُمان، وما سمعته منه عن التطبيع وعن علاقاتهم مع الإسرائيليين أمر مذهل. لم أسمع خطاباً مشابهاً من أطراف عربية في السابق. كيف يتمّ التطبيع مع إسرائيل من دون أيّ ثمن سياسي في المقابل؟ منذ عام 2011، ذهبت أطراف عربية بعيداً في ميدان التطبيع... وما ينطبق على عمان ينطبق على الإمارات والسعودية. نحن اليوم أمام مقاربات ساداتية بكل ما للكلمة من معنى، تختار وفقها بعض الأنظمة إعطاء الأولوية المطلقة لمصالحها الآنية على حساب القضية الفلسطينية».

في سياق كهذا، ما هو مضمون صفقة القرن وما هي وظيفتها؟ «لا وجود لصفقة القرن. منطق هذه الصفقة المزعومة هو إياه منطق الحكم الذاتي الذي طرح في السبعينيات، ويقوم على منح الفلسطينيين كانتونات صغيرة ومبعثرة من دون أيّ سيادة، تعتاش على مبادرات اقتصادية لتنمية نخبة مرتبطة بالخارج في ظلّ بقاء المستوطنات والسيطرة الأمنية للإسرائيليين. لم تعد الدولة الفلسطينية مطروحة كموضوع قابل للتفاوض... بالطبع، للإعلان عن هذه الصفقة وظيفة إقليمية مرتبطة بالصراع مع إيران، وبمحاولة إنشاء تحالف إقليمي لمواجهتها. لكن الأمر اللافت في الأيام الأخيرة، بعد الإعلان عن قرار الانسحاب الأميركي من سوريا، هو غضب الحكومة الإسرائيلية الشديد بسببه. هذا القرار وما يشي به من رغبة أميركية بالانسحاب، على الأقل عسكرياً، من الشرق الأوسط مقلق جداً بالنسبة الى الحكومة الإسرائيلية. بعد القرار، نشر مارتين أنديك تغريدة على تويتر يرى فيها أن السؤال الذي يمكن أن يُطرح أميركياً هو: ما الذي نحصل عليه من إسرائيل في مقابل الدعم الذي نقدمه لها؟ منطق ترامب الذي يستند إلى مقولة تبادل المنافع قد يفضي إلى طرح سؤال كهذا، يقطع مع الإجماع الذي ساد في النخبة السياسية الأميركية حيال العلاقة مع إسرائيل والدعم الهائل وغير المشروط الذي يقدم لها. نقطة أخرى ينبغي الإشارة إليها وهي الموقف من السعودية. ترامب ذهب في حمايته لابن سلمان إلى أبعد الحدود، لكننا شهدنا نهاية للإجماع التقليدي على تأييد سياسات المملكة في داخل المؤسسات الأميركية... أظن أن الكونغرس عندما سيعود للاجتماع في شهر كانون الثاني/يناير المقبل مع نوابه الجدد، سنسمع أصواتاً داخله تتساءل عن مغزى الاستمرار بدعم حكومة نتنياهو المتحالف مع قوى اليمين المتشدّد في المجر والبرازيل والولايات المتحدة نفسها».

يستبعد كثيرون في منطقتنا أن يكون قرار الانسحاب الأميركي من سوريا لم يأخذ بالحسبان الاعتبارات الاستراتيجية الأميركية. لكن، «ليس لدى ترامب تفكير استراتيجي، هو انفعالي ويتصرّف انطلاقاً من الانفعال وردة الفعل كالأطفال، بالإضافة إلى حساب الأكلاف المالية ولرغبته الدائمة في إرضاء ناخبيه عبر الإيفاء بالوعود التي قطعها أمامهم. هو لا يأبه بالتداعيات الاستراتيجية لقراره، وهذا ما دفع ماتيس إلى الاستقالة. لديه خطاب معادٍ للصين، لكنه لا يستند إلى رؤية واضحة حول كيفية مواجهتها، بل إلى أفكار وشعارات عامة».

◄ وفيات ►

بسم الله الرحمن الرحيم
إنا لله وإنا إليه راجعون
تسليماً بقضاء الله وقدره انتقل إلى رحمته تعالى المأسوف على شبابه:
محمد عباس رياض طليس
والدته: عواطف الشوّا.
شقيقه: علي طليس.
شقيقتاه: الدكتورة هيفاء والأستاذة زينب.
أعمامه: الحاج اكرم، الأستاذ عبد الغني، الدكتور علي، معن، مرسال، العقيد محمد، زين العابدين، حسين والعقيد حسن.
تقبل التعازي في بيروت نهار الأربعاء الواقع فيه 2/1/2019 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي – الرملة البيضاء - قرب مديرية أمن الدولة من الساعة الثانية بعد الظهر وحتى السادسة مساءً.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الآسفون: آل طليس، آل الشوّا وعموم أهالي بريتال.

إنا لله وإنا إليه راجعون
انتقل الى رحمته تعالى فقيدنا الغالي المغفور له
السيد سامي محمد حسين عاشور
زوجته: حنان يوسف يوسف
ابنتاه: سارة، وريما
أشقاؤه: العميد علي، حسن، عباس، المرحوم عفيف، ناجي، وفادي.
شقيقاته: عفيفة زوجة محمد حيدر عاشور
فريال زوجة رضا بربيش
إلهام أرملة المرحوم زكي غريب
مريم زوجة موسى عاشور
غادة أرملة المرحوم ناجي غريب
هناء زوجة محمد ويزاني
يوارى الثرى اليوم الإثنين الواقع في 31/12/2018 في جبانة بلدة شقراء الساعة (12) الثانية عشرة ظهراً .
تقبل التعازي قبل الدفن في منزل الفقيد وبعده في منزل شقيقه العميد علي عاشور في بلدة شقراء.
الآسفون: آل عاشور، آل يوسف، آل بربيش، آل غريب، آل ويزاني وعموم أهالي بلدة شقراء.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان مزايدة
صادر عن دائرة تنفيذ جب جنين - الرئيس وسيم التقي
المنفذ: يحيى قاسم عميص - بوكالة المحامي يعرب حيمور.
المنفذ عليهما: احمد علي الصلا وفاطمة عوض / زوجة محمد الصلا من القرعون والمجهولي محل الاقامة حالياً.
السند التنفيذي: حكم الغرفة الابتدائية الاولى في البقاع اساس 2017/442 قرار 2017/167 تاريخ 2017/10/03 والوارد الى هذه الدائرة من دائرة تنفيذ زحلة برقم 2017/1234 والمسجل لدينا برقم 2018/15 استنابات والمتضمن بيع العقارات رقم /1484/ القرعون بالمزاد العلني.
موعد المزايدة: الثلاثاء الواقع في 2019/02/12 الساعة الثانية عشرة ظهراً في قاعة المحكمة.
المطروح للبيع: العقار رقم /1484/ القرعون.
مساحته ومحتوياته: /2551/ متر مربع وهو ضمن منطقة جبلية ويمكن الوصول اليه عبر طريق معبد ويبعد عن الاماكن السكنية للبلدة وارضه بور وفيها بعض الاشواك والاعشاب البرية ولا يوجد عليها اية انشاءات او اشجار ولا يحاط بأية تصوينة.
الحقوق العينية: لا توجد
قيمة التخمين: /12,755/دولار أميركي.
بدل الطرح: /12,755/دولار أميركي.
شروط المزايدة: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ جب جنين قيمة الطرح في صندوق الخزينة أو لدى مصرف مقبول او يقدم كفالة معادلة وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ جب جنين، اذا لم يكن له مقام فيه، وعليه خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة، وعليه خلال عشرين يوماً دفع جميع الرسوم بما فيها رسم الدلالة.
رئيس القلم بالتكليف
محمد إسماعيل شرانق

إعلان
تجري بلدية صيدا عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء الموافق 2019/1/9 في مركزها في صيدا مناقصة عامة بطريقة تقديم الاسعار وبالظرف المختوم المقفل لتلزيم اعمال الذبح والمراقبة الصحية في مسلخ بلدية مدينة صيدا خلال عام 2019.
تقبل طلبات الاشتراك وتسلم باليد الى قلم البلدية لغاية الساعة الثانية عشرة من ظهر آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم مصحوبة بالتأمينات والمستندات المطلوبة.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص يومياً وخلال اوقات الدوام الرسمي في مركز بلدية صيدا - أمانة السر - الطابق الثالث.
صيدا في 2018/12/18
رئيس بلدية صيدا
المهندس محمد زهير السعودي
التكليف 2681

إعلان
تعلن مؤسسة كهرباء لبنان أنها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة الى دائرة بكفيا ولغاية اصدار شهر 2018/4 توتر منخفض.
فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة اسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.
لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني. يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.
بيروت في 2018/12/27

رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 2682

تبليغ قفرة حكمية
قررت محكمة ايجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2018/7/12 بالقرار 2018/836 بالدعوى 2017/875 المقامة من نوال نصار ورفاقها، اسقاط حق المدعى عليه يحي سبليني بالتمديد القانوني والزامه بإخلاء المأجور في الطابق السادس - شرقي - من العقار 3956/المصيطبة، بمهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب أحمد خضر العجل بوكالته عن صباح محمد رشيد الحلبي سند بدل ضائع للعقار 545 حلبا.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب مروان سعدالله سعد بوكالته عن يوسف ابراهيم شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2024 القبيات.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب ميلاد الياس سعادة بصفته احد ورثة الياس عيسى سعادة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 86 ايلات.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب عوض عبد الحميد عوض بوكالته عن انور وجمانة وخديجة اولاد عثمان الجندي ووهيبه وجيه الدهبي سند بدل ضائع لحصتهم البالغة بالعقار 233 الخريبة.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب طالب علي بيضون لموكله سليم محمد شريف جودي سندي تمليك بدل ضائع للعقارين 1223 و1240 برج الشمالي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عبد الهادي نجيب شمس الدين لموكلته سعدى نمر شمس الدين سند تمليك بدل ضائع للعقار 262 حنويه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور

طلب فؤاد احمد شلهوب لموكله جمال كمال حمود سندي تمليك بدل ضائع للعقارين 537 و2722 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب سمير محمد عيسى احد ورثة محمد عبد البديع عيسى احد ورثة عبد البديع حسين علي عيسى هو نفسه عبد البديع علي عيسى سند ملكية بدل ضائع للعقار 2888 شحيم.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
امين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت نايله منير العيد احد ورثة منير الشيخ رشيد العيد هو نفسه منير رشيد العيد سندات ملكية بدل ضائع عن حصصه في العقارات 1221 و2657 و2928/ 1 و2931 بعقلين.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
امين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلام تبليغ
تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة – المصلحة المالية الاقليمية في محافظة بعلبك الهرمل - دائرة خدمات المكلفين
المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بعلبك - دورس مبنى مستشفى دار الأمل سابقاً.
لتبليغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
وفاء عبد العزيز وهبة	182262	RR192506195LB
مريم اسعد وهبة	182265	RR192506204LB
محمد ضياء محمود علاء الدين	543343	RR192506439LB
BAALBECK TOURISM	1162005	RR192505402LB
طارق عبد الحفيظ الرفاعي	2065228	RR192506354LB
شركة نزها للتجارة والاستيراد والتصدير	2487280	RR192505861LB
علي حسين نزها	2521498	RR192505875LB
حسن علي نزها	2521503	RR192505889LB
عباس مصطفى مسرة	2828765	RR192505858LB
ميسر عبد الرحيم صالح	3076106	RR192506646LB
حمزة محمد رباح	3485875	RR192506371LB
قاسم محمد الدرة	3495202	RR192506629LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
عن رئيس المصلحة المالية الاقليمية في محافظة بعلبك – الهرمل بالنيابة
مارون نبهان
10 كانون الأول 2018
التكليف 2620

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عكار

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة الالتزام الضريبي في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ لصق LIPANPOST
سرين بو شاهين وشركاؤها EAU PURE	1970248	RR147219406LB	2018/10/29	2018/11/21
شركة دالبو غلاس للزجاج والمرايا ش.م.م	1753165	RR147219468LB	2018/11/09	2018/12/11
ابراهيم الياس نقولا	2885909	RR194054674LB	2018/11/08	2018/12/06
Auto Class Co.L.T.D	2491410	RR147219471LB	2018/11/13	2018/12/06
جوزف بشارة قضماني	286621	RR147219499LB	2018/11/14	2018/12/06
الصيدلية المركزية	415028	RR147219508LB	2018/11/12	2018/12/07
يوسف موريس دروبي	141147	RR147219539LB	2018/11/15	2018/12/06
RHK MARKETING AND TRADING	2864214	RR195774916LB	2018/11/21	2018/12/07
ناجي نجيب طايع	2486541	RR195774978LB	2018/11/23	2018/12/07
شركة ريحانة - محمد وشركاه	2487271	RR195774981LB	2018/11/21	2018/12/06
المثلث للتجارة العامة ش.م.م	2797548	RR195775046LB	2018/11/23	2018/12/07
شركة جروب 961 ش.م.م	2647833	RR195775077LB	2018/11/21	2018/12/06
INDIANA SAL	2444788	RR195775134LB	2018/11/21	2018/12/07
سكاي فلاي للسفر والسياحة (توصية بسيطة)	2470784	RR195775165LB	2018/11/21	2018/12/06
حاجو للتجارة العامة والمقاولات	2466378	RR195775267LB	2018/11/21	2018/12/06
عصام احمد سعد	590322	RR195775390LB	2018/11/23	2018/12/06
شركة الانماء السكني والعقاري ش.م.ل	104677	RR195775783LB	2018/11/23	2018/12/07
جورج وديع خوري	1413133	RR195775899LB	2018/11/21	2018/12/06
حسين الحلبي	247028	RR195776259LB	2018/11/23	2018/12/07
دوريس مجيد القيم	1727706	RR195776452LB	2018/11/21	2018/12/06
شركة تاميراس ش.م.م	310741	RR195776695LB	2018/11/23	2018/12/07
شركة سراي اليسار وكاليري اليسار ش.م.م	307289	RR195776727LB	2018/11/21	2018/12/06
شركة ايماج ش.م.م	199883	RR195776846LB	2018/11/23	2018/12/07
رايز غروب ش.م.م	1772268	RR195777529LB	2018/11/23	2018/12/06
ايلي طانيوس الاسطا	1753570	RR195777594LB	2018/11/21	2018/12/06
شركة اوليسول- تضامن	2987538	RR195778127LB	2018/11/21	2018/12/06
هاني بولس عقيقي	2833480	RR195778382LB	2018/11/23	2018/12/07
اتوليه زيربي ش م م	3142840	RR195778572LB	2018/11/23	2018/12/07
افران وحلويات الامير ش.م.م.	3064838	RR195778688LB	2018/11/23	2018/12/07
سناك بربر اغا	3023516	RR195778833LB	2018/11/21	2018/12/07

التكليف 2658

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ لصق LIPANPOST
شركة الفينيقيين للمقاولات ش م م	1632863	RR190794777LB	2018/08/17	2018/09/25
روبير نزيه الحواط	835256	RR190798266LB	2018/08/16	2018/09/26
شركة كومير ش.م.م.	99588	RR190799037LB	2018/08/09	2018/09/25
صابر غروب ش.م.م	1485277	RR190799845LB	2018/08/17	2018/09/25
شركة شرارة للمقاولاتش.م.م	103385	RR190800044LB	2018/08/17	2018/09/25
سبلندورا بيوتي كار	1380772	RR190800755LB	2018/08/16	2018/09/25
شركة اف ام سي غروب ش.م.ل	1719985	RR190800985LB	2018/08/17	2018/09/25
سي جي أ وود ش.م.م.	1891853	RR190801478LB	2018/08/16	2018/09/25
Atlantic...Ventilation,Heating&Cooling(نعيمه سامي جابر)	1943073	RR190801773LB	2018/08/17	2018/09/25
HARD TOP (شربل غارغوس غارغوس)	297748	RR190803289LB	2018/08/17	2018/09/25
كات وود -CUT WOOD(باتريسيا جوزف خليل)	570216	RR190803920LB	2018/08/16	2018/09/26
جمال علي ناصر	575268	RR190803981LB	2018/08/16	2018/09/25
فارما شور ش.م.م Pharmasure S.A.R.L	3019261	RR190804284LB	2018/08/17	2018/09/25
شركة فرتكس للتجارة والتوزيع ش م م	2777829	RR190804871LB	2018/08/16	2018/09/25
فرانس موزابيك (ابراهيم عبده عيد)	655943	RR190804942LB	2018/08/16	2018/09/27
ادمون يوسف رزق الله	109628	RR190805041LB	2018/08/16	2018/09/26
شركة فينزي FINZI ش.م.م	71356	RR190805157LB	2018/08/16	2018/09/26
M J GROUP S.A.R.L	261005	RR190805885LB	2018/08/16	2018/09/25
BOMBINO - CAFE S.A.R.L	263102	RR190805894LB	2018/08/16	2018/09/26
شركة عبد الأحد السياحية ش.م.م.	200555	RR190805951LB	2018/08/17	2018/09/26
خدمات وانماء ش.م.ل (للفنادق والمعارض الدولية)	203681	RR190805982LB	2018/08/16	2018/09/25
الخدمات الصناعية العامة جيس ش.م.م	211271	RR190806135LB	2018/08/16	2018/09/25
علي رضا خضرا - محطة محروقات	224004	RR190806254LB	2018/08/14	2018/09/26
محمد امين محمد اسماعيل مرحبا	46905	RR190806299LB	2018/08/16	2018/09/25
شركة مدينة فاشن ش.م.م	220435	RR190806625LB	2018/08/16	2018/09/25
شركة فيرست لوك	221462	RR190806682LB	2018/08/16	2018/09/25
اندريه انطوان المير	223931	RR190806767LB	2018/08/16	2018/09/25
خالد محمد قبوط	249550	RR190806784LB	2018/08/16	2018/09/26
مستشفى باستور ش.م.ل	224938	RR190806869LB	2018/08/17	2018/09/25
MABINA ENTERPRISES لصاحبها عصام عبد الحفيظ سليمان	300383	RR190806912LB	2018/08/16	2018/09/25
زياد جرجس جوخدار	319985	RR190807008LB	2018/08/16	2018/09/25
شركة القبيطري غولدن غلاس ش م م	331024	RR190807056LB	2018/08/17	2018/09/25
دهماني للمجوهرات ش.م.م DHAMANI JEWELS S.A.R.L	363119	RR190807158LB	2018/08/16	2018/09/26
غيابار ش.م.ل GHIABAR ش.م.ل	377307	RR190807201LB	2018/08/16	2018/09/26
شركة ج س ت غروب ش م م	380454	RR190807229LB	2018/08/16	2018/09/27
SPIGA FASHION GROUP S.A.L	391891	RR190807263LB	2018/08/16	2018/09/25
حسين شعلان شمص	394862	RR190807277LB	2018/08/16	2018/09/25
HLEIS RENT A CAR (الان جوزف حليس)	395194	RR190807285LB	2018/08/16	2018/09/25
غالب امين غالب	397333	RR190807303LB	2018/08/17	2018/09/25
ليبانيز مولدوفا ترافل ايجانسي ش.م.م	228101	RR190807325LB	2018/08/16	2018/09/25
شركة ديرفيليبوسيان وشركائه ش.ت.ب	400868	RR190807382LB	2018/08/17	2018/09/25
شركة فاشن لاين غروب	414844	RR190807422LB	2018/08/17	2018/09/25
شركة المنتوجات العربية ش.م.م	421806	RR190807453LB	2018/08/16	2018/09/25
الشرق للتريكو ش م م	1171473	RR190807541LB	2018/08/16	2018/09/25
زكور موسى الموسى	470016	RR190807657LB	2018/08/17	2018/09/26
MAGMA	474096	RR190807674LB	2018/08/16	2018/09/25
ورلد اوف موبايلز World of Mobiles ياسر الحاج وشريكه	475200	RR190807691LB	2018/08/16	2018/09/25
مجوهرات المدينة الذهبية ش.م.م	476046	RR190807714LB	2018/08/14	2018/09/25
هلال احمد موسى سوبرة	478299	RR190807759LB	2018/08/16	2018/09/25
الشركة الاحمدية ش.م.ل	489093	RR190807780LB	2018/08/16	2018/09/25
تراسوس ش.م.م TRACOS	495990	RR190807802LB	2018/08/16	2018/09/25
الاولى للاغذية الرياضية ذ.م.م-فرع	605321	RR190807921LB	2018/08/16	2018/09/25
هيبر ميديا ش.م.م	605495	RR190807935LB	2018/08/16	2018/09/26
اروس ش.م.ل	609553	RR190807952LB	2018/08/16	2018/09/26
شركة ايت كاترينغ ش م م	1909656	RR190807970LB	2018/08/16	2018/09/25
مؤسسة مصطفى خاتون للتجارة والمقاولات	610540	RR190807983LB	2018/08/16	2018/09/25
FUTURE INTERNATIONAL DIARIES F.I.D بواسطة وكيل التفليسة المحامي عطارد عبدالله	614517	RR190808017LB	2018/08/16	2018/09/25
شركة لا سيم ش.م.م LA CIME	615555	RR190808048LB	2018/08/14	2018/09/27
روجيه ميشال يني	617678	RR190808079LB	2018/08/16	2018/09/25
أي . أم . تي . ليمتد ش م م	3101520	RR190808153LB	2018/08/17	2018/09/25
مؤسسة جومانا يمين	252800	RR190839561LB	2018/10/31	2018/11/28
شركة هيلث كير مانجمانت ش.م.ل	1766666	RR193103997LB	2018/10/29	2018/11/19
فاطمة ماجد كتيل	1233428	RR193104652LB	2018/10/30	2018/11/19
بي جي ام ش.م.ل. هولدنغ BGM S.A.L HOLDING	3238762	RR193104961LB	2018/10/29	2018/11/21
اسوشياتس ش.م.ل. Associates S.A.L	3241885	RR193104975LB	2018/10/29	2018/11/21
ليبري ش م ل	3380465	RR193104992LB	2018/10/29	2018/11/19
Hoda et Chocolat ش.م.م	2305807	RR193105105LB	2018/10/29	2018/11/19
شركة بيرسونال انوفايشونز ش.م.م	2141790	RR193105233LB	2018/10/29	2018/11/19
سيده فرنسيس السقيم	1020828	RR193105410LB	2018/10/26	2018/11/19
منير توفيق مفرج	1457516	RR193105692LB	2018/10/30	2018/11/19
شركة الحسين ومطر - لونغ نك	2607320	RR193105701LB	2018/10/29	2018/11/19
شركة رمزي لتاجير السيارات ش.م.م	1364534	RR193105715LB	2018/10/29	2018/11/19
عيسى للتجارة و المقاولات (ايسكو) - حسين مصطفى عيسى	2488519	RR193105746LB	2018/10/31	2018/11/19
نبيل شريف طباره	85911	RR193105984LB	2018/10/29	2018/11/21
زكريا عاليه	3392868	RR193106070LB	2018/10/29	2018/11/19
Taila Shipping Line CO S.A.R.L	3143518	RR193106083LB	2018/10/30	2018/12/04
جهاد رشيد مطر	41062	RR193106106LB	2018/10/30	2018/11/19
اوكسيد سبورتس وار OXYD SPORTS WEAR	126169	RR193106154LB	2018/10/29	2018/11/21
مركز المواطنية الفاعلة (شركة مدنية محدودة)	1362114	RR193106168LB	2018/10/29	2018/11/19
محلات رائد فخر الدين للتجارة العامة	1397032	RR193106295LB	2018/10/29	2018/11/19
شركة SOLUTEL ش.م.م	994622	RR193106375LB	2018/10/29	2018/11/21
شارل جوزف تفنكجي	140418	RR193106446LB	2018/10/29	2018/11/19
بسام محمد ياسر زيادة	659236	RR193106450LB	2018/10/29	2018/11/19
شركة ديما لتاجير السيارات ش.م.م	232253	RR193106477LB	2018/10/26	2018/11/19
عبدالله عبدالكريم الرفاعي	3142024	RR193106582LB	2018/10/29	2018/11/19
ARTRIP PRODUCTION s.a.r.l	2759271	RR193106636LB	2018/10/30	2018/11/19
شادي ميشال شماس	201442	RR193106790LB	2018/10/30	2018/11/19
باند اندستريز ش م ل	3145652	RR193106905LB	2018/10/29	2018/11/19

التكليف 2676

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسمائهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة لاستراكال ش.م.م	1795	RR193114592LB
شركة عالم الكتب ش.م.م	4813	RR193119263LB
كابا سيستمز ش.م.ل	5860	RR193115540LB
شركة نقل اخوان ش.م.م	6959	RR193115893LB
دجي بولز ليمتد ش.م.ل	7003	RR193115519LB
شركة شامبس سبورت ش.م.م	10492	RR193115598LB
شركة ام.جي.ان للانتاج ش.م.م	10834	RR193115553LB
شركة استروس للسياحة والسفر ش.م.م	11003	RR193119918LB
شركة رشاد برس	12033	RR193119688LB
شركة ارتير ش.م.م	13079	RR193118268LB
جرجس حنا امين	50490	RR193118299LB
شركة اسار للهندسة والمقاولات	61620	RR193115607LB
شركة بردى اخوان للتجارة العامة	87497	RR193115536LB
شركة الهدف العالمية للتجارة والصناعة ش.م.م	144260	RR193120876LB
هشام خالد	153798	RR193120880LB
الصرفند	187501	RR193115624LB
شركة حجار للتطوير العقاري ش.م.ل	188911	RR193119348LB
فادي جورج زيادي	189226	RR193119351LB
لوجيكس انفستمنتس ش.م.ل	222281	RR193114924LB
سيمون الياس بخت	223650	RR193120920LB
شركة تسولاقيان للميكانيك	224474	RR193115726LB
بيرابار ش.م.م.	242300	RR193115774LB
ذيب امين وهبي	246035	RR193116718LB
مؤسسة مرعي شحادة التجارية M.C.H	246946	RR193120598LB
شركة الحشيمي للتجارة العامة	254075	RR193121029LB
مؤسسة الهلال للمقاولات والبناء ومواد البناء	256926	RR193118413LB
مصطفى محمد مسلم	258717	RR193115448LB
انتك تلكوم سيستمز -فرنسا-فرع لبنان	259395	RR193116253LB
في . دي . كوم ش.م.م	262781	RR193120805LB
احمد علي عساف	283141	RR193117894LB
وليد اديب ناصيف	294702	RR193116267LB
هولدنغ 5000 ش.م.ل	295936	RR193117979LB
الشركة اللبنانية لتجارة السيارات ش.م.م	304728	RR193115955LB
عاصم محمد كشلي - كشلي الكتريك	313397	RR193118648LB
بونيتا انتربريزس ش.م.م BONITA ENTERPRISES	400418	RR193116284LB
شركة س.ف.أ ش.م.م	407521	RR193116148LB
مؤسسة خليل الياس الحداد	462366	RR193119793LB
ايلي لطف الله زهار	543772	RR193118926LB
عطا الله سليم شريتح	554608	RR193117863LB
محمد عبد الله فايد	570438	RR193118308LB
شركة برفكت ديكور ش.م.م	737688	RR193116315LB
امتكس EMTEX (ميشال حنا بدرو)	817873	RR193116165LB
سايف لاين للسياحة والسفر	916144	RR193119440LB
برطون سرفيسيز BERTON SERVICES	984795	RR193119759LB
شركة اوكليد غروب ش.م.ل	1190500	RR193116182LB
انور احمد الابراهيم	1237999	RR193116196LB
شركة نصار التجارية	1372448	RR193114840LB
محطة المحبة للمحروقات - احمد حمود امين	1397254	RR193118210LB
محطة سايد حنا الشالوحي	1518604	RR193118104LB
ج كورنر ش.م.ل	1694522	RR193119921LB
يعقوب التجارية	1727765	RR193116240LB
جمال حسين علي	1782020	RR193119113LB
لـد انجنيرينغ ش.م.م	1802124	RR193119864LB
شركة كرنبي للتنظيفات (J. B)	1802598	RR193119816LB
شركة وارلد اوف هوليديز ش.م.م	1806855	RR193119855LB
زياد الجندي وشركاه	1835199	RR193121063LB
شركة شحبور اخوان	1859809	RR193119475LB
شركة ذي ايغل تكستيل ش م م	1867277	RR193117744LB
حسين علي حماده العثمان	1985056	RR193119100LB
أي اس أم غروب أول سيرفيسز آند مينتننس ش.م.م.	2011562	RR193119056LB
شركة ميغا ديلز ش.م.م.	2019301	RR193114717LB
MOUNT TRADING	2036574	RR193119277LB
محمد علي ياسين	2039808	RR193118078LB
ستوب شوب	2079042	RR193121077LB
لنا التجارية lana trading - ربيع خليل رعد	2172567	RR193109632LB
جي.اس.غروب ش.م.م.	2199129	RR193117727LB
نسرين جهير	2207286	RR193117846LB
رامي محي	2210467	RR193117829LB
محمد نجمي	2228244	RR193118064LB
ناصر علي الحركة	2259934	RR193118033LB
شركة تي فور - طـ ون ش.م.م.	2264739	RR193120981LB
ماك ترايدنغ اند ماب كونتراكتنغ ش.م.م	2380692	RR193120669LB
حسن نزار شاهين	2415470	RR193118532LB
شركة الكترو ميكانيكال تكنولوجي ش.م.م	2421334	RR193120641LB
CLEAN & MORE(جمال محمود ارقه دان)	2498746	RR193118002LB
ytl power services sdn bhd فرع لشركة اجنبية	2552629	RR193121151LB
محمود عبد اللطيف نزال	2564263	RR193118170LB
التلال الذهبية التجارية ش.م.م	2646993	RR193118223LB
شركة سعيد فرحات وشركاؤه للتجارة العامة	2692057	RR193120584LB
ليدرز	2761721	RR193117735LB
شركة التعاون ش.م.م	2800875	RR193118387LB
علي محمود ذيب	3024628	RR193119630LB
انجازات للتجارة والخدمات العامة	3051184	RR193118890LB
بترو تيم ش.م.م.	3145189	RR193119073LB
الأخوات الخمس ش م م	3193852	RR193121148LB
صيدلية سماح	3293014	RR193117982LB

التكليف 2667

حصاد الميديا 2018

الإعلام اللبناني مقلّباً دفاتر العام: ديناميكية رغم الأزمات

زينب حاوي

يمكن بكل سهولة، وصف عام 2018 في الإعلام اللبناني بالديناميكي بامتياز. حركة رست في اتجاهات مختلفة، حرّكت ركوداً كان مستحكماً، ولا سيما في ظلّ الأزمة الاقتصادية. في زمن الأزمة الكبرى والمصيرية للورق، وإقفال مؤسسات عريقة، كدار «الصياد» (في تشرين الأول/ أكتوبر)، أو وقوع صحف أخرى، في فخ الإثارة، لاستجلاب الأنظار، كصحيفة «النهار» التي لجأت الى حركة استعراضية في الشهر نفسه، عبر إصدار عدد ورقي بكسوه اللون الأبيض، احتجاجاً على أزمة تأليف الحكومة... سارت القنوات في طريق مختلف تماماً. إذ أنعشتها الانتخابات النيابية التي جرت في أيار (مايو) الماضي، كما لم يخلُ هذا العام، من حفلات انتقال من محطة الى أخرى، أشهرها انتقال مارسيل غانم، في آذار (مارس) الماضي، من قناة lbci، الى mtv، بعد 27 عاماً قضاها في برنامجه «كلام الناس». كما انتقلت داليا أحمد من «الجديد»، الى otv، بخلاف داليا كريم التي اتخذت مساراً عكسياً من القناة البرتقالية الى «الجديد». ولعلّ ذروة هذه الديناميكية، حطت في تشرين الأول (أكتوبر) أيضاً، عندما طرحت القنوات المحلية برمجتها الخريفية، وحشدت لها ترويجاً مشابهاً لما يحصل إبان الموسم الرمضاني.

في بداية العام، وتحديداً في شباط (فبراير)، كشفت «المنار» للمرة الأولى عن تفاصيل عملية الاستشهادي أحمد قصير (1982)، عبر وثائقي ضخم حمل عنوان «الهيب الصنوبر». أعادنا العمل الى تلك اللحظة التاريخية العظيمة من عمليات المقاومة، وتضمّن مفاجأة في نهايته، عندما شاهدنا صورة القائد الجهادي عماد مغنية، راسية على شاطئ «تل أبيب» بعد ذلك. أتحفنا المنتج والصحافي فراس حاطوم بثلاثية «حكاية طويلة»، بطلها المطلوب فضل شاكر. ثلاثية لُمعت صورة شاكر، وحاولت تبرئته، وتنقية صورته بعد غياب طويل له عن الإعلام. نيسان (أبريل) كان شهر الذروة عند القنوات. شهر التحشيد وطرح البرامج المتماشية مع الاستحقاق الانتخابي، سلة برامجية منوعة توزعت على الشاشات، بين «سيد نفسه» على «الجديد»، و«دق الجرس» على mtv، و«تحصيل حاصل» و«لوين واصلين؟» على lbci. برامج حاولت كسر النمط المعتاد للبرامج السياسية، من خلال اختراع أنماط جديدة، منها ما هو مستنسخ، ومنها ما هو منتج صاف. مع ذلك، بقيت هذه البرامج أسيرة لعبة الاستقطاب، والتسويق والترويج الانتخابي، الى جانب باقي «عدة» التطبيل من نقل مباشر لمؤتمرات صحافية ومهرجانات انتخابية مدفوعة.

> تغيير في شكل البرامج السياسية... وجدل حول احتكار البثّ التلفزيوني

انتقال الإعلامي مارسيل غانم، من lbci، الى mtv، كان علامة فارقة في الإعلام السياسي هذا العام. انتقال مهّدت له قناة المرّ، عبر استضافة غانم في برنامج «دق الجرس» (نيسان/ أبريل)، ليسجل أول ظهور له على الشاشة، بعدها، عمدت القناة الى تحشيد إعلامي وافتراضي، لبرنامجه «صار الوقت»، عبر إطلاق مؤتمر صحافي، أعلن من خلاله الانطلاقة الجديدة. حضر غانم في ساحة mtv، مع دفع تسويقي غير مسبوق، أصاب بسهامه المحطة التي قضى فيها أكثر من ربع قرن. إذ حاولت lbci التعويض بطرق مختلفة، آخرها نقل برنامج «لهون وبس» الى نهار الخميس، تزامناً مع «صار الوقت». طبعاً، أظهرت هذه المعادلة فشلها مع الوقت كون طبيعة البرنامجين لا تحتمل المنافسة ولا اقتسام الجمهور. خرج «صار الوقت»، وطرح تغييراً أكثره في الشكل لنمط البرامج السياسية. استديو ضخم، ميزانية عالية، جمهور غفير ومدرّب يحوطه، تجديد في الجنيريك، وحركة الكاميرا، وحتى في استجلاب ضيوف من الصف الأول (سعد الحريري، وليد جنبلاط...)، تبعه إطلاق برنامج «وهلق شو؟» على «الجديد»، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر). برنامج جورج صليبي، حاول من خلاله الإيحاء بأن محطته كسرت تقاليد البرامج السياسية، من خلال خلع الكرافات، وساعة اليد، وإستجلاب عنصر الجمهور الى الاستديو، وضيوف ثابتين. في موازاة ذلك، طرحت otv، برنامجها «ضروري نحكي» مع داليا داغر، الذي بدا شبيهاً بالتجارب المذكورة آنفاً، لكن بشكل مصغر. وهدف البرنامج ــ كما أعلن في الحلقة الأولى ــ الرد على «الماكينة التي تعمل لإفشال العهد». تغيّر في الشكل ولعبة البصريات والإبهار، لكن بقي التكريس لأهل السياسة والخنادق، على حساب المواطن ولقمة عيشه!

في غضون تلك الفترة، طفا الى السطح الخلاف، بل حرب «الردح»، بين mtv، وlbci. اشتعلت الشرارة الأولى مع انتقال غانم الى قناة mtv، واستحواذ الأخيرة على نقل حفل «ملكة جمال لبنان»، ساحبة هذا التقليد من المؤسسة اللبنانية للإرسال». حفلة اتسمت بالمبالغة في الترويج، وإبراز للإمكانات الإنتاجية الضخمة، و«استخدام» هشام حداد في هذه اللعبة.

برمجة الخريف التي بدأت تباشيرها في تشرين الأول (أكتوبر)، حشد لها، بشكل غير مسبوق، حتى إن «الجديد» وقتها، أقامت حفلة ضخمة في «كازينو لبنان» للإعلان عن برمجتها. وجوه وافدة وأخرى خرجت ببرامج جديدة. برمجة تعاطت معها على غرار ما تفعله في الموسم الرمضاني، من حشد ترويجي، وإخفاء للتوقيت انتظاراً للحظة الأخيرة. برامج استخدمت فيها الإثارة الجنسية والفضائح («أنا هيك»/ الجديد، «لوكا بيتش»/ otv)، وإطلاق مغامرة غير محسوبة كبرنامج «بكل طائفية» على lbci، الذي فشل في مقاربة قضايا حساسة، معيداً تكريس كليشيهات طائفية. بقي «كلنا للوطن» على «الجديد»، البرنامج الوحيد واليتيم، الذي برز في هذه البرمجة، عبر إظهار هدف نبيل، ألا وهو تقريب المسافات بين اللبنانيين، وتحطيم الأحكام المسبقة بعضهم عن بعض، بطريقة ممزوجة بالترفيه والمعلومة.

محمد نهاد علم الدين ـ لبنان

هذا العام أيضاً، شهد تغييراً واضحاً في خطاب mtv. موسم قد لا يعبر عن انقلاب في السياسة التحريرية لقناة دأبت على معاداة المقاومة، وبث خطاب الهوموفوبيا، والكراهية تجاه النازحين.

إشارات عدة، أرسلتها المحطة في اتجاهات مختلفة، لعل أكثرها حضر في «بيت الكل»، مع عادل كرم، آكان من خلال اسكتشات أم حوارات متفرقة. مضامين تقترب ولو بطريقة ساخرة إيجابية، من الآخر، ومن شرائح اجتماعية، غابت طويلاً عن الشاشة. هكذا، شاهدنا في «منا وجر» كيف رافق بيار رباط، سلام زعتري الى الأسواق الشعبية والمعدمة في «الطريق الجديدة»، و«صبرا». وكان أكثرها صدمة للمتابعين، مواكبة المحطة لعملية «درع الشمال» الصهيونية (في بدايتها) التي تعاطت معها، بكل مهنية ووطنية، واضعةً مصطلحات تخص المقاومة، ومجابهة العدو الإسرائيلي، قد تكون مستخدمة للمرة الأولى على شاشتها. وأبى أن ينتهي العام إلا على خلاف وانقسام بين القنوات. ظاهرة الاحتكار طالعت اللبنانيين/ات، أخيراً، من قبل شركتين تجاريتين تنويان توزيع البث التلفزيوني، بالاتفاق مع أصحاب الكابلات. اتفاق سقط بحكم استفراد كل من «الجديد»، وlbci، بقرار إنشاء شركة رديفة تكون وسيطاً بين هاتين الشركتين والقنوات التلفزيونية. أمر خشيته باقي المحطات (nbn، المنار)، ليصار في نهاية المطاف الى فرط عقد المشروع، والعودة الى الخانة الصفر، في البحث عن مصادر تمويل للمؤسسات المرئية.

يبقى مصير الصحافي والمصور سمير كساب، المختفي منذ عام 2013 في سوريا. قضية إنسانية بامتياز، لم تعرها القنوات أهمية، ولا السلطة الرسمية، باستثناء قناة lbci، التي دأبت من خلال مراسلها إدمون ساسين على تعقب الأمكنة التي كان كساب معتقلاً داخلها، علّه يجد خيطاً يوصله الى مكانه الحالي!

«كلنا للوطن»: عكس التيّار

من بين البرامج التي اتحفتنا بها الشاشات في الخريف، برز «كلنا للوطن» (إخراج سامر دادنيان) على «الجديد». البرنامج الذي يقدمه كارلوس عازار (الصورة)، عرف كيف يتميز في زمن الإعلام الرديء. «كلنا للوطن» الذي جمع بين الترفيه وتقديم المعلومة، يقوم على كسر الكليشيهات والأحكام المسبقة الراسخة في عقول اللبنانيين منذ زمن الحرب الأهلية. مجموعة حلقات، تعاقبت فيها وجوه معروفة من ميادين مختلفة، لتتبارى في ما بينها، وتقتنص معلومات عن البلدة التي يأتي منها الفريق الخصم. رحلة ممتعة أخذنا إليها «كلنا للوطن»، رغم الإمكانات الإنتاجية المتواضعة. برنامج أعاد دور الإعلام ومسؤوليته في فكرة التثقيف والمرح في آن، وكسر مقولة «الجمهور عايز كده»، وبث روح وطنية جامعة، من دون وعظ مباشر. برنامج سار عكس التيار، وحجز مكانة له في برمجة الخريف، وتألق فيه الممثل كارلوس عازار، وعرف كيف يدير، ويشارك أيضاً في صناعة مضمونه.

علي شعيب: جلسة سمر على الحدود

تزامناً مع حملة «درع الشمال» الصهيونية، التي أطلقها العدو أخيراً على الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية، بحثاً عن أنفاق مزعومة للمقاومة، برز الصحافي والمراسل الحربي علي شعيب (المنار). ربما لا يحتاج شعيب الى حدث كي يبرز، بل استطاع هذه المرة، بفضل السوشال ميديا، أن يكون هو الحدث بعينه، عبر تحويل صفحاته على هذه المنصات الى بث حي من الحدود.

تخطى علي شعيب صفة المراسل، ليتعداها الى فرض نفسه صحافياً يؤرق جيش الاحتلال، ويكون محط كلام وتعليق على السنة العديد من قياداته. في حملة العدو الأخيرة، كان شعيب يترصد لحظة بلحظة تحركات العدو، وينشر صوراً وفيديوات تفضح ضعفه وجبنه في كثير من المحطات. اسم علي شعيب، الذي لطالما ترافق مع الشجاعة ورباطة الجأش، استطاع مع حفنة من المواطنين تحويل تهويل العدو الى حفلات ساخرة، بل عمدوا في إحدى المرات الى تنظيم جلسة سمر على الحدود، كنوع من الرد على التهديدات. صور وفيديوات أسهمت في التصدي للحرب النفسية التي شنّها العدو، ورفعت، في المقابل، المعنويات لدى كل من شهدها وهزئ بعدها بضعف الإسرائيلي.

استدعاءات بالجملة

كان 2018 عاماً مليئاً بحفلات الاستدعاءات بحق الصحافيين والناشطين، الى حدّ تحرك منظمات وجمعيات دولية، لدق ناقوس الخطر، حول الحريات في لبنان. شهرا حزيران (يونيو) وتموز (يوليو)، كانا الأكثر انتهاكاً لحقوق الصحافيين والناشطين. فقد سجل ما يقارب الـ 45 استدعاء، أبرزها ما حصل مع الشاب شربل خوري، الذي نشر في تموز (يوليو) الماضي منشوراً فايسبوكياً ساخراً عن مار شربل.

منشور تفاعلت معه الزميلة جوي سليم، بتعليق صغير، لكن سرعان ما تحوّلا الى هدف باقي الناشطين الموتورين الذين لم يبخلوا بكمّ الإساءات والإهانات. منشور استدعيت على أساسه سليم الى «مكتب الجرائم المعلوماتية» وخضعت للتحقيق لما يقارب الـ 4 ساعات، كذلك حصل مع خوري، الذي أصدرت المدعية العامة وقتها غادة عون قراراً بمنعه من استخدام الفايسبوك لمدة شهر، استجابة لطلب «المركز الكاثوليكي للإعلام». تبع ذلك سلسلة استدعاءات للناشطين: إيلي خوري (سحب الاستدعاء على الفور)، عماد بزي (على خلفية منشور يتعلق بمنتجع «إيدن باي»)، رشيد جنبلاط، طوني طوق، هنادي جرجس، وديع الأسمر... الى جانب صحافيين؛ من بينهم: فداء عيتاني، رضوان مرتضى، محمد زبيب (الصورة)، مارسيل غانم، هشام حداد.. في الأشهر الأخيرة من السنة، سادت «هدنة» لهذه الاستدعاءات التي تحكمها العشوائية، وتخرج في الأصل عن القانون، كون المكتب المستدعي مؤسسة غير شرعية، وصلاحياته لا تتعلق باستجلاب الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي.

السيد في حوار مع «الشباب»

هي المرة الأولى، التي يفتح فيها الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله، ذراعيه للشباب، وتحديداً لمن لم تتعدّ أعمارهم العشرين. في أيلول (سبتمبر)، وتزامناً مع الذكرى الحادية والعشرين لاستشهاد نجله هادي، جلس السيد نصر الله أمام شابين لمحاورته. شابان ينتميان إلى مجموعة «روح الأمين»، التي أنشئت عام 2017، لإحياء ذكرى استشهاد شاب وجد فيه هؤلاء أنموذجاً لهم. وقتها بثت المقابلة على مواقع التواصل الاجتماعي كمقاطع متفرقة، وبشكل كامل بعدها عرضت على شاشة «المنار». علي ياسين، وإبراهيم ترمس، شابان وقفا وجهاً لوجه أمام «السيّد»، وحاوراه بكل سلاسة، فكان لقاء مفعماً بالعاطفة والتأثر أيضاً. في محطات عدة، كشف «سيد المقاومة»، تفاصيل تروى للمرة الأولى على الهواء، تخص عائلته ونجله الشهيد. وتزامناً مع هذا اللقاء النادر، كشف عن مرثية دوّنتها عقيلة السيد نصر الله، السيدة فاطمة ياسين، لدى استشهاد نجلها. مرثية اختارت الأخيرة الإعلامية بتول نعيم، لتؤدّيها، بصوت عذب وشجن، يعكس ما كانت تشعر به وقتها الأم التي فقدت ابنها.

إقفال الصحف

في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، هزّ قرار إقفال «دار الصياد»، الأوساط الإعلامية والشعبية. إقفال مفاجئ بعد أكثر من خمسين عاماً (تأسست عام 1945) إثر قرار كان بمثابة خضة جديدة، تنضم الى باقي إقفال المؤسسات الإعلامية الورقية. إذ يمكن وصف هذا العام بأنه الأقسى عليها، والأشد إيلاماً. بعد إقفال «السفير»، قبل عامين، وسلسلة الأزمات الاقتصادية التي طاولت مؤسسات أخرى، وموظفيها، بين تسريح وتملص من دفع المستحقات، أتى دور صحيفة «البلد»، التي أغلقت أبوابها، في تموز (يوليو) الماضي، بعد أزمات مالية عصفت بها. صحيفة «المستقبل» أيضاً، تتهيّأ لإقفال نسختها الورقية، وتطوير موقعها الإلكتروني. صحيفة «الحياة» كذلك، وتحديداً «مكتب بيروت» الذي شهد إقفالاً في حزيران (يونيو)، وصرف أكثر من ثمانين موظفاً/ة، مع إبقاء عشرين يسهمون في «الطبعة الدولية»، الى حين إعلانهم الإضراب، وتضامن زملائهم معهم في دبي، لتتوقف الطبعة عن الصدور، مع بقاء «النسخة السعودية». مجلة «سنوب» الشهيرة، لم تسلم أيضاً من المصير الأسود، إذ أعلنت عن قرار الإقفال، في الصيف الماضي، بعد 26 عاماً من الحضور على ساحتَي الموضة والجمال. سلسلة إقفالات بالجملة، أنهت عصوراً جميلة من زمن الصحافة اللبنانية، فيما تترنح البقية أمام مصائر مفتوحة، في ظل غياب الدور الرسمي، وتقاعسه عن القيام بخطوات عملية، قد تنقذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى على الساحة الإعلامية الورقية.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 31 كانون الأول 2018 العدد 3652

رحيل عاموس عوز... فرانكشتاين الصهيوني

دافع عن العدوان على لبنان وغزة، ودعم قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس

لندن ــ **سعيد محمد**

إذا كان ثمّة إسرائيلي تجسّد حياته تاريخ الكيان العبري المفتعل في الشرق، فلن يكون سوى الروائي عاموس كلاوسنر (1939 ـ 2018) الشهير بعاموس عوز الذي توفي أخيراً عن 79 عاماً. الراحل ولد في القدس لأب ليتوانيّ وأم بولنديّة هاجرا إلى «أرض الميعاد» نحو الـ «إسرائيل» التي كان المحتل البريطاني حينها قد استكمل تقريباً تأسيس بنيتها دولةً حديثة لليهود على الأراضي الفلسطينية. وقد فجع عاموس عندما كان فتى بانتحار والدته التي يبدو أنها لم تجد القوّة لمواجهة وحشة الاغتراب والعيش في مجتمع «اليهود الجدد» الذي كانت الحركة الصهيونيّة تحاول خلقه عبر تجربة هندسة اجتماعيّة لا إنسانيّة من خلال صهر مجموعات قوميّة متفاوتة في ثقافة مؤسطرة لدولة دينيّة الطابع زرعتها الكولونيالية الأوروبيّة كرأس جسر شرقي المتوسط على حساب السكان الأصليين وأصحاب الأرض.

بلا أمه، انتهى عاموس إلى حياة الكيبوتز، وهي معسكرات عيش جماعي اشتراكي الطابع، مثلت إحدى أهم أدوات المشروع الصهيوني لتكوين «اليهودي الجديد» إيديولوجياً. وبالفعل، عكست حياته لاحقاً نتاج تلك التجربة. إذ كان دائماً مزارعاً وجندياً وأديباً في آن واحد، تماماً كما الشخصية الصهيونية المثاليّة المغرقة في رومانسيتها. فهو تَسمَّى بعوز (أي القويّ بالعبرية) أيّام عمله في الكيبوتز. وخدم لاحقاً في الجيش الإسرائيلي في حرب 1967 وفي 1973 أيضاً. كذلك نشر كتابات عدة جلبت إليه الانتباه باكراً قبل أن ينشر سيرته الذاتيّة «قصة عن الحبّ والظلام» التي أصبحت أكثر الأعمال الروائيّة الإسرائيلية مبيعاً في تاريخ الدولة العبرية (القصير)، ويراها النقاد سرداً أدبياً لسيرة نشأة «إسرائيل» ذاتها.

أعماله الروائيّة المتتابعة تكاد تكون إعادة صياغة للحبكة ذاتها: علاقات غرام متداخلة، وشبق مكتوم وميول أوديبية تشكل أجواء عيش شخصيات أبطاله الـ «هاملتيّة» الطابع والمترددة دائماً خلال رحلة كشف سرّ معتّق أو فضيحة مدفونة، وغالباً في فضاءات مكانيّة شيزوفرينية تشبه تجربة عيش اليهودي الأوروبي المهاجر في بيوت عربيّة مسروقة في القدس. لعل روايته الأخيرة «جوداس» أو «يهوذا» (2017) كانت صوغاً نهائياً لتلك الحبكة التي كأنها ترى في «اليهودي الجديد» فرانكشتاين يهودياً: ملفقاً لكنه حيّ، وميتاً لكنه يحتفظ بمشاعر إنسانيّة عميقة. ظلّ عاموس قريباً من المؤسسة الأشكنازية العنصريّة المهيمنة على بقيّة المجتمع الإسرائيلي من اليهود الشرقيين، حتى عدّه كثيرون الناطق الأدبي باسمها.

وكان صديقاً مقرباً للساسة الإسرائيليين، ولا سيّما شمعون بيريز الذي كثيراً ما كان يلتقيه للاستئناس بآرائه كـ «نبيّ يرى المستقبل». وهو بتجربته الشخصية عبر نشأته في القدس غريباً، رغم أنها مسقط رأسه، أدرك مبكراً خطورة تجربة الاحتلال في شق وعي اليهود الجدد تجاه العالم. لذا، رغم مشاركته في القتال جندياً عام 1967، فإنه كتب ينصح الإسرائيليين بترك المناطق المحتلة تجنباً للوقوع في فخّ نفسيّ عميق. وقد حاولت المؤسسة الإعلامية الغربيّة دائماً تسويقه كـ «حمامة سلام» عبرانيّة، إلا أنّه لم يخف يوماً انحيازه المطلق إلى المشروع الصهيوني، مدافعاً عن «حق اليهودي الذي أغرقه الهولوكوست في التعلّق بقشّة نجاة، ولو على حساب الفلسطينيين». أيضاً، دافع بحرارة بالغة عن حروب إسرائيل العدوانيّة على لبنان وغزّة، وكان قبل موته من أبرز الأصوات الداعمة لقرار نقل السفارة الأميركيّة إلى القدس، داعياً أمم العالم إلى حذو حذو الرئيس دونالد ترامب.

مع تواضعه المصطنع، كان عوز يستطيب محاولة اليمين - الغالب على توجهات الإسرائيليين في العقد الأخير - تصويره كليبرالي معاد للأصوليّات. وللحقيقة، إن موته يمثل نهاية رمزية لتيار صهيوني واقعي كان في وقت ما جزءاً من الجيل الإسرائيلي المؤسس، ويرى إمكان تحقق مشروع إسرائيل وديمومته على المدى الطويل عبر نوع من تعايش - وإن فوقيّاً - مع محيطه العربي والفلسطيني حكماً. هذا التيار تقلّص اليوم إلى حدّ الانقراض في ظلّ الشوفينية المتصاعدة في المجتمع الإسرائيلي. ولم تعد هناك شخصيات مؤثرة فيه ممن ترى جدوى تقديم تنازلات بعدما تكفل الراعي الأميركي بإضعاف الدول العربيّة واحدة تلو الأخرى، ودفعها سراً وعلناً إلى الإقرار بالهيمنة العبريّة على المنطقة. غياب عوز، نهاية شكسبيريّة لتجربة فشلت.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ما يَصعبُ مَنْحُه

يكفي!.. يكفي ويَزيد!
لا أريدُ صُوَراً، ولا أزهاراً،
ولا بطاقاتِ مُعايَدة، ورسائلَ غراميّةً سمينة
مَحشُوّةً بالمَناظرِ الخَلّابة، والشلّالاتِ اليابسة،
والدموعِ المُحنَّطةْ؛
ولا قُبَلاً (على هيئةِ قلوبٍ يانعةٍ، أبديّةِ الحبِّ
والوفاء، بديعةِ البشاعةِ والتكوين)
مرسومةً بأقلامِ الحمرةِ وحثالاتِ النبيذِ الراقي؛
ولا شجوناً، ولا أشواقاً، ولا تَمَنِّياتٍ «قلبيّةً
صادقة» بدوامِ الصِحَّةِ والسعادةِ وطُولَةِ العمر؛
حتى ولا : «على أملِ اللّقاء.. حينَ تَهدأُ الأحوالُ
ويَتَوَفّرُ الوقت!».
قطعاً ولا : «مع خالِصِ الحبّ!».
ما أُريدُهُ مِمّنْ أُحِبُّهم (ما أريدُهُ حقّاً)
أَهوَنُ مِنْ ذلكَ بكثير، وأثمنُ مِن ذلكَ بكثير،
وأَصعَبُ مِن كلِّ ذلكَ بكثير.
مِمّنْ أُحِبُّهم: أريدُ «مَنْ أُحِبُّهم»...
أريدُ رؤيةَ محبّتهم.
لا أقلَّ ، ولا أَقَلّْ!...
وَ نسيتُ شيئاً:
لا أريدُ مزيداً مِنَ الألم.

2018/1/7

كارول منصور تحيك قصة فلسطين

بالتعاون مع «نادي لكلّ الناس»، تقدّم جمعية «السبيل» نادي السينما الشهري، وهو نشاط مجاني في المكتبة العامة لبلدية بيروت في الباشورة. في 14 كانون الثاني (يناير) المقبل، سيكون الموعد مع وثائقي «خيوط السرد» (78 د ـ 2017) لكارول منصور (الصورة). في هذا العمل الذي كتبته سحر منذور وأنتجته منى خالدي، توظّف المخرجة اللبنانية التطريز الفلسطيني التقليدي، لتحيك البنية الدرامية لشريطها، وترسم صورتها عن فلسطين عبر 12 امرأة فلسطينية، يجلسن أمام الكاميرا، وتستعيد كلّ منهنّ حياتهن قبل الاحتلال، والحالية، وأحلامهن.

«خيوط السرد»: الإثنين 14 كانون الثاني ـ 19:00 ـ المكتبة العامة لبلدية بيروت (الباشورة ـ بناية الدفاع المدني ـ الطابق الثالث).
للاستعلام: 01/664647

نبذة عن تاريخ لبنان مع جيل سماحة

«نبذة عن تاريخ لبنان: من 1920 إلى 1975»، هو عنوان اللقاء الذي تحتضنه مكتبة Aaliya›s Books في الجميزة في 10 كانون الثاني (يناير) المقبل، ويتحدّث خلاله الناشط السياسي جيل سماحة. ينقسم النقاش إلى شقّين: الأوّل هو الانتداب الفرنسي (1920 ـ 1943) لناحية «تقاسم النفوذ وبناء جمهورية برلمانية وأزمة الهوية والطائفية نحو الاستقلال». أما الجزء الثاني، فيحمل عنوان مرحلة الاستقلال (1943 ـ 1975)، وتتنوّع فيه المواضيع بين محاولات بناء الدولة، والازدهار الاقتصادي، والفوارق الاجتماعية، والديموغرافيا، والتفاعل مع أزمات وصراعات المنطقة والعالم، بالإضافة إلى بيروت عاصمة ثقافية.

الخميس 10 كانون الثاني ـ الساعة السابعة مساءً ـ Aaliya›s Books (شارع غورو ـ الجميزة). للاستعلام: 01/566375

«عرض كتير قوي»: موعدان إضافيان

نظراً لتفاعل الجمهور مع «عرض كتير قوي» (كتابة وإخراج سليمان زيدان)، لن تتوقّف المسرحية على «مسرح أبراج» (فرن الشبّاك). فبعدما كان يُفترض أن تختتم في 27 كانون الأوّل (ديسمبر) الجاري، سيطلّ العمل لليلتَيْن إضافيتَيْن قابلتَيْن للتجديد. في 10 و17 كانون الثاني (يناير) المقبل، يعود سليمان زيدان وسليم علاء الدين لتجسيد بطولة المسرحية التي تدور أحداثها ضمن أجواء كوميدية على المسرح حيث يتعرّض ممثّل للضغط من قِبل أحد الحاضرين لتغيير موضوع مسرحيّته، فيجد نفسه مرغماً تحت التهديد على التنفيذ. نقاشات حادّة، واختلافات في الرأي، ومخاوف من نقد الصحافة والزملاء، تولد مسرحيّة جديدة بعيدة من كلّ التوقعات. باختصار، يركّز العمل على رغبة كلّ فنان في تقديم «عرض كتير قوي»، وما يعترض ذلك من عقبات ومعاناة في بلد كالذي نعيش فيه.

«عرض كتير قوي»: 10 و17 كانون الثاني ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح أبراج» في سنتر «أبراج» (فرن الشبّاك ـ الطابق الثاني السفلي ـ قضاء بعبدا). تباع البطاقات في المسرح وفي «مكتبة أنطوان». للاستعلام: 01/288760 أو 03/586330

سليمان زيدان وسليم علاء الدين خلال التدريبات

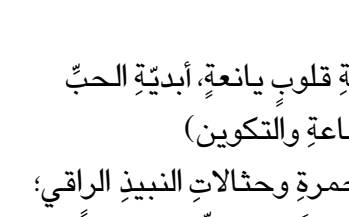

هيلاريون كبوجي قدوة المقاومين

بعد عامين على رحيل هيلاريون كبوجي (1922-2017) رجل الدين السوري المولود في حلب، الذي أصبح مطراناً لكنيسة الروم الكاثوليك في القدس علم 1965، قبل أن يجيّر موقعه في خدمة القضية الفلسطينية، دعا أصدقاء المطران في المنفى كل الذين «لا يزالون يؤمنون بأنّ القدس لنا، وبأنّ القامات الباسقة مثله يجب أن تبقى قدوة لنا» إلى زيارة ضريح المناضل في «دير المخلص للرهبنة الباسيلية الحلبية» (جونية صربا) لوضع باقة ورد على قبره عند الثالثة من بعد ظهر غد الثلاثاء. في هذه المناسبة أيضاً، تقيم «الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة» لقاءً هو عبارة عن تحية «للمطران المناضل وكل شهداء المقاومتين اللبنانية والفلسطينية» بعد غد الأربعاء (الساعة 11) في «دار الندوة» (الحمرا)

الإثنين 31 كانون الاول 2018 العدد 41
Lundi 31 Décembre 2018 no41

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
عبد الحليم فضل الله
كيف السبيل إلى مغادرة النفق؟

03
محمد زبيب
احذروا خطاب الإصلاح الشائع

04
فيفيان عقيقي وعلي هاشم
حصاد 2018 في 7 رسوم بيانية

07
مايكل روبرتس
توقّعات 2019

08
غسان ديبة
نحو ثورة سياسية للإنقاذ

تطور العجز الجاري والعجز المالي والدين العام (1993-2018)

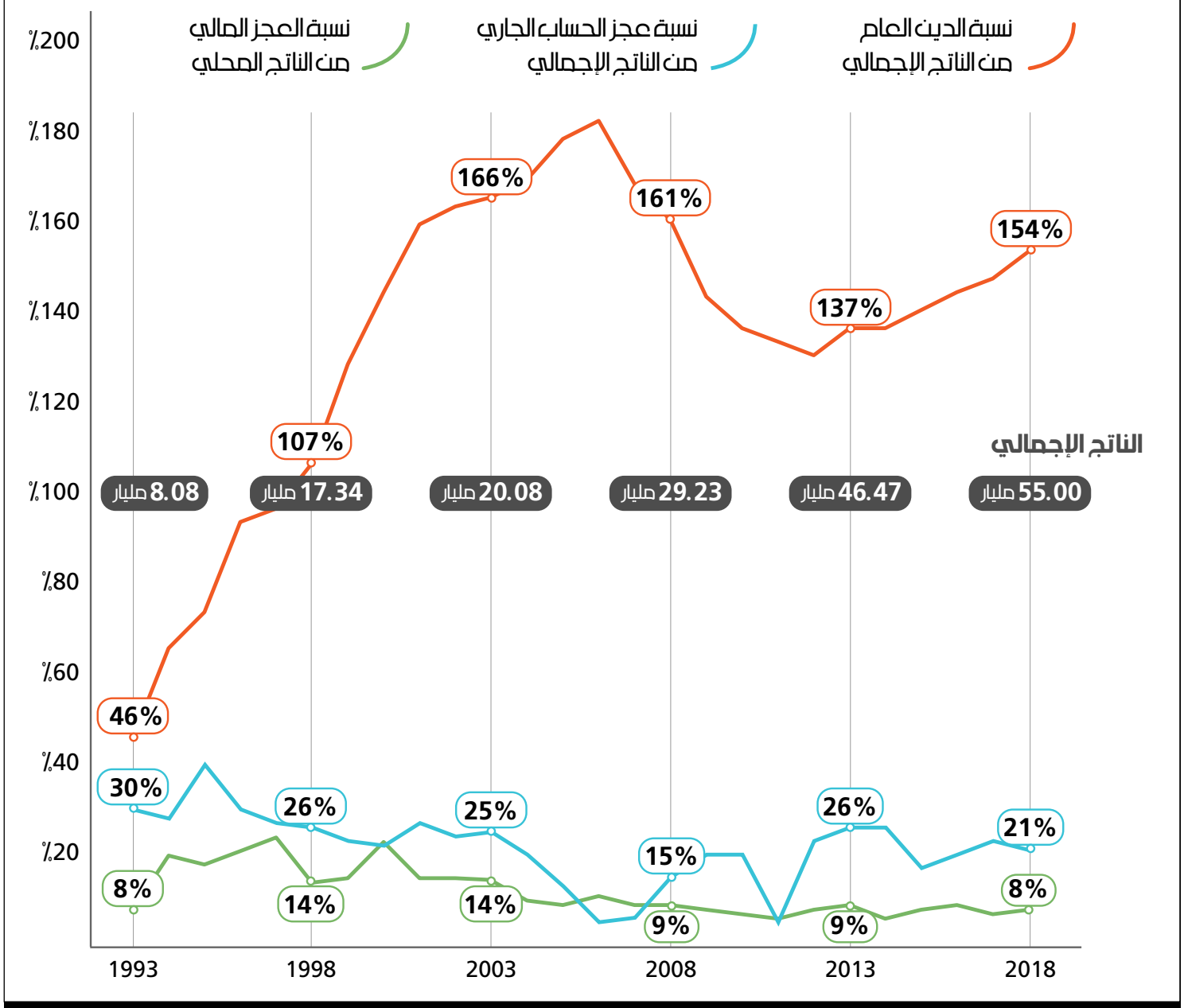

المصدر: بيانات البنك الدولي تصميم: سنان عيسى

2019-2018: إعادة اكتشاف «العجز التوأم»

كل التقارير الصادرة عن لبنان في عام 2018، ركّزت على ابتلاء الاقتصاد اللبناني بما يُسمّى «العجز التوأم»، أي تلك الظاهرة التي يترافق فيها تنامي عجز المالية العامّة مع تنامي عجز الحساب الجاري. وعلى رغم أن النظرية الاقتصادية الشائعة ليست واثقة من أن العجز الأوّل هو المسبّب للعجز الثاني، إلّا أن إعادة اكتشاف هذه الظاهرة، في ظلّ تفاقم أزمة تمويل النموذج الاقتصادي اللبناني، حرّكت الدعوات إلى تقليص القطاع العامّ بصفته العلاج السحري لأزمة القطاع الخاصّ! وهذا ما سيتمحور حوله «الخطاب الإصلاحي» للعام 2019، تحت عنوان «التقشّف»

حتى لا تبدو المسألة كطلاسم يصعب فهمها، سنحاول تبسيطها إلى أقصى حدّ:

كلّ عمل يقوم به المقيمون في بلد ما، يمثّل في الحصيلة مجموع دخلهم الأوّلي المُحقّق سنوياً (أي الأجور والأرباح وريوع الملكية والفوائد وعوائد الأسهم)، ويُطلق عليه اسم «الناتج المحلّي الإجمالي»، ويفترض أن يكون ناتج هذا العمل كافياً كلّ سنة لتمويل الاستهلاك الخاصّ (إنفاق الأسر) والاستهلاك العامّ (إنفاق الدولة) وتكوين رأس المال (أي استثمارات القطاعين العامّ والخاصّ). وبالتالي، يفترض أن يكون الناتج السنوي كافياً لشراء السلع والخدمات الضرورية والكمالية، المُنتجة محلّياً والمستوردة من الخارج (تمويل العجز التجاري). بانتظار إحصاءات أكثر وضوحاً لحصيلة عام 2018، سنعتمد على الحسابات القومية لعام 2017، الصادرة أخيراً عن إدارة الإحصاء المركزي، لتوضيح المسألة بالأرقام، وسنفترض أن الاتجاه ازداد سوءاً في عام 2018.

تخبرنا الحسابات القومية، أن المقيمين في لبنان أنفقوا نحو 56 مليار دولار لتمويل استهلاكهم النهائي (87,5% لاستهلاك الأسر و12,5% لاستهلاك الحكومة)، وأنفقوا أيضاً نحو 10,5 مليار دولار لتكوين رأس المال (92% عبر القطاع الخاصّ و8% عبر القطاع العامّ). أي أنهم احتاجوا إلى 66,5 مليار دولار في عام 2017 للإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، إلّا أن ناتج عملهم السنوي المُحقّق في داخل لبنان لم يتجاوز 53,4 مليار دولار، ما يعني أن الاقتصاد اللبناني لا يولّد دخلاً كافياً ليمدّ المجتمع بالسلع والخدمات التي يستهلكها، وهو احتاج إلى أكثر من 13 مليار دولار فوق ناتج العمل السنوي لتمويل العجز بين ما استورده المقيمون من سلع وخدمات مُنتجة في الخارج (26 مليار دولار) وما صدّروه من سلع وخدمات مُنتجة في الداخل (13 مليار دولار). وفق هذه الحسابات، يزيد الاستهلاك العامّ والخاصّ عن الناتج المحلّي الإجمالي (105%)، في حين يقلّ الاستثمار العامّ والخاصّ عن 20% من هذا الناتج، أمّا العجز التجاري (سلع وخدمات) فيساوي 25% من الناتج المحلّي. وهذه النسب تشير إلى المعضلة الأهمّ في النموذج الاقتصادي اللبناني، الذي ترسّخ على مدى ربع قرن بعد اتفاق الطائف، فلكي يستمرّ هذا النموذج، عليه أن يكون قادراً على تأمين ما يوازي ربع الدخل المُحقّق في الاقتصاد اللبناني سنوياً من مصادر خارجية، سواء عبر الديون أو التحويلات أو الاستثمارات المباشرة، وهذا ما يُعبّر عنه الحساب الجاري، الذي يصف حصيلة التعاملات بين المقيمين في البلد والمقيمين خارجه.

تشكّل الاقتصاد السياسي للنموذج اللبناني على قناعة غريبة بأن التدفّقات الخارجية إلى لبنان يمكن أن تستمرّ بالنموّ إلى ما لا نهاية، وبما يغطّي الحاجات التمويلية السنوية للمقيمين في لبنان، وتمّ التعامل مع ذلك كما لو أنه لا يرتب أكلافاً أو أن هذه الأكلاف قابلة للتحمّل مهما بلغت. في الواقع، توجد طريقتين للتعامل مع عجز الحساب الجاري، فإمّا أن تعمد الدولة إلى التدخّل بقوّة، عبر الاستثمار العامّ والسياسات الضريبية والنقدية، من أجل تعديل بنية الاقتصاد المحلّي وجعله يعمل ويُنتج وينمو بما يؤمّن الدخل الكافي للمقيمين، أو أن يجري التغاضي عن هذه المسؤولية الكبرى واستسهال تمويل الإفراط في الاستهلاك عبر زيادة المديونية العامّة والخاصّة كبديل من زيادة الإنتاج، وتصدير القوى العاملة كبديل من تصدير السلع والخدمات، وهذه الطريقة هي التي جرى اعتمادها في لبنان على مدى ربع القرن الأخير، وقد أسفر ذلك عن هجرة ما يوازي نصف القوى العاملة في لبنان، في حين قدّر صندوق النقد الدولي أن مجموع الدَين الخارجي المُترتّب على الاقتصاد المحلّي (بما في ذلك ودائع غير المقيمين) تجاوز 200% في هذا العام.

لأسباب كثيرة، استطاعت هذه الطريقة أن تعمل حتى عام 2010، عندما بدأت تظهر عوارض الفشل البنيوي في تمويل حاجات المقيمين عبر زيادة تحويلات المهاجرين والديون الخارجية، فنموّ الناتج المحلّي الإجمالي ضعيف جدّاً، وربّما سيدخل في حالة الانكماش، في الوقت الذي تراجع صافي تحويلات المهاجرين بنسبة النصف، بسبب زيادة إحلال العمالة الأجنبية وارتفاع تحويلاتها إلى الخارج، وتراجعت التدفّقات الخارجية بوتيرة سريعة حتى بلغ عجز ميزان المدفوعات في هذا العام أكثر من 5 مليارات دولار، أي أن التدفّقات المالية الخارجة من لبنان كانت أعلى بهذه القيمة من التدفّقات الداخلة إليه، وهذه الظاهرة المستمرّة منذ عام 2011 لم يشهدها لبنان في تاريخه حتّى في أحلك ظروف الحرب الأهلية والحروب الإسرائيلية.

ما نواجهه الآن تحت عنوان الضغوط على سعر صرف الليرة التي تفرض رفع أسعار الفائدة، وبالتالي كلفة تمويل هذا النموذج، هو التعبير المباشر عن تفاقم هذه الظاهرة منذ تسعينيات القرن الماضي. فهذه الظاهرة ليست جديدة إطلاقاً، وبالتالي لم نكن بحاجة إلى إعادة اكتشافها، بقدر ما نحتاج إلى إعادة تعريفها، بوصفها أزمة قطاع خاصّ، يُحقّق الأرباح من تشجيع الاستهلاك والريع، لا سيّما ريع الفوائد والملكيّة العقارية، وبالتالي لا يولّد الدخل الكافي ولا فرص العمل، فضلاً عن أنه يزداد تركّزاً لدى عدد ضئيل من الناس. المشكلة التي نواجهها في عام 2019 تكمن تحديداً في أن إعادة اكتشاف ما يُسمّى «العجز التوأم»، ليست إلّا محاولة جديدة لنقل الأزمة إلى القطاع العامّ وتحميلنا مجدّداً الكلفة، عبر تصوير هذه الأزمة على أنها أزمة عجز مالي سببه الدولة وإنفاقها العامّ، ولا الاقتصاد السياسي الذي سخّر الدولة والاقتصاد في خدمة الأقلّية السعيدة.

7 فرضيات للأزمة ومسارات للحلّ العاجل
كيف السبيل إلى مغادرة النفق؟

عبد الحليم فضل الله
استاذ جامعي - رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

كيف نفهم الأزمة التي نواجهها؟ يحاول هذا المقال ان يشرح المغالطات الكثيرة التي حكمت خيارات السياسة في لبنان. ويركّز على نقد 7 فرضيات خاطئة، ويقترح مسارين لمعالجة الأزمة عبر إصلاح النظام الضريبي وإجراء خفض فوري لكلفة الدَّين العام، والعودة إلى استخدام الإجراءات الجمركية لخفض فجوة العجز في ميزان المدفوعات

بدايةً، سنناقش بضع فرضيات مُلتبسة أو خاطئة سيطرت على أذهان واضعي السياسات العامّة والممسكين بالقرار في لبنان زهاء ربع قرن، وسبّبت تضخيم الأزمة الاقتصادية وتعطيل الحلول أو تأخيرها أو زيادة ثمنها. وهنا نضع جانباً الارتكابات الخطيرة والانتهاكات الجسيمة كالفساد والمحسوبية والزبائنية وغيرها ممّا بات معروفاً وغنياً عن التكرار والذكر.

1- الفرضية الاولى:

تستطيع الدولة السيطرة على نموّ أصل الدين، أمّا تكاليفه فمتروكة لقوى السوق. لنتذكّر هنا أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الدَين العام محلّي، ويعود جزء كبير منه إلى المصارف التجارية اللبنانية. ومع أن هذا يضع الحكومة في موقع التبعية للتمويل المصرفي، إلّا أن الدولة في المقابل، أي الحكومة والبنك المركزي معاً، تتمتّع بنقطتي قوّة: الأولى، أنها تستحوذ على الجزء الأكبر من سوق الائتمان المصرفي، فأكثر من 70% من موجودات المصارف موظفة لدى القطاع العامّ (50 ألف مليار ل ل منها في سندات الدَين العامّ و187 ألف مليار تقريباً لدى مصرف لبنان)، وهذا يساوي 2,35 مرّة من تسليفاتها للقطاع الخاصّ المقيم(!). وبذلك يكون القطاع المصرفي بحاجة ماسّة للسوق التي تؤمّنها له الدولة لتوظيف موارد تزيد على أربعة أضعاف حجم الاقتصاد، ولا يمكن القطاع الخاصّ استيعابها وتحمّل تكاليفها بمفرده. أمّا نقطة القوة الثانية، فهي الصلاحيات السيادية للدولة بفرض التشريعات التي تمنع بعض المؤسّسات والقطاعات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية من مراكمة أرباح استثنائية وغير مُبرّرة على حساب الآخرين، وبما يخالف مقتضيات المصلحة العامّة. وفي جميع الأحوال، فإن الدولة لن تعدم صياغة معادلة الدَين العامّ وتكاليفه من خلال إدخال عناصر اقتصادية عليها، ومن ذلك (خصوصاً) ربط كلفة الدَين بمتغيّرات اقتصادية حقيقية، كعجز ميزان المدفوعات ومعدّلات النموّ الحقيقي، ليكون أثر الفوائد بذلك مضاداً للدورات الاقتصادية، لكونها تنخفض مع انخفاض النموّ وترتفع بارتفاعه، فضلاً عمّا يؤدّي إليه ذلك من تقليص لأعباء خدمة الدَين عن كاهل المالية العامّة.

2- الفرضية الثانية:

وهذا بحدّ ذاته على الفرضية الثانية المتمثّلة بالفهم المغلوط لمبدأ استقلالية السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية. فهذا المبدأ يعمل باتجاه واحد، حيث بدت أولويات الحكومة، في معظم الأوقات، جزءاً لا يتجزّأ من السياسة النقدية من دون حصول العكس. وفي معظم الحالات، لم تكن رؤية السلطتين المالية والنقدية للمخاطر والتحدّيات موحّدة، ما أضعف الموقع التفاوضي للحكومة تجاه الأطراف المحلّية المفروضة لها، ولا سيّما تجاه المصارف التي تمكّنت من تحقيق أرباح طائلة بسبب مرونة أسعار الفائدة في الصعود، وعدم مرونتها في الهبوط. ويؤكّد ذلك، اتساعُ الفارق بين الفائدة في الأسواق المحلّية ومثيلاتها في الأسواق العالمية في السنوات العشر الأخيرة من دون مبرّرات معقولة، وضعفُ العلاقة بين معدّلات الفائدة ونموّ الودائع. وكما بيّنّ الرسمان المرفقان (1 و2)، كانت الفوائد في لبنان عشية الأزمة المالية العالمية في 2008 أعلى من معدّل لليبور بثلاث نقاط تقريباً، ليتضاعف الفارق بعدها، ما كبّد الخزينة والمقترضين ثلاث نقاط إضافية من الفائدة على الرغم من النموّ الكبير في الودائع، وخصوصاً في السنوات 2006-2010.

وبوضوح أكبر، تبدو السلطة النقدية، في كثير من الأحيان، أقرب إلى القطاع المصرفي منها إلى السلطة المالية. ففي الأزمات يميل المصرف المركزي إلى رفع سعر الفائدة لضبط الأسواق النقدية واستقطاب السيولة بالقطع الأجنبي، وهذا يحقّق للمصارف مستويات عالية ومتصاعدة من الأرباح في توظيفات ذات مكاسب فورية ومخاطر صفرية كما في الهندسات المالية، أو في توظيفات محدودة الخطر بالدولار الأميركي ذات فوائد أعلى بست نقاط عن معدّل ليبور، وهامش بين الفوائد الدائنة والمدينة يبلغ ضعف مثيله في قروض الليرة اللبنانية.

3- الفرضية الثالثة:

إنّ تحقيق نتائج إيجابية وطويلة الأمد في ميزان المدفوعات، أمر ممكن، اعتماداً على وسائل نقدية (الفوائد المرتفعة) أو بطرق مالية (الإستدانة)، بغضّ النظر عن الأداء الاقتصادي. إنّ أكثر ما يعبّر عن ذلك، عدم الاتساق المزمن بين نتائج الميزان التجاري والحساب الجاري اللذين يسجّلان عجوزات نسبيةً ضخمة، وميزان المدفوعات الذي حقّق في بعض السنوات نتائج إيجابية. فهذا الأخير يعكس إلى حدّ كبير الطاقة الاقتراضية للدولة (أي استقطاب الأموال من الخارج على شكل ودائع وتدفّقات مالية ودَين قصيرة الأجل وطويلة الأجل)، فيما يرتبط الميزان التجاري والحساب الجاري بالطاقة الإنتاجية والتنافسية للبلد، وقدرته على تصدير السلع والخدمات واستيعاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توظيفات إنتاجية (الرسم البياني 3).

يرتبط ذلك باعتقاد خاطئ آخر، مفاده أن الاقتصاد اللبناني يستطيع في جميع الظروف مراكمة فوائض الأموال وتحمّل تكاليفها، حتّى لو لم تتحوّل إلى رساميل إنتاجية. لكن التدفّقات الآتية من الخارج التي تساهم دائماً في تصحيح نتائج ميزان المدفوعات، ستحمّل الدولة والاقتصاد أعباءً ضخمة، إلّا إذا أصبحت استثمارات حقيقية من شأنها زيادة مخزون الرأسمال وتوسيع قاعدة الإنتاج. ولهذا الغرض، لا بدّ من تطوير القنوات والمؤسّسات التي تحوّل التدفّقات إلى رساميل، ولا سيّما السوق المالية التي ما زالت هامشية وضعيفة، ولا تزيد قيمتها السوقية على 23% من الناتج المحلّي، في وقت لم تتجاوز فيه أصول مصارف التسليف المتوسّط والطويل الأجل 9,5% من الناتج وما لا يزيد على 2,2% من موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان.

4- الفرضية الرابعة:

إنّ سعر الصرف الثابت وعجز الحساب الجاري يمكن أن يتساكنا إلى الأبد تحت سقفٍ واحد. لكن الدفق المالي الآتي من الخارج يعرّض البلد لدوامة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يزيد الواردات ويقلّل الصادرات. وهناك طريقتان لاحتواء هذا الدفق النقدي، إمّا من خلال رفع معدّلات الفائدة لتعزيز الاحتياطيات بالقطع الأجنبي وامتصاص السيولة بالعملة المحلّية كما نفعل غالباً، وإمّا بزيادة النموّ ورفع نسبة الاستثمار الخاصّ والعامّ إلى الناتج المحلّي كما لا نفعل أبداً.

إن تثبيت سعر الصرف خيار يجب التمسّك به، ولا سيّما في المرحلة الحالية، لكن علينا في وقت ما إيجاد الطريقة المناسبة لضبط تقلّبات سعر الصرف الحقيقي الفعّلي (effective real exchange rate) الذي يأخذ بالاعتبار فوارق التضخّم بين الداخل والخارج وحركة أسعار الصرف تجاه سلّة من عملات الشركاء الأساسيين للبنان.

5- الفرضية الخامسة:

إنّ التمويل بالدَين يغنينا عن تجرّع كأس التصحيح المالي والإداري، مع ما يتطلّبه هذا التصحيح من إجراءات حازمة وصعبة. وهذا يذكّرنا بالسياسات التي اتبعت في تسعينيات القرن الماضي حين كانت الاستدانة بأكلاف باهظة ولتمويل نفقات عشوائية غير مخطّط لها مسبقاً، هي البديل السهل لزيادة الضرائب والتقشّف بأرقام الموازنة العامّة، وهو ما ساهم في حينه بإطلاق مارد الدَين من قُمقُمه.

هذا يضعنا أمام حقيقة التباس دور الدولة وعدم وضوح وظائفها، فلا هي دولة حماية وتدخّل بسبب نكوصها عن رعاية التوازنات الاجتماعية الأساسية وتنشيط الاقتصاد، ولا هي دولة حياد ومراقبة بسبب انغماسها العميق في ممارسات هدر وإنفاق لا طائل منها لأغراض سياسية وطائفية ومناطقية. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن التوازن المالي والاقتصادي وثيق الصلة بالتوازن الاجتماعي، فالنقص المتراكم في الوفاء بحاجات مستحقّة في مدة زمنية معيّنة، يُلزم الدولة في المستقبل بإنفاق تعويضي مضاعف لاستيعاب المخاطر الاجتماعية والشعبية للنقص المذكور (كما في إقرار سلسلة الرتب والرواتب)، والتقشّف في الإنفاق الاستثماري في بعض المجالات الحيوية آذى إلى تضخيم موازنات الدعم «الإلزامي» الذي لا مفرّ منه، كمليارات الدولارات التي تذهب لمؤسّسة كهرباء لبنان. وستضطر الحكومة في وقت من الأوقات إلى زيادة مخصّصات دعم الأسر الأكثر فقراً للتخفيف من حدّة التفاوتات الاجتماعية المُتفاقمة، كما حصل في العديد من الدول. والقاعدة هنا، أنّ زيادة حصّة الطبقات العليا من الإنفاق العامّ (من خلال خدمة الدَين مثلاً) سيضطر الدولة عاجلاً أو آجلاً إلى أن توازن ذلك بإنفاق مقابل، وغير مساوٍ له بالضرورة، على الطبقات الدنيا.

6- الفرضية السادسة:

إنّ الدَين والإنفاق العامّين، من الشؤون المالية والنقدية المعزولة عن الاقتصاد. لذلك، لا حاجة إلى تقويم المفاعيل الاقتصادية للإنفاق الحكومي، ولينصبّ الاهتمام على أجَل الدَين العامّ وعملاته وسبل تجديد استحقاقاته، وليس على الغرض منه وطرق صرفه. من الضروري إعادة النظر في سياسات الدَين والمعايير التي نعتمدها في تقويم جدوى الاقتراض، خصوصاً أننا على عتبة موجة جديدة من الديون الخارجية بعد مؤتمر «سيدر». فإذا خُصصت الأموال المقترضة مثلاً للاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، أمكن حينها المقارنة بين الكلفة والعائد، والتفريق بين مشاريع مُجدية مالياً تُموّل بالدَين وأخرى غير مُجدية، إن هذا يمكّننا أيضاً من تقدير عبء تأخير الأعمال الذي يمتدّ لسنوات عدّة، وتحديد كلفة الفرصة البديلة للاستثمارات المهدورة. أما إذا كان الدَين العامّ لتمويل نفقات استهلاكية وجارية، فسيحفز الطلب الداخلي، لكن على سلع معظمها مستورد من الخارج أو على خدمات غير قابلة للتبادل الدولي، ما يضفي ظلالاً قاتمة على النموّ، كما حصل طوال السنوات الماضية.

7- الفرضية السابعة:

يمكن النموّ أن يتصاعد ويستمرّ على نحو تلقائي، ومن دون سياسات تنمية تعيد النظر في هيكل الإنتاج وبنية الاستهلاك وأسواق التمويل.

في تجربة السنوات الأخيرة حصلنا على نموّ متقطع يميل إلى الانخفاض، ويستند إلى قاعدة ضيّقة من القطاعات متقلّبة الأداء وذات روابط ضعيفة مع القطاعات الأخرى. فالقطاع العقاري الذي كان المقصد الأوّل للاستثمارات الخارجية المباشرة في لبنان، يمرّ بدورات ركود ورواج متعاقبة ولديه قدرة محدودة على توليد فرص العمل، والقطاع المالي الذي نضعه في صدارة قصص نجاحنا، يحتاج إلى إعادة هيكلة عميقة ليلبّي متطلبات التنمية. وتدلّ الأرقام على أن تطوير أسواق الائتمان وإصلاح قنوات التمويل بات ملحاً في مواجهة التوزيع غير المتوازن للموارد المصرفية مناطقياً وقطاعياً. فمثلاً، تحصل الزراعة، التي تساهم بأكثر من 4% من الناتج، على 1% فقط من مجموع التسليفات المصرفية، فيما تحظى العاصمة بحصّة من التمويل المصرفي تفوق مساهمتها في موارده.

ما العمل لمغادرة نفق الأزمة؟

لا بدّ من القول أوّلاً إن الإصلاح السياسي هو المدخل الوحيد للمعالجات الاقتصادية والمالية الجذرية، ولتنقية الإدارة العامّة من شوائبها حتّى تقوم بدورها المطلوب في كبح العجز والهدر وإطلاق التنمية كما في التجارب العالمية الرائدة، ولا سيّما في شرق آسيا. ومع ذلك، وبانتظار قطار الإصلاحات العميقة الذي سيتأخّر مروره على الأرجح، يمكن البدء بسلّة من الإجراءات الفورية والعاجلة التي تخالف الفرضيات المشار إليها أعلاه، وتشقّ طريقها في مسارين:

المسار الأول: مالي وإداري، ويتضمّن إجراءات فورية ومتزامنة لخفض العجز المالي في مدّة زمنية قصيرة جداً. وهذا يشمل قبل أي شيء آخر خفض التهرّب الضريبي فوراً إلى نصف قيمه المُقدّرة بنحو 8% من الناتج المحلّي، وهذا ممكن بإجراءات حازمة، وإصلاح النظام الضريبي ليكون موحّداً وتصاعدياً ومراعياً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة منه، مع فرض ضرائب إضافية على كلّ أنواع الربوع المالية العادية والاستثنائية. لا بدّ أيضاً من اعتماد إدارة حديثة وشفّافة للمشتريات الحكومية البالغة نحو مليار دولار أميركي سنوياً (نصفها من خلال مجلس الإنماء والإعمار)، ودراسة سبل الاستفادة من تلك المشتريات في تشجيع الإنتاج المحلّي وتحفيز النموّ بدلاً من زيادة فاتورة الاستيراد.

إن الخفض الفوري لخدمة الدَين هو أيضاً عنصر حاسم في أي تصحيح مالي، وهذا لا يكون إلّا في إطار تعاون وثيق بين السلطتين النقدية والمالية، يقوّي الموقع التفاوضي للحكومة تجاه الدائنين المحلّيين. إن خفض كلفة الدين يدعو إلى الفصل بين الفوائد على قروض الأفراد والقطاع الخاصّ التي يمكن إخضاعها لآليات السوق، وبين الفوائد على الدَين العامّ التي تخضع في لبنان لاعتبارات وسياسات غير سوقية ومخطّط لها مسبقاً. يكفي أن نلقي نظرة على سلوك الفوائد في السنوات السابقة، لنكتشف قوّة العلاقة بين الأرباح التي تحقّقها المصارف من الاكتتاب بسندات الخزينة وبين حاجاتها التمويلية في مواجهة بعض الاستحقاقات والظروف، كإعادة تكوين رساميلها وتسهيل اندماجها بعد الحرب الأهلية، وحاجتها إلى ترميم ما تكبّدته من خسائر في الخارج في السنوات الأخيرة، فضلاً عن استعانتها بالفوائد العالية على شهادات الإيداع وأرباح عمليّاتها مع مصرف لبنان في تجميع الرساميل الإضافية اللازمة لتلبية المعايير الدولية الجديدة، وخصوصاً المعيار المحاسبي IRFS9 ونسب الملاءة المرتفعة التي فرضتها إتفاقية بازل 3. لقد آن الأوان لتُعكس الآية، بحيث تكون فوائد الدَين العامّ مخفّضة (أو حتّى صفرية في مدّة زمنية محدّدة)، أخذاً بالاعتبار أوضاع المالية العامّة وقدرة الدولة ودافعي الضرائب على تحمّل الأعباء. وهذا يحمي أيضاً التوظيفات المصرفية التي ستكون في مهبّ الريح عند أوّل أزمة.

المسار الثاني: يقوم على خفض فجوة الصرف الأجنبي الناتجة من عجز ميزان المدفوعات، اعتماداً على الأدوات الاقتصادية والضريبية، بعدما تبيّن أن الوسائل النقدية غير كافية في تحقيق الخفض بكلفة مقبولة. ويمكن الشروع في ذلك بإجراءات عاجلة ذات تأثيرات فورية، ومنها على نحو خاصّ «إعادة هندسة الرسوم الجمركية» بحيث تُرفع معدّلاتها على السلع الفاخرة والكمالية والمُنتجات ذات البدائل المحلّية القادرة على المنافسة، وأن يترافق ذلك مع سلّة من الإجراءات والحوافز والسياسات التي تدعم التصدير وتشجّع الاستثمارات المباشرة وتخفض كلفة الإنتاج، وتحسين آليات عمل المؤسّسات ذات الصلة مثل إيدال وكفالات.

يعيدنا هذان المساران إلى القاعدة الاقتصادية المعروفة عن العجز التوأم، عجز الموازنة العامّة وعجز الحساب الخارجي، التي تشير بوضوح إلى الترابط بين السياستين المالية والاقتصادية. أمّا السياسة النقدية فليست سوى عامل مساعد ومؤقّت، وعنصر ضبط وتوجيه في الأزمات والمراحل الانتقالية.

«إن علينا أن نتذكّر دائماً أن معادلة نموّ الدَين العامّ مكوّنة من جانب مالي ونقدي يتضمّن معدّل الفائدة والفائض الأوّلي في الميزانية العامّة، وجانب اقتصادي يُعبّر عنه النموّ الحقيقي للناتج المحلّي. وإن تعاملنا مع جانبَي المعادلة على قدم المساواة، فسنجد أنفسنا أمام مهمّة الإصلاح الشامل. أما إذا اخترنا الجانب الأوّل، فسنكون في سباق لا ينتهي مع الزمن وتنافس محموم بين كلفة الدَين وتدفّق الودائع». هذا ما أوردته في نصّ نشر قبل أكثر من عشر سنوات ويصحّ تماماً في وصف أوضاعنا الراهنة، فها نحن أمام مفترق الطريق نفسه بين الاستعانة بالدول والمؤسّسات الدولية الداعمة (بمزيد من الديون لخدمة الديون) أو تحميل الخزينة الكلفة الباهظة لمناوراتنا المالية والنقدية التي لا يطول أمدها، وها نحن نفعل الأمرين معاً.

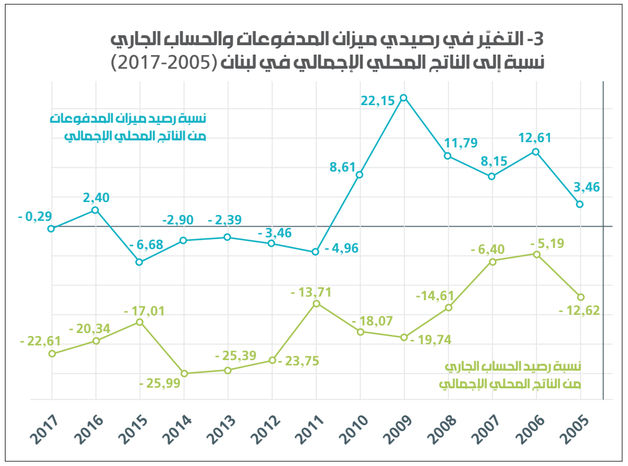

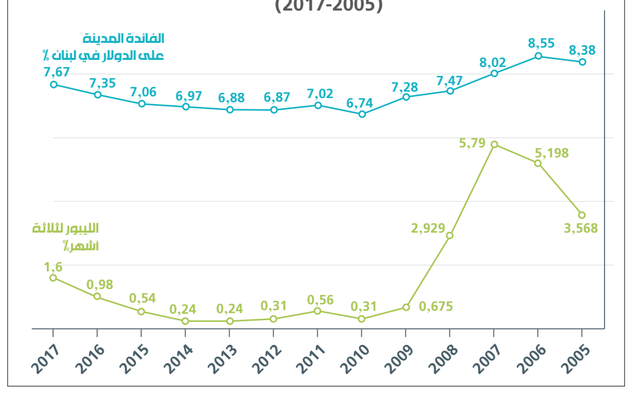

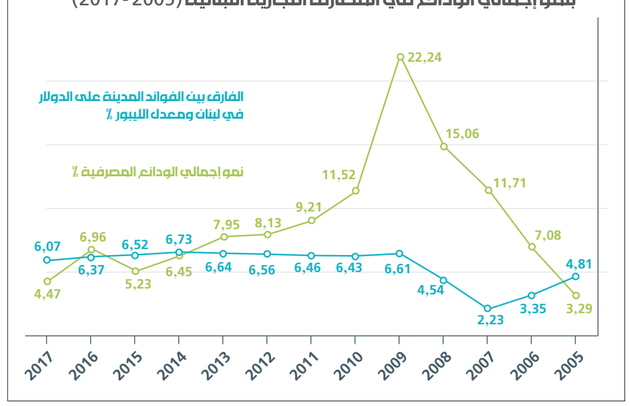

اقتصاد السوء

احذروا خطاب «الإصلاح» الشائع

محمد زبيب

لم يكن «الإصلاح»، في أي يوم من الأيّام، مطروحاً بجدّية كما هو مطروح اليوم في لبنان. ولكن أي «إصلاح»؟ وأي خطاب يسوّق له؟ ولمصلحة من؟

توجد نظريتان مُهيمنتان في مواجهة الأزمة الاقتصادية المُتفاقمة: الأولى، تعتبر أن إنفاق الدولة العامّ وعجزها المالي مصدر كلّ العِلل. والثانية، لا توافق النظرية الأولى تماماً، وتعتبر أن الأزمة تكمُن في بنية الاقتصاد اللبناني، ولكن تفاقم هذه الأزمة بات يهدّد بخفض سعر صرف الليرة أو التوقّف عن سداد الدَين، لذلك تدعو إلى القبول ببذل المزيد من التضحيات من الجميع من أجل درء هذه المخاطر، كأولوية مُطلقة، ومن بعدها يمكن البحث في أسباب الأزمة نفسها والمسؤوليّات المُترتبة عليها وكيفية التعامل معها.

تأتي وصفة «التقشّف»، التي تجسّد لبّ الخطاب الإصلاحي الرائج، كما لو أنها نقطة التقاطع بين المصالح التي تعبّر عنها كلّ من هاتين النظريتين، فهي تلبّي مطالب الأولى بخفض الإنفاق العامّ والتخفيف من حاجته إلى المزيد من التمويل، بما يؤمّن مساحة مالية كافية للاستمرار في خدمة الدَين وعدم الوصول إلى مرحلة التوقّف عن السَداد. وتلبّي مطالب الثانية بزيادة الضرائب على استهلاك الأسر، لزيادة الإيرادات العامّة والحدّ من تنامي الاستيراد والتخفيف من الحاجة إلى الكثير من الدولارات من أجل سدّ فجوة التمويل التي تضغط بقوّة على سعر صرف الليرة وترفع أسعار الفوائد. هذا الخطاب الإصلاحي يقرّ بأن هناك خسائر واقعة لا بدّ من توزيعها، ولكنّه ينطلق من ميزان القوى الاجتماعي القائم كما هو، ولا يطرح مهمّة تعديله لمصلحة الفئات الاجتماعية الأكثر تضرّراً. لذلك، يميل بصورة حاسمة إلى تبنّي إجراءات مالية قاسية لا تمسّ مصالح رأس المال المصرفي والتجاري والعقاري، الذي تراكم بوتيرة سريعة منذ عام 1993، وتركّز أكثر فأكثر لدى أقلّ من 1% من السكّان، وهم باتوا يستأثرون وحدهم بأكثر من ربع الدخل و40% من الثروة وأكثر من نصف الودائع، ويمثّلون فئة نافذة جدّاً تضمّ كبار المودعين وكبار ملّاك الأراضي وكبار المستوردين، الذين يحتكرون تُلثَي أسواق السلع والخدمات ويستحوذون على نصف مبيعاتها.

لماذا هذا الخطاب سيّئ؟ ولماذا وصفته خطيرة؟

لقد تعهّدت الحكومة في اجتماع باريس 4 (سيدر) بعدم اللجوء إلى أي نوع من أنواع الإصلاح الذي يستهدف تحميل الدائنين قِسطهم من الخسائر المُترتبة، لا على صعيد الخفض القسري أو الطوعي لأصل الدَين والفوائد المدفوعة عليه، ولا على صعيد زيادة الاقتطاعات الضريبية من أرباح المصارف والمستوردين ودخل الفوائد والمضاربات العقارية والامتيازات وحيازة الممتلكات والثروة الخاصّة. وبالتالي يستبعد خطاب الإصلاح الدَخْل البديهي لتوزيع الخسائر المُتمثّل بالنظام الضريبي. في المقابل، تعهّدت الحكومة بخفض العجز المالي بنسبة 5% من مجمل الناتج المحلّي على مدى السنوات الخمس المقبلة، أي خفض الإنفاق العامّ وزيادة الإيرادات بما قيمته 3 مليارات دولار، بمعدّل 600 مليون دولار سنوياً.

منذ أيام، أعلن رئيس الحكومة المُكلّف سعد الحريري أن العمل بعد تشكيل الحكومة العتيدة سينصبّ على خفض دعم الكهرباء المُخصّص لخفض الضرر عن كاهل المُستهلكين (الأسر والمنتجين)، وسيكون الخفض في عام 2019 بمقدار 600 مليون دولار، أي، بمعنى ما، سيُنقِذ ثُلث مجمل هذا الدعم، المُقدّر بنحو 1800 مليون دولار سنوياً، من الموازنة العامّة إلى ميزانيّات الأسر مباشرة في غضون سنة واحدة، على أن يتواصل الخفض في السنوات اللاحقة وصولاً إلى إلغاء كلّ الدعم. هذه العملية تعني زيادة إنفاق كلّ مشترك على شبكة توزيع الكهرباء، بمقدار 1250 دولاراً، 425 دولاراً منها في عام 2019 وحده. ولا تنوي الحكومة في مقابل هذا الخفض الاستثمار مباشرة بزيادة القدرة الإنتاجية لمؤسّسة كهرباء لبنان لتغطّي كلّ الطلب الاستهلاكي على الكهرباء، بل ستجيّر هذه المهمّة إلى الاستثمارات الخاصّة عبر منح أشخاص معيّنين امتيازات لإنتاج الكهرباء مع ضمانات من الدولة بشراء كلّ الكميّات التي ينتجونها، ودفع أسعار كافية لاسترداد الاستثمارات وتسديد القروض وفوائدها وتحقيق الأرباح في وقتٍ قصير. تفيد معظم الدراسات أن كلفة الاستثمارات الخاصّة في البنية التحتية والخدمات الأساسية هي أعلى بشكلٍ مؤكّد من كلفة الاستثمارات العامّة المباشرة، فالدولة لا يحرّكها حافز الربح، بل تؤدّي وظيفة ضرورية لتأمين البنى والخدمات بأقلّ سعر ممكن. كذلك إن كلفة اقتراض القطاع العامّ لتمويل المشاريع أدنى من كلفة اقتراض القطاع الخاصّ لتمويل المشاريع نفسها. وبالتالي من المرجّح جدّاً أن يؤدّي إلغاء دعم الكهرباء إلى رفع الأسعار إلى مستويات لا يكون بمقدور الكثير من الأسر والوحدات الإنتاجية تحمّلها، ما سيؤدّي إلى أرباح أكيدة للمستثمرين، ولكن ستترتّب خسائر اجتماعية واقتصادية على كاهل الفئات الأقلّ دخلاً، ولا سيّما الفقراء، وأصحاب الدخل المتوسّط.

يُعدّ مثال الكهرباء، نموذجاً مُصغّراً لوصفة «التقشّف» المطروحة، إذ بحجّة تقليص حجم القطاع العامّ وإنفاقه ووظائفه، كشرط لاستعادة النموّ الاقتصادي وجذب التدفّقات الخارجية والمحافظة على سعر صرف الليرة الثابت، يجري الترويج لعقود الشراكة مع القطاع الخاصّ التي تشمل كلّ شيء تقريباً، بما في ذلك الحاجات الحيوية، كما لو أنها بديل من الدعم، في حين أنها لا تقوم إلّا بنقل العجز من الدولة إلى الأسر وتخفي تراكم الدَين العامّ الحقيقي. ويذهب بعض كارهي الدولة إلى أكثر من ذلك، فهم يطالبون بخفض عدد الوظائف في القطاع العامّ وخفض الأجور وخفض معاشات التقاعد وخفض الإنفاق الاجتماعي على الصحّة والتعليم والبيئة والاكتفاء، بالإنفاق على الجيش وأجهزة الأمن المُختلفة. أمّا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فقد دعا صراحة إلى فرض ضريبة بقيمة 5 آلاف ليرة على كلّ صفيحة بنزين من أجل زيادة الإيرادات وإعادة امتصاص جزء من القوّة الشرائية للأجور التي نتجت من وضع سلسلة الرتب والرواتب الجديدة موضع التنفيذ في عام 2018.

هذه الوصفة جُرّبَت على مدى ربع قرن، وانتجت كلّ ما يشكو منه المقيمون في لبنان على الصعد المُختلفة، من الكهرباء، إلى المياه والصرف الصحّي والنفايات وأحوال الطرقات وزحمة السير وتدهور البيئة وتقلّص الأراضي الزراعية والإنتاج وتراجع جودة التعليم والخدمات الصحّية وضمور الوظائف والدخل... إلخ. فقد اعتمدت الحكومة اللبنانية سياسات تقشّفية قاسية منذ ظهور العجز المالي وانفجار الدَين العامّ في النصف الثاني من عقد التسعينيات، فعمدت إلى تجميد الأجور في القطاعين العامّ والخاصّ بين عامي 1996 و2012، وقلّصت الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية والمرافق العامّة إلى مستويات لا تكفي لأعمال الصيانة ولا تواكب نمو الاقتصاد والسكّان وحاجاتهم. وتفيد التقديرات بأن كلّ استثمارات الدولة في العقد الأخير شكّلت أقل من 1,5% من مجمل الناتج المحلّي كمتوسّط سنوي. في ظلّ هذا التقشّف الكبير، كان القطاع الخاصّ يقدّم الخدمات الأساسية بدلاً من الدولة، ولكن بأسعار مُرتفعة ونوعية رديئة ومنافسة معدومة وإدارة عامّة عاجزة عن الرقابة.

ما يعدنا به الخطاب الإصلاحي في عام 2019 هو تجربة أخرى للوصفة نفسها، وعلينا أن نفترض أن النتائج ستكون مختلفة، فحتّى الدعوات التي تريد تقليص عبء الدَين باعتباره مصدر العجز المالي الرئيس لا تخرج عن هذا السياق، وتطالب بأن يتحمّل مصرف لبنان قسطاً من كلفة خدمة الدَين الحكومي، عبر عمليّات استبدال مطروحة لسندات خزينة بسندات أخرى بسعر فائدة منخفض، كما لو أن الخسائر التي يتحمّلها مصرف لبنان ليست خسائر عامّة.

سبع مؤشرات سيّئة في عام 2018

طغت الاخبار السيّئة على اتجاهات الاقتصاد اللبناني في عام 8102، ولا سيّما مع تسجيل المزيد من التراجع في المؤشّرات الرئيسة التي تطاول محرّكات النموّ الاقتصادي في الحالة اللبنانية ومصادر تمويل النموذج القائم. فقد ازداد عجز ميزان المدفوعات، وازداد عجز الموازنة العامّة، كذلك ازداد العجز التجاري، وتراجعت البيوعات العقارية، ولم تنمُ الودائع فعلياً، فيما ارتفعت الاسعار بنسبة تفوق الـ5%. وارتفعت كلفة الاقتراض العامّ والخاصّ. في ما ياتي 7 مؤشّرات رئيسة تلخّص نتائج العام الماضي، وتشير إلى اتجاهات الازمة في العام الطالع

فيفيان عقيقي وعلي هاشم

1- العجز الأكبر في ميزان المدفوعات

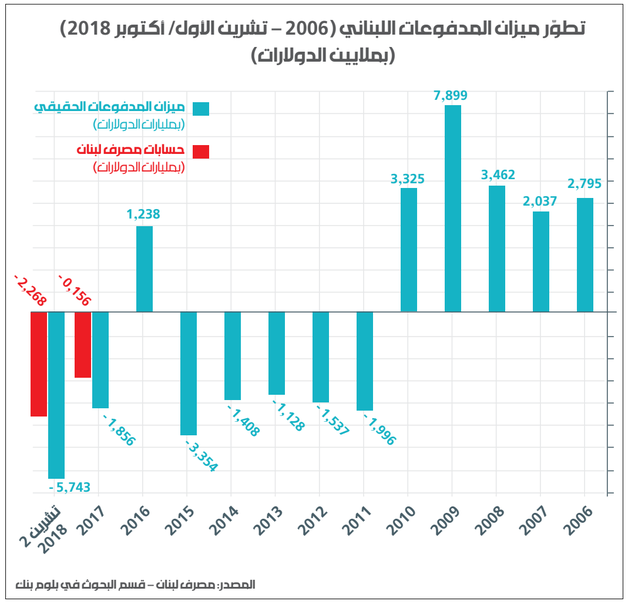

المصدر: مصرف لبنان – قسم البحوث في بلوم بنك

سجّل ميزان المدفوعات عجزاً قياسياً خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018، بأكثر من 5 مرّات من العجز المُسجّل في الفترة نفسها من عام 2017، إذ بلغت قيمته نحو 5,74 مليارات دولار أميركي، مقارنة بعجز بقيمة 1,07 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك وفقاً لبيانات مصرف لبنان. وهذه القيمة من العجز في ميزان المدفوعات هي أعلى بنحو 3,47 مليارات دولار من القيمة التي أعلنها مصرف لبنان (-2,27 مليار دولار)، وفق المنهجية الحسابية المُعدّلة التي يعتمدها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 والتي أدرج فيها مُحفظته من سندات دين الحكومة اللبنانية بالعملات الأجنبية (يوروبوندز) خلافاً للمنهجية السابقة والمُعتمدة في معظم البلدان ومن قبل المؤسّسات المالية الدولية.

يعدّ هذا المؤشر الأكثر تعبيراً عن الأزمة التي يواجهها لبنان حالياً، إذ إن العجز في ميزان المدفوعات يعني ببساطة أن الأموال التي تخرج من لبنان أكثر من الأموال التي تدخل إليه، ما يؤدّي إلى استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية وزيادة الضغط على سعر صرف الليرة. ومن الواضح أن محاولات مصرف لبنان لتغيير المنهجيات الحسابية المُعتمدة عالمياً وتنفيذ هندسات مالية مُكلفة، لم تنجح في قلب الاتجاه التصاعدي لعجز ميزان المدفوعات، إذ تبيّن الإحصاءات أن هذا المستوى القياسي لم يشهده لبنان سابقاً، حتى في سنوات الحرب الأهلية، ولم يحصل في تاريخ لبنان منذ الاستقلال أن سجّل ميزان الدفوعات عجوزات لسنوات عدّة متتالية، مثلما يحصل الآن منذ عام 2011. وتقدّر قيمة عجز ميزان المدفوعات التراكمية في السنوات الثماني الماضية بنحو 15,8 مليار دولار، وهو ما يعني أن الأموال التي خرجت من لبنان بين عام 2011 وتشرين الأول/ أكتوبر 2018 أعلى بهذه القيمة من الأموال التي دخلت إليه، وهو ما يعني أيضاً أن 80% من الفوائض المُحقّقة بين عامي 2006 و2010 قد استنزفت.

2- العجز التجاري يكبر ويكبر

بلغ العجز في الميزان التجاري خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018 نحو 14,4 مليار دولار، بزيادة 3,6% عن العجز المُسجّل خلال الفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغ نحو 13,9 مليار دولار، وذلك وفقاً للإحصاءات الصادرة عن الجمارك اللبنانية. ويعبّر العجز في الميزان التجاري عن إحدى سمات الأزمة البنيوية في الاقتصاد اللبناني والنموّ القائم على محرّك الاستهلاك، الذي يشكّل مصدر بين حجم الاستيراد والتصدير، والذي بلغ أكثر من 6,5 مرّة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018.

في الواقع، تستحوذ المنتجات المعدنية، وتحديداً الوقود ومشتقّاته، على الحصّة الأكبر من فاتورة الاستيراد، إذ شكّلت نحو 21% حتى تشرين الأوّل/ أكتوبر 2018، وهي أقل من المعدّل الوسطي للسنوات الخمس الماضية البالغ 23%. تليها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية التي استحوذت على 12% من فاتورة الاستيراد بزيادة نسبتها 2% عن المعدّل الوسطي. أمّا الحصّة الثالثة الأكبر، فكانت لمنتجات الصناعات الكيماوية مثل العطور ومستحضرات التجميل والشموع وغيرها، وبلغت 11% بزيادة طفيفة عن المعدّل الوسطي المقدّر بـ10%، وتليها معدّات النقل، أي المركبات على أنواعها، بنسبة 8% وهي أقل بـ1% من المعدّل الوسطي، فيما استحوذ اللؤلؤ والأحجار الكريمة على 7% من مجمل الفاتورة، مقارنة بـ 5% كمعدّل وسطي، وهي النسبة نفسها (7%) التي استحوذت عليها منتجات الأغذية الصناعية والمشروبات والكحول، والتي حافظت على الحصّة نفسها من مجمل فاتورة الاستيراد، مقارنةً بالمعدّل الوسطي.

يعود هذا العجز إلى طبيعة الاقتصاد اللبناني القائم على جذب التدفّقات الخارجية ورفع أسعار الفائدة على الودائع وسندات الدين الحكومية ودعم الأرباح العقارية لتعزيز احتياطات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية والمحافظة على ثبات سعر صرف الليرة، وهو ما أدّى إلى رفع الأسعار المحلّية، ولا سيّما السلع والخدمات غير القابلة للتداول في السوق الخارجية، وبالتالي زيادة كلفة الإنتاج المحلّي وفقدان تنافسيته، في مقابل زيادة الاعتماد أكثر وأكثر على الاستيراد لتلبية الحاجات الاستهلاكية المُتنامية.

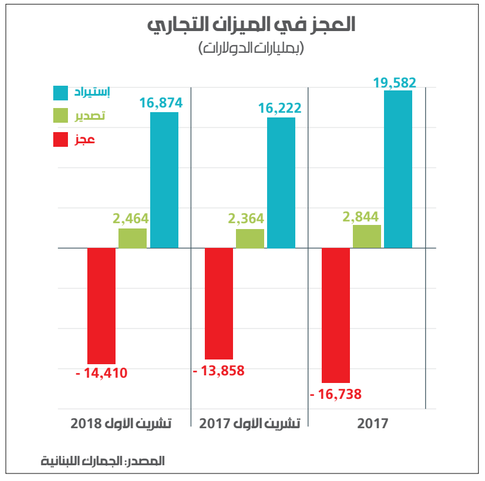

المصدر: الجمارك اللبنانية

3- العجز المالي أكبر من المتوقّع

بمعزل عن تعهّدات الحكومة بخفض نسبة العجز الفعلي في الميزانيّة العامّة، ومحاولة تجميل الاستفهام حول قدرة الدولة على تأمين التمويل اللازم لهذا العجز، في ظل تراجع نمو الودائع المصرفية بشكل كبير، واستمرار أزمة التحويلات الخارجيّة للسنة الثامنة على التوالي. ومن المتوقع خلال الفترة المقبلة أن تتزايد نسبة العجز في الميزانيّة العامّة، في ظل ارتفاع فوائد سندات الخزينة وفق الاتفاق الاخير بين وزارة الماليّة ومصرف لبنان، الذي رفع نسبة الفائدة على سندات الخزينة الجديدة بنحو 40%.

العجز خلال السنوات الخمس المقبلة بنسبة 5%.

وتأتي هذه الأرقام المُقلقة في ظلّ تزايد علامات الاستفهام حول قدرة الدولة على تأمين التمويل اللازم لهذا العجز، في ظل تراجع نمو الودائع المصرفية بشكل كبير، واستمرار أزمة التحويلات الخارجيّة للسنة الثامنة على التوالي. ومن المتوقع خلال الفترة المقبلة أن تتزايد نسبة العجز في الميزانيّة العامّة، في ظل ارتفاع فوائد سندات الخزينة وفق الاتفاق الاخير بين وزارة الماليّة ومصرف لبنان، الذي رفع نسبة الفائدة على سندات الخزينة الجديدة بنحو 40%.

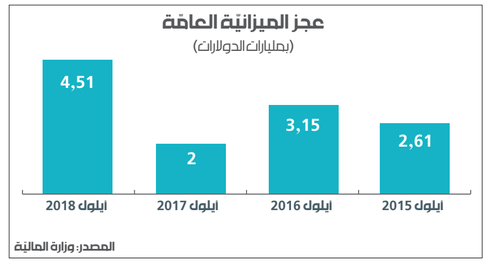

المصدر: وزارة المالية

4- أسعار الفائدة ترفع خدمة الدَّين

خلال عام 2018، حافظت معدّلات الفوائد في السوق على مسارها التصاعدي، مرتفعةً لغاية 8,3% كمتوسّط على فوائد القروض بالدولار الأميركي، و9,6% على فوائد القروض بالليرة اللبنانية. مع العلم أن المعدّلين كانا يبلغان في الفترة المماثلة من السنة الماضية 7,39% على القروض بالدولار و8,24% على القروض بالليرة اللبنانية. قاد ارتفاع هذه المعدّلات استمرار مصرف لبنان في منح فوائد وأرباح مُرتفعة على توظيفات المصارف بالدولار لديه، لمحاولة رفع احتياطي العملات الأجنبية التي بحوزته، وعلى توظيفات المصارف بالليرة، في محاولة لضبط السيولة بالعملة المحلّية وحبسها لعدم تحوّلها إلى طلب على الدولار الأميركي في السوق.

كما ساهم استمرار ارتفاع الفوائد على الدولار في الولايات المتّحدة في دفع الفوائد على الدولار في لبنان إلى الارتفاع، وبالتالي رفع الفوائد على الليرة اللبنانية بحكم الحاجة الدائمة إلى إبقاء هامش بين فوائد الدولار والليرة للحدّ من تحويل الودائع بالليرة إلى الدولار الأميركي. هذا الانكشاف على تحوّلات السوق المالية الدولية يبقى إحدى أبرز سمات النموذج الاقتصادي القائم في لبنان، في ظل المزاوجة بين مستويات الدولرة المرتفعة والتشبّث بسياسة تثبيت سعر الصرف المُعتمدة من قبل المصرف المركزي. ومن المتوقّع أن يؤدّي ارتفاع الفوائد بهذا الشكل إلى تزايد الضغوط على الأسر المُقترضة في المستقبل، في مقابل استفادة قلّة محدودة من أصحاب الودائع من ريوع الفوائد. فتركّز الودائع ما زال أبرز سمات القطاع المصرفي اللبناني، في ظل استئثار 0,8% من المودعين بنحو 51,8% من الودائع. فضلاً عن أن ارتفاع بنية الفوائد في السوق أدّى إلى ارتفاع كلفة الفوائد على سندات الخزينة اللبنانية بالليرة من نحو 7,5% إلى 10,5% وفق اتفاق مصرف لبنان مع وزارة المالية، الذي تلا فترة من امتناع مصرف لبنان عن الاكتتاب بسندات الخزينة وفق معدّلات الفوائد السابقة.

المصدر: وزارة المالية

5- الودائع لا تنمو بما يكفي

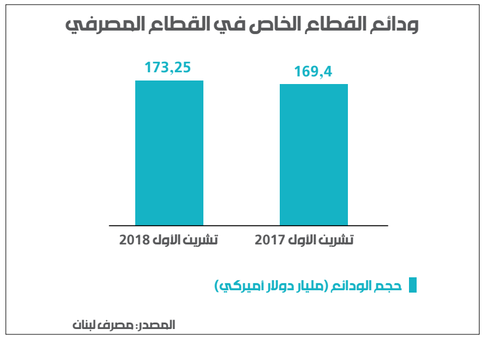

المصدر: مصرف لبنان

تركت الأزمة المالية بصمتها على حجم نموّ ودائع القطاع المصرفي، فحتّى تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي لم ترتفع قيمة ودائع القطاع الخاصّ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي إلّا بنسبة 2,27%، وهي نسبة تقل كثيراً عن معدّلات فوائد الودائع بالليرة أو الدولار. بمعنى آخر، نمت الودائع بحجم يقلّ عن الفوائد التي دُفعت على الودائع نفسها، وهو ما يعني عملياً أن الحجم الفعلي لهذه الودائع تناقص ولم يرتفع.

في الواقع، وبعد سنوات طوال من عجز ميزان المدفوعات، كان من الطبيعي أن تصل التداعيات أخيراً إلى حجم الودائع الفعلي، خصوصاً أن التحويلات الخارجيّة كانت تشكّل أبرز مصادر تمويل النموّ في موجودات القطاع المصرفي اللبناني.

وأصبح من الواضح أن الأزمة المالية وتعقيداتها بدأت تؤثّر أخيراً بمستوى الثقة بسلامة القطاع المالي واستدامة نموّه، خصوصاً أن هذا المستوى من الودائع يأتي بعد ارتفاع الفوائد الممنوحة على هذه الودائع إلى مستويات مغرية جدّاً للمودعين.

وتتّسم مسألة نموّ الودائع بحساسيّة مفرطة في سياق تطوّر أزمة النموذج الاقتصادي اللبناني. فعملياً تتجاوز حصّة القطاع المصرفي من الدين العامّ اللبناني 84%، من خلال مساهمة المصارف الخاصّة مباشرة بشراء سندات الخزينة، أو من خلال مصرف لبنان الذي يوظّف جزءاً من ودائع المصارف الخاصّة لديه بشراء سندات الخزينة.

6- ظهور الأزمة العقارية

على الرغم من الحديث المتزايد عن تراجع السوق العقارية منذ عام 2010، إلّا أن كلّ المؤشّرات كانت تبيّن العكس، بحيث حافظت المبيعات العقارية على قيمتها، واستمرّت حركة البناء على نشاطها، إذ بقيت تسليمات الإسمنت ورخص البناء ضمن مستوياتها المعتادة. لكن هذا التراجع المشكوّ منه بدأ يظهر بشكل أكثر وضوحاً في عام 2018. ففي خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام الحالي، انخفضت قيمة المبيعات العقارية بنسبة 27,4% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وهو التراجع الأعلى منذ عام 2010، وانخفض عدد عمليات البيع بنسبة 18% خلال الفترة نفسها، وتراجع متوسط قيمة العملية الواحدة إلى مستوى عام 2012، إذ انخفض بنسبة 11,8% من 135 ألف دولار إلى 119 ألفاً. وتراجعت رخص البناء الممنوحة نحو 23% حتى أيلول/ سبتمبر الماضي.

ويعدّ وقف مصرف لبنان دعم فوائد القروض السكنية من الأسباب المباشرة التي أدّت إلى تراجع السوق العقارية في هذا العام، وهي آلية انتهجها منذ عام 2009 لدعم أسعار العقارات، باعتبارها وسيلة لجذب العملات الأجنبية المباشرة التي يحتاجها لزيادة احتياطاته بهذه العملات والحفاظ على سياسته في تثبيت سعر الصرف، خصوصاً أن 93% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تصبّ في القطاع العقاري وفقاً لقسم البحوث في بلوم بنك. إلّا أنّ تراجع هذه التدفقات بنسبة 40%، بين عامي 2010 و2017، من 3,71 إلى 2,63 مليار دولار، دفع مصرف لبنان إلى التخلّي عن آلية دعم القروض السكنية التي ارتفعت نحو 3 مرّات، من 4,5 إلى 14 مليار دولار بين عامي 2010 و2017، مخلّفاً وراءه 131 ألف أسرة في لبنان تعيش تحت عبء الرهون العقارية وخدمة قروضها السكنية لآجال طويلة تمتدّ إلى ما بين 20 و30 سنة.

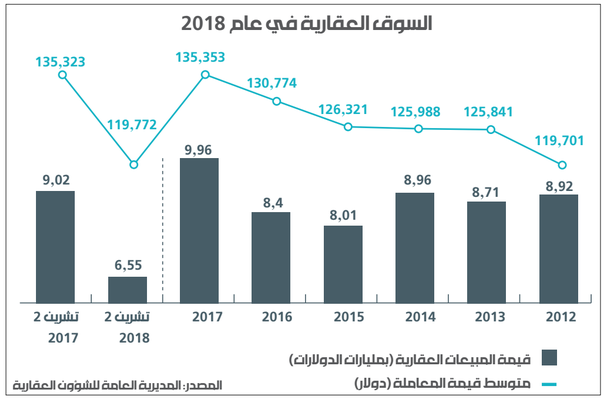

المصدر: المديرية العامة للشؤون العقارية

7- زمن التضخّم

سجّل مؤشّر أسعار المستهلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 زيادة بنسبة 5,83%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، إذ ارتفع المؤشر من 103,03 إلى 109,04 نقطة، وهو ما يعني ارتفاع متوسّط أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل المقيمين في لبنان بالنسبة نفسها خلال سنة واحدة فقط، وبالتالي تراجع القوّة الشرائية للدخل بالنسبة نفسها من دون أن يجري أي تصحيح للأجور ليواكب الزيادة في الأسعار.

يُستخدم مؤشّر أسعار المستهلك لقياس التضخّم، أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية التي يستهلكها الأفراد والأسر في لبنان وتأثيرها بمستوى معيشتهم، وهو يتألف من 12 بنداً للنفقات التي يستهلكها الفرد شهرياً.

وتشير البيانات التي توفّرها إدارة الإحصاء المركزي إلى أن نسبة الزيادة الأكبر في الأسعار، خلال عام واحد، تركّزت في أبواب الإنفاق الأساسية لا الكمالية، مثل المأكل والملبس والمسكن وخدماته والنقل والتعليم، أي السلع والخدمات التي لا تتسم بالمرونة ولا يمتلك الفرد القدرة على الحدّ من استهلاكها. في الواقع، سجّلت الألبسة والأحذية الزيادة الأعلى بنسبة 13,6%، تليها كلفة الماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى بنسبة 12,32%، فيما حلّت كلفة الإنفاق على المسكن وخدماته في المرتبة الثالثة بنسبة 6,78%، ثمّ المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية التي ارتفعت أسعارها بنسبة 6,69%، ومن ثمّ كلفة الإنفاق على النقل بنسبة 6,21%، وتشكّل هذه السلع والخدمات نحو 67% من مجمل قيمة السلة الاستهلاكية للمقيم في لبنان.

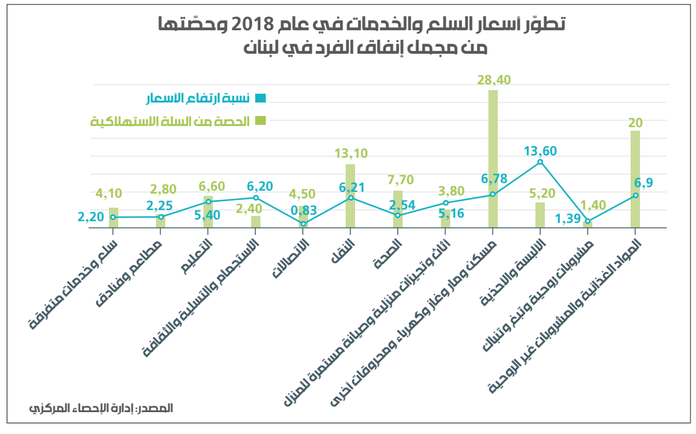

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

«رأس المال» في عام 2018

أين ذهبت كل هذه الرساميل؟

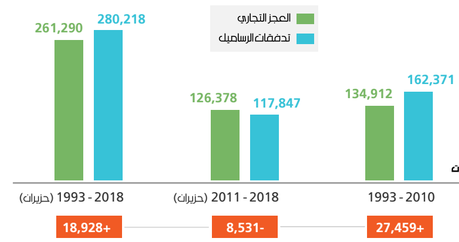

منذ عام 1993 وحتى حزيران/ يونيو 2018، تدفّقت على لبنان رساميل وتحويلات ضخمة تجاوزت قيمتها 280 مليار دولار، إلّا أنها لم توجّه للاستثمار، بل موّلت عجزاً تجارياً بقيمة 261 مليار دولار، وغذّت مضاربات عقارية (المبيعات العقارية) قُدّر حجمها بأكثر من 170 مليار دولار، ورتّبت مديونية عامّة وخاصّة تبلغ اليوم 4 أضعاف مجمل الناتج المحلّي السنوي. هذه الأرقام تروي القصّة الأكثر إثارة لكيفية وصولنا إلى ما نحن عليه اليوم من حالة باتسة، وتفسّر سبب حاجتنا المستمرّة إلى المزيد من الدولارات وإدماننا !التحويلات وتدفّقات الودائع وطبع العملة

العدد 32 – 2018/10/29

زيادة الودائع الوجه الآخر لزيادة الدَين

ارتفعت موجودات المصارف من أقل من 10 مليارات دولار في عام 1992 إلى أكثر من 230 مليار دولار حالياً، أي من 186% من مجمل الناتج المحلي إلى 447%. ينظر معظم اللبنانيين إلى هذا التراكم بوصفه ثروة، ويدلّ على نجاح مصرفي باهر، ولكن ما الذي يقابل هذه الصورة؟ في المقابل، ارتفعت المديونية العامة والخاصة من أقل من 6 مليارات دولار إلى أكثر من 200 مليار دولار. وفي حين تضاعف مجمل الناتج المحلّي أقل من 10 مرّات في هذه الفترة، تضاعفت المديونية أكثر من 36 مرّة وتضاعفت معها موجودات المصارف 24 مرّة.

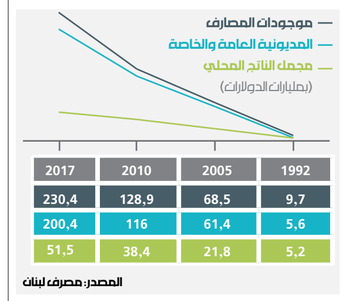

ماذا يعني ذلك؟ في السنوات العشر الماضية، قبضت المصارف نحو 85 مليار دولار كفوائد، ودفعت إلى المودعين نحو 57 مليار دولار منها. هذه الكتلة الهائلة من الفوائد، التي توازي ربع الناتج المحلّي تقريباً، جاءت من مصدرين أساسيين: الدولة (الضرائب) والأسر (الاستهلاك)، وبين عامي 1993 و2017 ارتفع عدد المقترضين من 34 ألفاً إلى مليون و27 ألف مقترض، وباتت الأسر مديونة مباشرة (قروض سكنية وشخصية) بنحو 21 مليار دولار، أي ما يوازي نصف دخلها المتاح للاستهلاك.

العدد 26 – 2018/09/17

الرابحون والخاسرون في اقتصاد الريع

لنُمعن النظر قليلاً. في مقابل كلّ خسارة يتحمّلها ناس، يوجد ناس رابحون. وفي حالتنا اليوم، يتحمّل كلّ المقيمين في لبنان خسارة بقيمة لا تقلّ عن 12 مليار دولار سنوياً، تُقتطع من دخلهم لتسديد مدفوعات الفائدة إلى المصارف والدائنين وكبار المودعين. لكنّ توزيع هذه الخسارة غير عادل، وتتحمّل الطبقة العاملة والطبقات الوسطى العبء الأكبر من خلال السياسة الضريبية وسياسة رفع أسعار الفائدة ورفع الأسعار وخفض الأجور. في مقابل هذه الخسارة، يوجد ربح وافر يحقّقه أقل من 10% من السكّان، يستأثرون بأكثر من 55% من الدخل و70% من الثروة المالية والعقارية و90% من الودائع المصرفية. فيما 90% من المقيمين في لبنان لا يحصلون، من كلّ الأعمال والمهن، إلّا على 45% من الدخل، ولا تتجاوز حصّة العاملين بأجر أو شبه الأجر 25%.

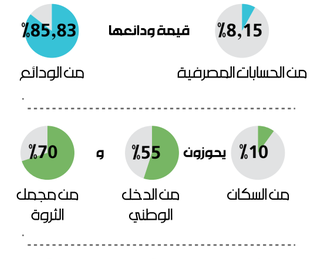

العدد 35 – 2018/11/19

كلنا في خدمة الدائنين

تسمح الحسابات المجمّعة للمالية العامّة برسم صورة مكثّفة وموجزة عن بنية الإنفاق العام ومآلاته بين عامي 1993 و 2017. في الواقع، أنفقت الحكومة اللبنانية خلال هذه الفترة أكثر من 216 مليار دولار. وفيما انطلقت هذه المرحلة من سياسة إنفاق توسعية، بحجة إعادة الإعمار بعد الحرب انتهت إلى سياسات تقشفية قاسية طاولت كل وظائف الدولة، باستثناء وظيفتين تنامى حجمهما واستحوذتا على أكثر من 85% من مجمل الإنفاق العام، واحدة رعية، يجسدها وزن الفوائد والإيجارات، وثانية يغلب عليها النمط الزبائني، أو إعادة التوزيع لمصلحة ما يسمّى الطبقة السياسية، ويجسدها التراجع الكبير في مستوى الخدمة العامة وإنتاجية الوظيفة العامة، في مقابل تنامي حصة الأجور والرواتب والتحويلات للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ودعم الكهرباء.

توزع الإنفاق العام (1993 -2017)

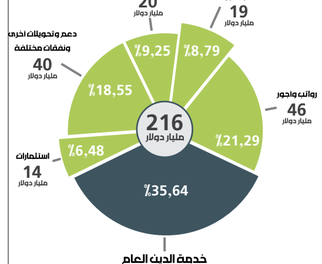

العدد 2 – 2018/3/12

كلّ شخص في لبنان مَدين بـ41 ألف دولار

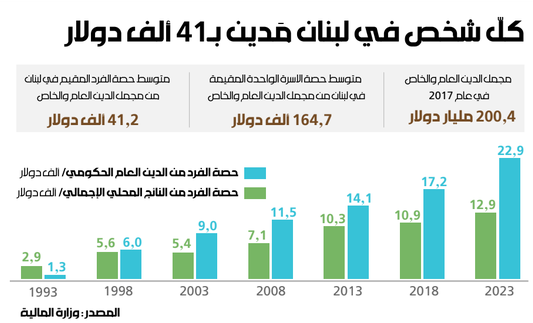

يُنسب إلى عمر بن الخطاب القول الشهير: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحراراً». ولكن، في حالة جيل ما بعد الحرب الأهلية، لم يولد الفرد حرّاً أبداً، بل مَديناً. نُقدّر حصّة الفرد في لبنان من مجموع الدَّين العام والخاص بأكثر من 41 ألف دولار، منها 17 ألفاً نتجت من الدَّين الحكومي، و12 ألفاً من الدَّين على مصرف لبنان، و5 آلاف من القروض السكنية والاستهلاكية للأسر والأفراد، و7 آلاف من دَين القطاع الخاص، ولا سيّما ديون التجّار والقروض العقارية. علماً أن حصّة الفرد من مجموع الدين العام والخاص ارتفعت من ألفي دولار في عام 1992، وكان هذا العبء يساوي نحو 70% من متوسّط نصيب الفرد من الدخل الوطني، فيما بات يشكّل اليوم أكثر من 4 مرّات متوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلّي، ويوازي عمل أكثر من 7 سنوات ونصف سنة بالحدّ الأدنى للأجور.

العدد 33 – 2018/11/5

تهاوي حصّة الأجور من الناتج المحلي

يشكّل العمّال الشريحة الأكبر من الشعب والعمود الفقري للاقتصاد والمجتمع، إلّا أن حصّتهم من الناتج المحلّي الإجمالي لم تتعدَّ 25% في عام 2012، وهي تراجعت من 40% في عام 1992، على رغم توقف الحرب واستقرار سعر صرف الليرة، وبعد أن كانت تشكّل 50 إلى 55% قبل الحرب. اللافت أنّ هذه النسبة التي تشمل التقديمات الاجتماعية، حتى بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب، لا تزال من الأدنى في العالم، وفقاً لإحصاءات مؤشّرات التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة. ويقدّر كمال حمدان، هذه الحصّة بما يراوح بين 28 و30% حالياً، فيما تقارب الـ50% في كلّ من اليونان وقبرص، والـ58% في فرنسا، و60% في بلجيكا، و65% في سويسرا. هذا الواقع هو نتيجة سياسات اتبعتها السلطة منذ عام 1993 في أعقاب الحرب الأهلية، وأدّت إلى ضرب العمل النقابي وتشتيت القوى العاملة وإضعاف قدرتها التفاوضية من أجل كبح الأجور وإبقائها عند مستويات منخفضة جدّاً.

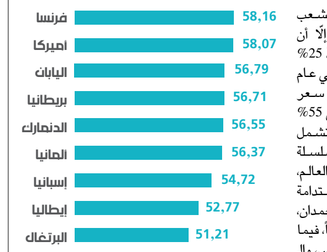

العدد 36 – 2018/11/26

قراءات

مقال

توقّعات عام 2019

مايكل روبرتس

مرّ وقت طويل على بدء عام جديد بالصورة نفسها التي سينطلق بها عام 2019؛ إذ تعيش الحكومة الأميركية في حالة من الفوضى. وسيبدأ رئيس الولايات المتّحدة النصف الثاني من فترته الرئاسية المُمتدّة على أربع سنوات، بفقدانه الغالبية في مجلس النواب في الكونغرس لمصلحة الديموقراطيين، بعد الهزيمة الكبرى التي مُنيَ بها في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. فهو ينطلق بمستنته الجديدة مع رئيس هيئة أركان بالوكالة، ووكيل دفاع بالوكالة، ومدّع عام بالوكالة، ومسؤول لوكالة حمايَة البيئة بالوكالة، ومن دون وجود سكرتير داخلي ولا سفير لدى الأمم المتّحدة. في حين أن كلٍّ من مدير حملته الانتخابية السابق، ونائب مدير الحملة، ومستشاره للأمن القومي، ومحاميه الشخصي اعترفوا بأنه مذنب بسلسلة جرائم جنائية. كما سيتمّ تفعيل التحقيقات التي يقودها المدّعي الخاص مولر حول العلاقة بين حملة ترامب الرئاسية والمخابرات الروسية. وفي الوقت نفسه، أغلق ربع الدوائر الحكومية بسبب معركة الميزانية بين ترامب والكونغرس. وفضلاً عن ذلك، باتت البيئة الجيوسياسية سامّة، بعد أن اختارت إدارة ترامب شنّ حرب تجارية مع الصين، وهي حرب مهدّدة بالاشتداد، خصوصاً مع انتهاء «الهدنة» الحالية في آذار/ مارس المقبل، والتي تمّ التوصّل إليها بعد اتفاق البلدين على تجميد فرض تعريفات تجارية جديدة.

في المقابل، وفي الوقت نفسه من العام الماضي، كان ترامب يتباهى بازدهار الاقتصاد الأميركي وتسجيله مستويات قياسية في سوق الأسهم. في ذلك الوقت، قلت إنّ «ما يحدث هو، على ما يبدو، مجرّد انتعاش دوري قصير الأجل تأثراً بانتعاش منتصف عام 2016، الذي تلا الركود العالمي منذ نهاية 2014. وإذا كانت دورة كيتشين (دورة الانتعاش قصيرة الأجل) قد بدأت في منتصف عام 2016، فيجب أن تبلغ ذروتها في 2018، قبل أن تهبط مجدّداً بعد ذلك». أمّا في نيسان/ أبريل 2018، فقد أشرت إلى أن الطفرة القصيرة لعام 2017، بعد الركود المصغّر في عامي 2015 و2016، انتهت. وأن النموّ العالمي بلغ ذروته. وهذا ما تمّ التثبّت منه. إذ ينتهي عام 2018 مع بدء تباطؤ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في كلّ مكان في العالم تقريباً.

في نهاية عام 2018، عانت أسواق الأسهم من أكبر هبوط لها منذ الانهيار المالي العالمي في عام 2008. ونتيجة لذلك، أصيب وزير الخزانة الأميركي الحالي منوشين بالذعر، ودعا المصارف الأميركية الستة الأكبر إلى عقد اجتماع عشية عيد الميلاد للتأكّد من ثباتها. وهو ما يجعل الأمور أسوأ.

كما ذكرت سابقاً، ووفقاً لماركس، إن ما يدفع باسعار سوق الأسهم هو الفرق بين أسعار الفائدة ومعدّل الربح الإجمالي. وبالتالي، ما حافظ على استمرارية ارتفاع أسعار سوق الأوراق المالية منذ عام 2009، هو المستوى المنخفض لأسعار الفائدة طويلة الأجل التي عمدت المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم على تصديرها، فضلاً عن أسعار الفائدة قصيرة الأجل القريبة من الصفر، والتخفيض الكمّي المُعتمد (أي شراء الأصول المالية عبر القروض الائتمانية). هذا الواقع، جعل الفجوة بين عائدات الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتكلفة الاقتراض عالية.

لكن في عام 2018، أدرك المستثمرون في رأس المال الوهمي (الأسهم والسندات) أن هذا الوضع آخذ في التغيّر. فأسعار الفائدة ترتفع باضطراد (يقودها بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتّحدة). وكانت هناك مؤشّرات على أن انتعاش معدّل العائد على رأس المال في الاقتصادات الرئيسية بلغ ذروته، وقد بدأ بالتراجع. لقد بلغ النموّ في الولايات المتّحدة ذروته في الربع الثاني من عام 2018 بمعدّل سنوي بنسبة 4%، ومن المتوقّع أن يسجّل النموّ في الربع الرابع من العام، نسبة أقرب إلى 2,5%. فيما يتوقّع مؤشر النشاط التجاري في ريتشموند، وهو أحدث مؤشّر للنموّ في الولايات المتّحدة، تسجيل انخفاض حادّ في النموّ في أوائل عام 2019، وربّما الدخول في ركود.

أمّا في أوروبا، فقد تلاشت آمال التوسّع الاقتصادي، بحيث تباطأت الاقتصادات الأوروبية الرائدة كفرنسا والمانيا. وتراجعت الدول الأضعف مثل إيطاليا وقاربت اقتصاداتها الركود. وأيضاً، يتراجع نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في المملكة المتّحدة بسرعة كبيرة، بعدما توقفت الشركات عن الاستثمار بسبب عدم وضوح معالم ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. حالياً، ينمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 1,6% فقط بالمقارنة مع ضعفي هذا المعدّل في الوقت نفسه من العام الماضي.

لا تتوقّف التوقّعات بتسجيل الكساد الأطول منذ عام 2008، عند حدود الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة الرئيسية في العالم فحسب، ففي آسيا أيضاً، سُجّل تباطؤ في النصف الثاني من عام 2018؛ لقد كان الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي لليابان ثابتاً في الربع الثالث من عام 2018. وأيضاً، تباطأ الاقتصاد الصيني الذي يعدّ الاقتصاد الأكبر في العالم. وكذلك، شهد الاقتصاد الكوري تباطؤاً.

في الواقع، كلّ التوقّعات الرسمية (الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي) تشير إلى تسجيل معدّلات نموّ أقل في عام 2019 مقارنة مع عام 2018.

حالياً، يعرّف الانكماش في الاقتصاد تقنياً بأنه تقلّصات ربع سنوية متتالية في نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي. وهناك إجماع على عدم حصول أمر مماثل في عام 2019. لكن هل الخبراء في الاقتصادات الرئيسية على خطأ؟ وهل سينخفض نموّ الاقتصادات الرئيسية وتدخل في ركود خلال العام المقبل؟

يجادل كثيرون بأن التوقّعات عموماً، بما فيها التوقّعات الاقتصادية، لا تستحقّ قيمة الورق الذي تكتب عليه. لكنني لا أوافقهم الرأي. وهنا أود التمييز بين التوقّعات في التحليل العلمي والتوقّعات أو التنبّؤات في المطلق. ولكنني لن أدخل في هذا الجدال حالياً. وبدلاً من ذلك سأقدّم توقّعاتي لعام 2019.

ماذا بالنسبة لعام 2019؟ وهل ما قلته بداية يشكّل العوامل الرئيسية لعام 2018؟ لقد قلت أن «هناك عاملين يضعان علامات استفهام حول تحقيق نموّ أسرع في معظم الاقتصادات الرأسمالية في عام 2018، وهما يرفعان احتمالات حدوث العكس. العامل الأول هو الربحية والأرباح، والعامل الثاني هو الدين، لا سيّما ديون القطاع الخاصّ (الشركات والأسر) الذي استمرّ في الارتفاع وصولاً إلى تسجيل أرقام قياسية جديدة».

هذا الواقع لا يزال ساري المفعول بالنسبة لعام 2019. إذ ارتفع الدين العالمي خلال عام 2018، والأهمّ من ذلك، بدأت كلفة خدمة هذا الدين في الارتفاع أيضاً مع استمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في سياسة رفع سعر الفائدة، وقد شهدنا الارتفاع الأخير مباشرة قبل نهاية العام.

عملياً، يحدّد سعر الاحتياطي الفيدرالي الحدّ الأدنى لمعدّلات الفائدة في الولايات المتّحدة، وكذلك السعر القياسي للمعدّلات الدولية، نظراً إلى الدور المُهيمن للدولار في الاحتياطيات الدولية وتدفّقات رأس المال. بحيث أنهت مصارف مركزية أخرى عمليّاتها لضخّ الأموال الرخيصة - التخفيف الكمّي - وتحوّلت الآن إلى التقييد الكمّي. وهكذا فإن «الظروف المالية» (تكلفة الدين، وحالة أسواق الأوراق المالية، وقيمة الدولار مقابل العملات الأخرى) قد تمّ تقييدها.

بعد أن أنهت جانيت يلين فترة ولايتها كرئيسة للاحتياطي الفيدرالي أعلنت أنه «لن تكون هناك أزمات مالية أخرى في حياتنا»، بسبب الإجراءات الجديدة المطبّقة لضمان عدم انهيار المصارف مرّة أخرى. لكنها في الشهر الماضي، قامت بمراجعة جديدة وغيّرت رأيها، على ما يبدو، إذ قالت أن هناك «ثغرات هائلة في النظام المالي» التي تراسته، وهي تخشى الآن من «إمكانية حصول أزمة مالية أخرى». ذلك لأن التنظيم المالي «غير مُكتمل»، وهي غير متأكّدة من قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي والحكومة بأي شيء حيال الأمر «بالطريقة المناسبة المُفترضة بهما». وفي ورقة أخيرة، لفتت الخبيرة في تاريخ الأزمات المالية كارمن راينهارت، إلى الارتفاع الحادّ في ديون الشركات قد بلغ مستويات قياسية في عام 2018. وخلصت راينهارت إلى أن «شبكات العدوى المالية جهّزة إذا تحوّلت الأمور إلى الأسوأ».

إذاً، لقد تمّ تحديد المشهد لأزمة ائتمان في عام 2019 في حال توقّفت الأرباح عن النموّ وازدادت كلفة خدمة الديون المتراكمة على الشركات. أمّا إذا استمرّ بنك الاحتياطي الفيدرالي في سياسته برفع أسعار الفائدة، تماماً كما حدث عام 1937، خلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، فإنه يهدّد بإحداث تباطؤ حادّ، ليس فقط في سعر راس المال الوهمي ولكن ايضاً في الاقتصاد «الحقيقي» المزعوم. وهذه المخاوف دفعت ترامب إلى النظر في إقالة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في السنة الجديدة.

لقد حذّر كلّ من بنك التسويات الدولية (BIS) ووكالة الأبحاث الدولية للمصارف المركزية، من أن ما يطلق عليه «الدورة المالية» يعني ضمناً حدوث أزمة ائتمان جديدة. «يمكن لازدهار الدورة المالية أن ينتهي بأزمات. وحتّى لو لم يحصل ذلك، فإنه يميل حتماً إلى إضعاف النموّ. بمجرّد أن تبلغ الدورات المالية ذروتها، فإن الاقتصاد الحقيقي يبدأ بالمعاناة عادة. هذه هي الصورة الأكثر وضوحاً للأزمات المالية، والتي تتبع ارتفاع القروض وأسعار الأصول، أي طفرات الدورة المالية. فهي تميل إلى الدخول في فترات ركود عميقة، حيث يؤدّي انخفاض أسعار الأصول وارتفاع أعباء الديون وإصلاح الميزانية إلى انخفاض النموّ». والأهمّ من ذلك أن «معدّل خدمة الدين يكون فعّالاً في هذا الجانب».

حالياً، كلّ مؤشّرات الائتمان الدالّة على الركود تومض، إن لم نقل أنها أشعلت الضوء الأحمر. والمؤشّر الأكثر تداولاً هو ما يسمّى بمنحنى العائد المقلوب، أي عندما ينخفض سعر الفائدة على سند حكومي طويل الأجل إلى أقلّ من سعر الاحتياطي الفيدرالي. وعندما يحدث ذلك، فهو يشير دائماً إلى أن الركود حاصلٌ لا محال في غضون سنة. لماذا؟ لأن المستثمرين يعتقدون أن الركود آت، فيقومون بشراء «الأصول الآمنة» مثل السندات الحكومية، في حين أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يعتقد أن الاقتصاد على ما يرام ويبقي معدّلات مرتفعة. ولكن في النهاية السوق هي من تقرّر.

وكما يقول أحد المحلّلين: «يجب التفكير بمنحنى العائد المقلوب كمؤشّر للحمى. عندما يصاب الجسم بالحمى، لا تكون هي سبب المرض، بل مجرّد مؤشّر على أن هناك خطباً ما في الجسم. فهو ربّما يعاني من الإنفلونزا، أو التهاب الزائدة، أو بعض الأمراض الأخرى. تشير الحمى إلى أن الجسم مريض من دون أن تحدّد ما هو المرض. وعادة، كلّما كانت الحرارة أعلى، كلما كانت الحالة أكثر خطورة. والأمر نفسه ينطبق مع منحنى العائد المقلوب. كلّما كان هذا المنحنى متعاكساً وكلّما طالت فترة تعاكسه، كلما ازداد اليقين بأن هناك خطباً اقتصادياً قد يظهر كركود في وقت ما في المستقبل». لقد انحنى عائد السندات الأميركية ولكن لم يتمّ عكسه بعد. ما يعني أن هذا المؤشّر لم يتحوّل حتى الآن إلى اللون الأحمر.

وهناك مؤشّر مهمّ آخر للركود المقبل يمكن ملاحظته، ليس في أسواق الائتمان، ولكن في الاقتصاد العالمي. إنه سعر النحاس والمعادن الصناعية الأخرى. تعتبر المعادن من المدخلات الأساسيّة في الإنتاج الصناعي في جميع أنحاء العالم. لذلك إذا انخفضت أسعارها، فذلك مؤشّر إلى أن الشركات تقلّل الاستثمار في الإنتاج وبالتالي تستخدم مكوّنات معدنية أقلّ. في عام 2018، انخفض سعر النحاس من 320 إلى 270 بعد شهر تموز/ يوليو. منذ ذلك الوقت استقرّت الأسعار فوق الـ200، ثمّ هبطت إلى مستويات الركود المصغّر في أوائل عام 2016. ما يعني، أنه على رغم بلوغ الاقتصاد العالمي ذروته في الصيف الماضي، إلّا أن فترة الركود لم تأتِ بعد.

ومن المؤشّرات الأخرى على تباطؤ الاقتصاد العالمي بعد الازدهار المصغّر الذي حقّقه في عام 2017، هو الانخفاض الحادّ في أسعار النفط. لقد انخفض سعر البرميل من 75 دولاراً في تشرين الأوّل/ أكتوبر إلى 45 دولاراً حالياً. وهو ما سيضرب أرباح شركات الطاقة والتوازنات التجارية لمنتجي النفط.

ويبقى العامل الأهمّ لتحليل صحّة الاقتصاد الرأسمالي هو ربحية القطاع الرأسمالي وحركة الأرباح على مستوى العالم. فهذا المؤشّر هو الذي يقرّر ما إذا كان الاستثمار والإنتاج سيستمرّان. لقد قدّمت سابقاً أدلة دامغة على الترابط الكبير بين الأرباح والاستثمار (وللمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة كتاب: World in Crisis).

أنهى قطاع الشركات الأميركية عام 2018 بتحقيق مستويات قياسية من الأرباح/ والإيرادات، إذ ارتفعت بنسبة 20%، وهو المعدّل الأعلى منذ عام 2010 بعدما استعاد الاقتصاد الأميركي انتعاشه بعد فترة الركود العظيم. إلّا أن قفزة الأرباح التي سجّلت كانت لمرة واحدة فقط، ومدفوعة بالتخفيضات الضريبية الضخمة على أرباح الشركات والإعفاءات الضريبية على إعادة احتياطيات النقد الأجنبي من الخارج والتي تحتفظ بها الشركات الأميركية الكبرى. نتيجة لذلك، عزّزت الشركات الأميركية عائداتها كما استفادت من الانخفاض الحادّ في تكاليف المدخلات، وتحديداً الانخفاض في أسعار النفط خلال عام 2018.

على الصعيد العالمي، كانت الأرباح لا تزال تنمو في منتصف عام 2018، مع تباطئها في كلّ من ألمانيا والصين واليابان، في حين لم تشهد أي تسارع في الولايات المتّحدة. وطالما أن نموّ الأرباح في الولايات المتّحدة سُجّل لمرّة واحدة فقط، كما ذكرنا أعلاه، فمن المرجح أن ينخفض نموّ الأرباح العالمية بحدّة في عام 2019.

إن تباطؤ نموّ الأرباح وارتفاع تكلفة ديون الشركات، جنباً إلى جنب، مع كلّ العوامل السياسية والاقتصادية المترتبة عن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتّحدة، تشير إلى احتمال حدوث ركود عالمي في عام 2019، هو أشدّ من أي وقت مضى منذ نهاية الركود العظيم في عام 2009.

Michael Roberts Blog

ترجمة فيفيان عقيقي

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

نحو ثورة سياسية للإنقاذ

«قد تكون هناك أزمنة أكثر جمالاً. إلّا أن هذا هو زماننا»

جان بول سارتر

في عام 2017، قرّرت إدارة ترامب خفض الضرائب على الأغنياء في الولايات المتّحدة، وبرّرتها بالطريقة المعهودة، بأن ذلك سيؤدّي إلى زيادة الاستثمارات والنموّ الاقتصادي وكلّ تلك المعزوفة القديمة، أو بشكل أدقّ، الأسطوانة المكسورة التي سئِمت الأكثرية سماعها. وتبيّن بالطبع أنها لم تكن إلّا «عملية السطو الضرائبية الأميركية الكبرى» أو The Great American Tax Heist كما سمّاها البعض، ومن بينهم الاقتصادي برادفورد ديلونغ، وكانت بالتحديد سطواً على الثروة من قِبل الأغنياء. فكلّ الحسابات والأبحاث بيّنت أنه لم يكن لها أي تأثير في النموّ ولا في الاستثمار، بل كانت فقط تحويلاً للثروة من الطبقات المتوسّطة والعاملة إلى طبقة الـ1% التي لا تزال تُمعن خراباً في الاقتصاد والمجتمع الأميركي. إذ إن 80% من التخفيضات الضريبية ذهبت إلى هذه الطبقة، التي حصل أفرادها على 200 ألف دولار كمعدّل خفض ضريبي سنوي، ومن المتوقّع أيضاً أن تزيد عجوزات الخزينة المُتراكمة في السنوات العشر المقبلة بنحو 1,5 تريليون دولار! اليوم، ونحن على عتبة العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، علينا أن نسأل أنفسنا في لبنان كيف نتخلّص من آثار «أكبر عملية سطو» مماثلة في التاريخ اللبناني ومفاعيل هذه العملية، وهي أكبر بكثير من تلك الأميركية، ومستمرّة منذ عام 1992، بل منذ الثمانينيات، وحتى الآن؟ فهل ممكن ذلك مع الاستمرار بالسياسات الاقتصادية نفسها التي حكمت لبنان مع بعض التعديلات، أو عبر إحداث إصلاحات لا تغيّر من جوهرها، أم أن التغيير يبدأ بالاعتراف بنهاية النموذج القديم؟ يبدو الآن، كما عند كلّ منعطف، تقف قوى «مُحافظة» تريد أن تحافظ على القديم بكلّ قوّة. اليوم، تستعد الأحزاب الحاكمة للإبقاء على إرث «السطوة الكبرى» وديناميكيتها وعلى النموذج القديم. وسلاحها الأخير، الذي تتعثّر في استخدامه، مؤتمر باريس 4 الذي تريد أن تضيف إليه «قبضة حديدية» عبر التقشّف والقرارات «غير الشعبية». وهنا يبدو أن البعض في الدولة اللبنانية كمن يريد أن يدخل بكلّ حماسة إلى نادي الدول العربية التي اتبعت التقشّف مثل السودان ومصر وتونس! في مقابل ذلك، أصبحت الأزمة بعمق لا يمكن الخروج منها نحو طريق الإنقاذ إلّا عبر ثلاثة أشياء:

أوّلاً، ثورة سياسية تؤدّي إلى إنهاء الطائفية والدولة الطائفية التي تشكّل أساس الاقتصاد السياسي الحالي، وتتمثّل غايته النهائيّة في الحفاظ على مصالح طبقة الـ1% ومنظومة الطائف السياسية والتحاصصية والتوزيعية. فمن الواضح اليوم للجميع، أن الوضع في لبنان تقهقر تدرّجياً، وأخذ نظام الطائف يتحوّل إلى خواتيمه المنطقية بعد انتهاء مرحلة إعادة الإعمار، وفعلياً من دون إعادة إنتاج رأسمالية جديدة متقدّمة، بل ريعية، وبعد نضوب السيولة المالية التي أتاحتها الاستدانة العامّة في السنوات العشر الأولى، وبعد انتهاء الدور الخارجي المُنَظِّم مع خروج الجيش السوري من لبنان، ليستحيل منظومة سياسية شبه إقطاعية، مقرونة بأشدّ أنواع الرأسمالية رجعيّة والمتمثّلة بأرستقراطية مالية. وهذه المنظومة يتعيّن تفكيكها. فالدولة لم يعد بالإمكان إصلاحها لأنها تحوّلت إلى «دولة توزيعية خالصة» تشكّل فضاءً لصراع الأحزاب الطائفية الشمولية على الريوع السياسية، وعلى مراكز التحكّم الاقتصادي، وتحويل الموارد والتوظيف لمصالحها الذاتية. ونرى نتاج هذه الدولة في أزمات تشكيل الحكومات، وأزمة الاستثمار في البنية التحتية، و«أزمة» سلسلة الرتب والرواتب، وفي فشل صياغة سياسات اقتصادية جديدة.

ثانياً، إنهاء مصدر الزلازل المالية التي بدأت تهدّد الاستقرار النقدي منذ نهاية التسعينيات. فبعد فشل خطّة النهوض الاقتصادي وانفجار العجز الحكومي والدَّين العامّ بسبب التخفيضات الضريبية التي حصلت آنذاك، أصبح هذا «الثقب الأسود» في المالية العامّة للدولة يضع الاقتصاد رهينة له، فتوقّف الاستثمار العامّ، وانهارت البنية التحتية، وتوقّف التوظيف النظامي في الدولة فتحوّلت إلى دولة المياومين والمتعاقدين، وارتفعت الفوائد الحقيقية على سندات الخزينة والودائع المصرفية حماية لليرة، فانهار الاقتصاد المُنتِج، وقامت الدولة الريعية، وسيطرت الترويكا من المصارف والدولة والمصرف المركزي على مفاصل الاقتصاد، وزادت الضرائب غير المباشرة على الطبقات الوسطى والعاملة، وجُمّدت الأجور لمدة طويلة تذرّعاً بالخوف من التضخّم، وضُربت النقابات من أجل ذلك، فحدث أكبر عملية إعادة توزيع الدخل والثروة في تاريخ لبنان، كذلك عُطِّل أي توسيع لدولة الرفاه الاجتماعي، مثل التغطية الصحية الشاملة، فتُرك نصف الشعب اللبناني بلا وصول إلى الخدمات الطبية إلّا ما يُهلك ميزانياتهم. كلّ هذا حدث ولا تزال الطبقات المُسيطرة ترفض حلّ هذه المُعضلة أو الخطيئة الأساسية، فعند كلّ منعطفٍ تهبّ الهيئات الاقتصادية دفاعاً عن مصالحها القصيرة النظر والمدى، وترفض زيادة الضرائب على الأرباح والريع والفوائد وكلّ عوائد الرأسمال. وقد آن الأوان لإنهاء كلّ هذا، وإنهاء النسخة اللبنانية لعملية السطو الضريبي الكبرى.

ثالثاً، البدء بالإعداد لبناء اقتصاد مُنتج وعصري وديناميكي. إن الحصيلة النهائية أيضاً لهذه المرحلة كلّها كانت اقتصاداً تُسيطر عليه القطاعات المتدنية الإنتاجية ولا يخلق الوظائف بنحو كافٍ. اقتصادٌ ذو أجور متدنّية، يبدّد ويهدر الطاقات العلمية والتكنولوجية اللبنانية، كما يبيّن تقرير التنافسية العالمية الأخير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. ومن أجل ذلك علينا أن نتخلّص أوّلاً من وهم أن لبنان مركز مالي أو كما كان يُعرف قبل الحرب بـ financial entrepot.

فعلى الرغم من بلوغ أصول المصارف نحو 3,25 مرّة الناتج المحلّي، إلّا أن ذلك لم يلغ حاجة لبنان المستمرّة إلى الإعانات والقروض الخارجية من التسعينيات وصولاً إلى باريس 3 في 2007. واليوم مع باريس 4، الذي وإن كان يشكّل قروضاً لمشاريع، إلّا أنه يُنظر إليه أيضاً كتدفّق للعملة الصعبة لحلّ أزمة في ميزان المدفوعات. إذا فشلت الطبقة المالية حتّى في هذا الدور، فإن أي مركز مالي في العالم يحتاج إلى دفق نقدي مستمرّ، وحتّى مزمن، لا يعود مركزاً مالياً، بل دوّامة مالية financial whirlpool. أمّا الأهمّ بعد التخلّص من هذا الوهم، فهو الانطلاق إلى حشد الموارد وتحويلها من هذا القطاع المالي، الذي أصبح قطاعاً داخلياً مفترساً (predatory)، إلى القطاعات المُنتجة عبر النظام الضرائبي و«استغلال» القطاع الريعي. فأي شيء أقلّ من ذلك هو وهم ليس أكثر. أخيراً، علينا أن ندرك أن لبنان أصبح «اقتصاداً مزدوجاً» بين الداخل والخارج، وعلينا أن نؤسّس لسياسة تتعامل مع هذا الأمر، وليس فقط أن ننظر إلى العاملين والمغتربين بمركنتيلية، أو إلى كونهم «مُستَعْمِرين ماليين» جُلّ ما يفعلونه تحويل المليارات إلى لبنان. فهذا «القطاع الخارجي» يجب أن يصبح جزءاً من الاقتصاد عبر النظام الضريبي، ونقل المهارات والتكنولوجيا وحتّى التجارب السياسية التقدّمية للبنانيين في أوروبا وأميركا.

هذا ما نحن بحاجة إليه اليوم، كذلك فإننا بحاجة إلى تحالف واسع يحمل مشروعاً يبتعد عن اثنين: الشعبوية والإصلاحية التقليدية التي تريد فقط أن تُجمّل القديم. اليسار بدأ بالتحرّك بقيادة الحزب الشيوعي الذي جذب الكثير من غير الذين، عادة، في صفوفه. لكن المطلوب انضمام قوى أكثر إلى هذا التحرّك تمثّل قطاعات واسعة من الشعب اللبناني الأكثر تقدماً وذات المصلحة المادية في التغيير واتباع طريق الإنقاذ. في هذه المرحلة تقف قوى وتيّارات كثيرة على الحياد أو إلى جانب النظام: من الرأسماليين والرياديين الذين لديهم المصلحة في بناء اقتصاد مُنتج وعصري، لكن يُسْحَقون اليوم تحت الماحقة الريعية والاحتكارية والطائفية. ومن الشباب من الطبقة الوسطى الذين لا أمل لهم في المستقبل في ظلّ هذا النظام المتخلّف. ومن يعتبرون أنفسهم ديموقراطيين اجتماعيين، وصولاً إلى ما يُسمّى الليبراليين الذين يسكتون عن النظام، مع أنه لا يلتقي مع فلسفتهم ولا مع «اقتصادهم» اللذين صيغا في عصور العلمانية والثورة في فرنسا والاستقلال في أميركا. أخيراً، ينطبق هذا حتّى على بعض من المانحين، الذين تفرض شروطهم، في النهاية، على العمّال والموظّفين والقطاعات الاجتماعية بدلاً من فرضها على الرأسمال.

إذاً، هؤلاء جميعهم بأكثريتهم يقفون، إمّا عن وعي أو موضوعياً، في صفّ المحافظين الذين يريدون الحفاظ على التقليد وعلى القديم. وهم اليوم مدعوون على الأقلّ إلى أن يطبّقوا ما قالته الإيكونوميست في مانيفستو الليبرالية حين كتبت: «ولكن خلافاً للمحافظين الذين يريدون الحفاظ على الاستقرار والتقاليد، فهم (أي الليبراليون) يسعون إلى تحقيق التقدّم، سواء من الناحية المادية أو من ناحية الأخلاق. وهكذا، كان الليبراليون عادةً إصلاحيين، وكانوا يحثون على التغيير الاجتماعي. واليوم تحتاج الليبرالية إلى الإفلات من تماهيها الحالي مع النخب ودفاعها عن الحفاظ على الوضع الراهن، وعليها إعادة إحياء روح الإصلاح تلك».

عشية السنة الجديدة، على كلّ لبناني اليوم أن يسأل نفسه أين يريد أن يكون. الجواب واحد من اثنين لا ثالث لهما: إمّا إلى جانب أحلام استرجاع «الزمن القديم»، لكن في الواقع إلى جانب نظام حيّ-ميّت يفرز اللبنانيين إلى أرستقراطية مالية ومهاجرين وطبقة متوسّطة تنهار وفقراء ومذهبيين وشعبويين يمينيين وبروليتاريا رثّة وبورجوازية رثّة وعاطلين من العمل ومن دون أمل بالمستقبل، وإمّا إلى جانب الحرّية وزمن النضال من أجل العلمانية والحداثة والتقدّم.

انجل بوليغان ـ المكسيك